وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر -2-
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الدراسات السوسيولوجية الحضرية بين التميز و النمطية

-تحليل محتوى لعينة من الإنتاج السوسيولوجي الحضري بجامعة الجزائر-

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص: علم لاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
-تخريست سامية

إشراف الأستاذ الدكتور:
مشتة ياسين

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل أن وفقني في إنجاز هذا العمل

و يسر لي الطريق للعلم والمعرفة

و أن سخر لي من ساعدني في إتمامه .

"ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

و أتقدم بالشكر الجزيل وخالص الامتنان والتقدير لأستاذي الفاضل الكريم

محمد بو مخلوف الذي كان دائما لنا نعم المشرف، وأشكره على صبره وسعة صدره وتعاونه معي بتوجيهاته القيمة وجزاه الله –

عني كل خير

و أشكر كل من مد يد العون لي من قريب أو من بعيد لإتمام هذا المشروع

شكرا

إهـــداء

قال تعالى :

و قضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا }

إلى من سهرت وربت وعلمت...

إلى من كانت دعواها نورا أبصرت به طريقي نحو العلم والمعرفة

إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها وأطال عمرها

إلى سندي ومعيني وتوأم روحي زوجي العزيز الذي صبر علي طيلة

سنوات دراستي وكان لي نعم ما رزقني به الله

إلى إخوتي المحبين رشيدة وحسام

إلى أبنائي الأعزاء بسمة ومحمد وهاجر

إلى كل قريب وكل طالب علم أهدي هذا العمل المتواضع

راجية من المولى عزوجل أن ينفعني وإياهم به

سامية

الفـــهـــــرس

العنوان **الصفحة**

الشكر

الاهداء

مقدمة 01

الفصــل الأول

المقاربة المنهجية للموضوع

أسباب اختيار الموضوع 07

الأهمية العلمية والعملية للدراسة 08

أهداف الدراسة 08

إشكالية الدراسة 09

فرضيات الدراسة 11

تحديد المفاهيم 12

المنهج المقترح للدراسة 13

التقنيات المستعملة 14

الدراسات السابقة للموضوع 17

صعوبات الدراسة 21

الفصل الثاني:

خصائص ومميزات السيوسيولوجيا الحضرية من ناحية الموضوع والمنهج

1) العوامل المساهمة في نشاة، بروز وتطور السوسيولوجيا الحضرية 23

2) علم الاجتماع الحضرى: إشكالية التعريف 28

3) دراسات حول التحضر 33

4) أهمية الدراسة حول التحضر 35

5) تطور الطلب على الدراسة 38

6) الدراسة كنوع مستحيل للدراسة ككائن 41

7) اهمية الدراسات الحضرية..... 46
8) الدراسات المتعلقة بالأحياء العتيقة..... 49
9) دراسة القطاعات الخاضعة للتجديد العمراني: بعض الاتجاهات..... 51
10) قياس الانحراف أو وصف المؤانسة: خلاف في ممارسة الدراسة 57
11) فهم الجدل الدائر حول تعريف الدراسات 58
12) خصوصية المدينة 72

الفصل الثالث

الظاهرة الحضرية في التراث السوسيولوجي

مدخل 76
1- الظاهرة الحضرية عند ابن خلدون 77
2-كارل ماركس والتحليل المادي التاريخي للظاهرة الحضرية 80
3- الحياة الحضرية عند ماكس فيبر 82
4-حياة المدينة عند جورج زيمل : G.Simmel 83
5- أسلوب حياة المدينة عند لويس ويرث 84
6- المدينة عند روبرت بارك 86
7- سوسيولوجية الحياة والتفاعل الإنساني عند فرديناند تويتر 87

الفصل الرابع

خصائص ومميزات الإرث النظري السوسيولوجي الحضري

مدخل 90
1) أخطاء الرائد 91
2) علم الاجتماع الحضري..... 95
2-1- أسطورة الثقافة الحضرية 95
2-2- التنظيم الاجتماعي للفضاء الحضري 100
3) النظام البيئي 101
4) الإرث السيوسيولوجيا الحضرية..... 106
4-1- حقل نظري جديد 106

4-2-التحليل الاجتماعي لإنتاج الفضاء..... 108
4-3- نحو علم اجتماع التخطيط الحضري..... 112
5) عرض موجز لنظريتي التحديث والتبعية: 115
5-1- التنمية والتبعية 115
5-2- نقد المفهوم السائد 115
5-3- العناصر الرئيسية للتحليل..... 116
5-4- عواقب العمل 118
6) العولمة: المفهوم – النظرية- التحديات المستقبلية..... 119
6-1- العولمة والتفاعل..... 126
7) نظرية النسق العالمي World System Theory..... 138
8) نظرية الثقافة العالمية Global Cultural Theory 143
8-1-اقتصاد عالمي "مرن" 144
8-2-تفكيك "الهوية الوطنية"..... 146
8-3-التدفقات عبر الوطنية باعتبارها "مورداً ثقافياً" 148

الفصل الخامس

واقع الممارسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية

مدخل 153
1) إتجاه الدراسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية..... 154
2) إشكالية تبني النظريات الغربية في دراساتها الأكاديمية 155
3) إشكالية المنهج 157
4) الدراسات السوسيولوجية الحضرية في الجزائر من خلال التكوين والبرامج المقررة..... 158
5) دراسات حول تاريخ المدن الجزائرية 163
6) دراسات حول البني المادية والاجتماعية في المجال العاصمي..... 164
7) دراسات حول التحضر وانعكاساته في الجزائر 165
8) دراسات حول الهوية والتمثيلات الرمزية في الجزائر 167

9) آفاق علم الاجتماع الحضري في الجزائر وأهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية 168

الفصل السادس

مدى تمكن الدراسات السوسيولوجية الحضرية في الجزائر التعبير عن واقع مدننا ومجتمعنا بعيدا عن الأطر والمفاهيم والنظريات الغربية.

1) تقديم الدراسات السوسيولوجية الحضرية موضوع الدراسة 175
2) تحليل الفرضية الأولى 183
1/ المقاربة النظرية 190
أ–التراث الخلدوني 190
ب–المدرسة الفرنسية..... 192
ج–المدرسة الألمانية 193
د–التراث الكلاسيكي الأمريكي..... 195
2–الاتجاهات والمداخل النظرية المعتمدة في البحوث الحضرية محل الدراسة..... 199
3– الدراسات السابقة 200
4– المراجع المعتمدة..... 203
II – استنتاج الفرضية الأولى 204

الفصل السابع

بوادر ظهور فكر سوسيولوجي حضري متميز في الجزائر يسمح بالاستغناء عن النظريات الغربية ويعبر عن واقع المدينة الجزائرية ووجودها المادي والاجتماعي

1) الدراسات السوسيولوجية الحضرية من حيث الموضوع 208
2) البحوث السوسيولوجية الحضرية في الجزائر من حيث نوعية الدراسة 209
3) واقع السوسيولوجيا في الجزائر من وجهة نظر بعض الباحثين –الممارسة السوسيولوجية والمسائلة الابستمولوجية– 212
4) واقع وآفاق الممارسة السوسيولوجية من خلال بعض ما جاء في الملتقيات الوطنية والدولية 218
5) استنتاج الفرضية الثالثة..... 222

الفصل الثامن

يتغير اتجاه الدراسات الحضرية الأكاديمية وفق تغير البنى المادية والاجتماعية للمدينة بعيدا عن التبعية والنمطية في تقديم بحوثها من ناحية الموضوع والمنهج

1-الدراسات التي اهتمت بالسكن والإسكان والآثار المصاحبة لهذه العملية 228

2- المواضيع الخاصة بالمحاور الكبرى كالتحضر والتنمية والتروح الريفي وماصاحب ذلك من متغيرات اجتماعية..... 231

استنتاج الفرضية الثانية 234

الخاتمة..... 237

المصادر والمراجع..... 240

الملاحق

مقدمة

يكاد لا يختلف اثنان من المهتمين بدراسة التحضر والمدينة على أن هناك ثورة حضرية قد شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين، ويعتقد كثيرون منهم أن عوامل هذه الثورة ونتائجها لا تقل أهمية وخطورة على الثورة الصناعية التي نعرف آثارها على مجريات الحياة بالمجتمعات البشرية، ومما لا شك فيه أن هناك اتصالا وثيقا بين الثورتين الصناعية والحضرية.

فقد كانت الأولى من المسببات الرئيسية والدوافع التي أدت إلى ظهور الثانية.

إن اتساع نطاق المدن في العصر الحاضر وازدياد حجم بعضها إلى درجة يمكن اعتبارها ظاهرة جديدة على خبرة الإنسان جعل عددا كبيرا من المهتمين بالحياة الحضرية من منظور الدراسات العلمية التي تقع في نطاق علم الاجتماع يحاولون تصور مشاكل هذه التجمعات الحضرية الكبرى من أجل الوصول إلى سياسات يمكن أن تطبق بنجاح في معالجة هذه المشاكل.

وقد عرفت الجزائر عديد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بعد عملية التحضر غير المسبوق الذي شهدته غداة الاستقلال، ففكرة الاحتلال الفرنسي التي دامت 132 سنة كانت كافية لإحداث قطيعة حضرية كبيرة، فقد أزاحت المجتمع الجزائري من الحضارة، بتدميره اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، وبعد السنوات الأولى للاستقلال شهدت المدينة الجزائرية معدلات نمو حضرية مرتفعة وهجرة مكثفة من الأرياف باتجاه المدن بحثا عن العمل والسكن، ما أدى إلى عدم قدرة السلطات الجزائرية التحكم في هذا التوسع الحضري، وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات المتزايدة للسكان، ما استوجب التدخل العاجل بسياسات وإجراءات تحد من إفرازات هذا التزايد الكبير.

إن تغير المورفولوجية المادية والاجتماعية للمدينة الجزائرية والمشكلات التي صاحبت عملية النمو الحضري السريعة، كانت وراء ظهور العديد من الدراسات الأكاديمية التي اتخذت من مخلفات النمو الحضري أساسا تقيم عليه بحوثها، محاولة وصف وتحليل المشكلات التي

ارتبطت بتطور المجتمع الجزائري وبالتنمية الإجتماعية والاقتصادية وإحياء الثقافة والهوية ودراسة مختلف النظم الاجتماعية، ومن أنماط التفاعلات والعادات

وقد اعتمدت معظم الدراسات السوسيولوجية الحضرية في الجزائر على التوجهات الحضرية للمدارس الغربية الكبرى في تدعيم بحوثها لأهميتها في دعم الإطار النظري والمنهجي لهذه الدراسات .

وفي محاولة إحداث وثبة معرفية حقيقية في علم الاجتماع في الجزائر وتفعيل دور العلوم الاجتماعية عامة، ظهرت رغبة لدى الباحثين الجزائريين في خلق أدوات ووحدات تحليل تمكن من استقراء الواقع المعاش لأساليب الممارسات الاجتماعية في الحياة اليومية لدى الفرد الجزائري، ويظهر هذا من خلال اللقاءات والدوريات والندوات التي باتت تناقش عوائق تقدم السوسيولوجيا في الجزائر وضرورة إرساء دعائم فكر خاص ومتميز مع خصوصية المجتمع الجزائري مع –مراحل تطوره، ومنه فإن موضوع الدراسات الحضرية بين التميز والنمطية في الجزائر يجعلنا نتطرق إلى عدة قضايا أهمها، دراسات حول الظاهرة الحضرية سواءا في التراث الكلاسيكي أوالمعاصر، للوقوف عند أهم القضايا والمواضيع التي صاحبت عمليات النمو الحضري، كما تحتم علينا نوعية الدراسة الإهتمام بالمدينة الجزائرية بعد عملية التحضر وما نتج عن ذلك من تغيرات في البنى المادية والاجتماعية وما خلق ذلك من ضرورة انتهاج إجراءات وسياسات تنموية ومخططات استعجاليه تقضي للحد من المشاكل المصاحبة للنمو الحضري وما مدى تأثير ذلك على الدراسات الأكاديمية في الجزائر، وماهية اتجاهها من خلال الدروس والأبحاث المقدمة على مستوى الجامعة الجزائرية، وقد وظفنا مع ما يتناسب مع الموضوع من تقنية تحليل محتوى الأطروحات الأكاديمية لمعرفة واقع الدراسات الحضرية في الجزائر وعلى ماهية الأدوات والمناهج والنظريات التي اعتمدها باحثونا في إعداد أطروحاتهم الجامعية .

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة الأكاديمية تضمن البحث تسعة فصول، فالفصل الأول الذي تناول بالتحليل والدراسة المقاربة المنهجية للموضوع تضمن بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية والذاتية إشكالية الدراسة، الفرضيات، المفاهيم والأطر النظرية المعتمدة في تبني تعاريف إجرائية، بالإضافة إلى عرض أهم التقنيات المنهجية المعتمدة.

أما الفصل الثاني، فعملنا من خلاله على محاولة التعرف على وضعية علم الاجتماع الحضري وعلاقته مع التخصص العام، تناولنا فيه خصوصية السوسيولوجية الحضرية من ناحية المنهج والموضوع والعلاقة التي تربطها بعلم الاجتماع العام، وانتقلنا في الفصل الثالث إلى توضيح خصوصية سوسيولوجيا الحضرية من خلال التعرض إلى الأدبيات التي تعتبر عماد هذا التخصص في البلدان الغربية.

فيما يتعلق بالفصل الرابع تطرقنا فيه إلى كذلك خصوصية هذا التخصص ولكن هذه المرة على مستوى بلدان العالم الثالث وهي البلدان التي تعرضت إلى الاستعمار وتمكنت من تحقيق الاستقلال السياسي في القرن الماضي وانعكاسات هذه الظاهرة على السوسيولوجية الحضرية في هذه البلدان.

الفصل الخامس والسادس انتقلنا من العام إلى الخاص بحيث وضحنا مميزان السوسيولوجية الحضرية في الجزائر من خلال التطرق إلى إسهامات المختصين في هذا الحقل المعرفي وانتجاهم العلمي مع إبراز أهم الدراسات المتراكمة في هذا الإطار.

ابتداء من الفصل السابع انطلقنا في تحليل ودراسات الفرضيات الثلاث بنسبة لدراستنا وهو مدى تمكن الدراسات السوسيولوجية الحضارية من دراسة وتحليل خصوصية المدينة بعيدا عن إسقاطات النظريات الغربية وتمكنا من تشخيص بعض المحاولات والبوادر التي يمكن أن تتطور وتعمل على تأسيس سوسيولوجيا حضرية خاصة بالجزائر.

والفصل التاسع والاخير جاء ليكرس فكرة إمكانية تأسيس وخلق سوسيولوجية مستقلة تتناول بالتحليل والدراسة الواقع السوسيولوجي الحضري في الجزائر إن تم إيلائها اهمية من خلال تكوين متخصصين بمستوى نوعي في هذا الحقل المعرفي.

الفصل الأول

المقاربة المنهجية للموضوع

أسباب اختيار الموضوع :

1. أسباب ذاتية:

إن هذه الدراسة عبارة عن تكملة لما حاولت إنجازه في رسالة الماجستير حول "المدينة الجزائرية في الدراسات السوسيولوجية الحضرية"، بدراسة جوانب أخرى من جوانب هذا الموضوع، وهو البحث عن مميزات الدراسات الحضرية من خلال مردود أعمال بعض الباحثين في الحقل الأكاديمي بالتركيز على الأطروحات الجامعية.

محاولة الإلمام بمختلف الدراسات والأبحاث التي أنجزت على مستوى جامعة الجزائر، والتي اهتمت بالظاهرة الحضرية لمعرفة مستوى تطور علم الاجتماع الحضري في الجزائر، حيث يعد هذا العمل بمثابة حوصلة تساعد الطلبة والباحثين في أخذ صورة شاملة عن الأبحاث التي أنجزت على مستوى جامعة الجزائر وبعض الجامعات الأخرى التي عنيت بالواقع الحضري الجزائري.

إن دراسة المدينة وما تحويه من ممارسات حضرية وتفاعلات اجتماعية هو مجال تخصصي كطالبة في علم الاجتماع الحضري وهذا البحث سيمكنني من تطبيق ما تلقيته من دراسة ووسائل وتقنيات ومناهج عبر مختلف السنوات.

أسباب موضوعية :

– إن الاهتمام بجمع الأبحاث والدراسات التي عنيت بالواقع الحضري وكذا النظريات التي اعتمدها الباحثون الجزائريون في صياغة وإنجاز مشاريعهم، هو مساهمة بحد ذاتها في أخذ صورة أوضح وأشمل عن وضعية علم الاجتماع الحضري في الجزائر من خلال التدقيق فيما وصفه الباحثون من نظريات لتقديم أعمالهم . عبر مختلف الأزمنة، ومعرفة الإسهامات والاختلالات المعرفية لهذه النظريات بالفحص الدقيق لمضمون هذه الأعمال.

–إن هذا العمل يعبر عن انشغالات نظرية ترمي إلى محاولة صياغة مفاهيم وأفكار أساسية تساعد على تحليل وتفسير ظواهر المجتمع من خلال التتبع بالدراسة واقع ظروف تطور

الحقل المعرفي في الجزائر من خلال أعمال بعض الباحثين الجزائريين الذين اهتموا في بعض جوانب دراستهم بالمدينة الجزائرية والواقع الحضري.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

1-**الأهمية العملية :** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي عنيت بالمدينة الجزائرية وفهم الواقع الجزائري من خلال حوصلة أعمال باحثين في علم الاجتماع الحضري بالجامعة الجزائرية.

إن مثل هذه الدراسات قد تساهم بشكل فعال في تخطيط المدن ورسم السياسات الحضرية التي تتخبط فيها مدننا، كما أنها بمثابة تكوين للطلبة وخدمة لهم وإثراء للجامعة الجزائرية وسدّ الفراغ الذي تعاني منه في نقص هذه البحوث.

2- **الأهمية العلمية :** اهتمت هذه الدراسة بمختلف النظريات التي اعتمد عليها باحثون لتقديم مشروعاتهم الأكاديمية والتدقيق في محتوى هذه النظريات، وتحليل مضمون ما جاءت به هو ما يكسبها من جهة تلك الأهمية العلمية ومن جهة أخرى فإن مصداقية البحث تكمن فيما يعتمده من تقنيات ومناهج، فتقنية تحليل محتوى الأطروحات والمنشورات وحتى المقابلات على مستوى جامعة الجزائر، ستمكننا من الفحص الدقيق لمضمون هذه الأعمال هذا ما يسهم في إثراء الفكر الحضري منه تطوير الرؤى العلمية، المعطيات، والبحث الأكاديمي بأعمال شأنها تتبع واقع وسيرورة علم الاجتماع الحضري في الجزائري.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى جرد قائمة الأعمال التي أنجزها الباحثون الجزائريون في الحقل الأكاديمي الحضري.

كما تهدف إلى إبراز خصوصية الدراسات الحضرية الجزائرية والإسهامات الفكرية والمعرفية للباحثين الجزائريين ومدى قدرتهم على اكتشاف المناهج الأنسب والأقرب للواقع الجزائري محاولة معرفة ما إذا كان هناك بوادر بروز فكر جزائري حضري متميز أم لا زالت المناهج

والمناولات السوسيولوجية الجزائرية، ثم هل هناك محاولات لتقديم رؤى جديدة للواقع الحضري أم لا زالت الدراسات والبحوث تعيد نفسها.

إشكالية الدراسة :

إن التحضر الكبير والسريع الذي عرفته الجزائر بعد الإستقلال والتحولات الهامة التي أصابت البني المادية والاجتماعية للمدينة الجزائرية قد أثرت بشكل كبير على توجهات الدراسات الحضرية التي وجدت في مخلفات الظواهر الناتجة خاصة عن عاملي التحضر والتنمية الوطنية مجالا خصبا لتقديم أبحاث ودراسات أثرت الجامعة الجزائرية منذ ما يقارب 40 سنة مع بداية تخصص علم الاجتماع الحضري سنة 1984 كفرع مستقل من فروع علم الاجتماع بعد انفصاله عن علم الاجتماع الريفي في نفس السنة.

إن المدينة الجزائرية تحوي أزيد من 85 % من التجمعات الحضرية بعدد سكان فاق 40 مليون نسمة حسب آخر نتائج إحصائيات السكان لسنة 2017، هذه الكثافة السكانية التي كانت في السنوات الأولى للاستقلال حكرا على مراكز المدن أو المناطق الداخلية في المدينة، أصبحت تنتشر في مناطق أخرى عديدة مثل الضواحي والأطراف، ما خلق أزمة حضرية خلفت الكثير من الأمراض الاجتماعية : فقر، عنف، بطالة، طلاق، تنامي معدلات الجريمة...، وانتشار مختلف العشوائيات الحضرية: البناء الفوضوي والهش، تلوث محيط، ومشكلات السكن وإعادة الإسكان، خاصة بعد عمليات التروح الريفي التي عرفتها البلاد في مراحل مختلفة، ما نتج عنها من مشاكل اجتماعية كصعوبات في الاندماج التي نتجت عن إحساس الفرد بعدم الراحة والطمأنينة وصراعات اجتماعية ونفسية كثيرة وتغير في اتجاه العلاقات الاجتماعية خاصة في أسلوب ونمط الحياة داخل الأسرة الجزائرية...، وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي دفعت بالفئات الاجتماعية إلى ممارسة ضغوطات على السلطات العمومية مطالبة بتحسين الأوضاع، ما أدى إلى اتخاذ إجراءات وتدابير استعجالية تمثلت في سياسات ومخططات تنموية تهدف إلى التسيير الحسن والتحكم الأمثل للنمو السكاني المتزايد.

إن مخططات التنمية غير المخططة وغير المدروسة من جهة أخرى أدت إلى اشتداد حدة بعض الأزمات الاجتماعية، وعدم توازن بين ما هو موجود وما هو مطلوب، ما استوجب تكثيف مساعي الهيئات الرسمية للحد من مظاهر البؤس والتخلف والحرمان التي تعيشها أغلب مدننا الجزائرية.

هذه المشاكل التي تعيشها المدن جراء التحضر والتصنيع وسياسات التنمية، لم تكن الجامعة الجزائرية في منأى عنها، بدليل الكم الهائل للدراسات الحضرية من قبل الأساتذة والباحثين والطلبة على حد سواء، الذين اتخذوا من أشكال هذه التغيرات أساسا تقوم عليه أبحاثهم. إلا أن المتصفح لهذه الدراسات يجد أن الأطر النظرية الحاضرة في أعمال هؤلاء الباحثين تنتمي أغلبها إلى تيارات ومدارس سوسيولوجية غربية المنشأ، اعتمدوها لتفسير وتحليل الظواهر المتعلقة بمدننا، هذه النظريات التي تبلورت في واقع اجتماعي آخر بعيد كل البعد عن هوية وثقافة مجتمعنا، أننا لا ننكر فضلها في تدعيم الكثير من الدراسات، إلا أن المجتمعات الإنسانية تبقى مختلفة في خصائصها تاريخيا وجغرافيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا.

والمتأمل للدراسات الأكاديمية التي كانت ترد في علم الإجتماع الحضري في السنوات الماضية يرى أنها تكاد تكون نسخة واحدة: دراسة لأوكولوجية المدينة ودراسات سيكولوجية ساكنيها دراسات لعمليات ما بعد التحضر...، ولا نكاد نجد الفرق إلا في بعض الدراسات القليلة.

لكن في السنوات الأخيرة ظهرت رغبة لدى المنشغلين بالحقل السوسيولوجي في البحث عن معوقات تطور المعرفة العلمية في الجزائر، وكثفت الجامعات دورها في عقد الملتقيات والندوات وتخصيص محلات ودوريات تعنى بالواقع الحضري الجزائري وتعبر عن خصوصية مجتمعه وتبحث عن المناهج الأقرب والأنسب في معالجة المشكلات التي تعاني منها مدننا، هذه الجهود التي أن تكون البداية الفعلية لإرساء علم اجتماع حضري متميز بثقافة وعادات وسلوكات قاطنيها، دراسات محلية تغنينا عن التبعية والاعتماد الكلي على نظريات دخيلة عن حضارتنا ومعتقداتنا.

و منه ومن خلال كل ما قيل سلفا فإن تساؤلات هذه الدراسة تكون كالتالي:

1-هل تستطيع الدراسات السوسيولوجية الحضرية في الجزائر التعبير عن واقع مدننا ومجتمعنا بعيدا عن النظريات الغربية في تفسير وتحليل مختلف الظواهر المادية والاجتماعية؟

2-هل يتغير اتجاه الدراسات الحضرية الأكاديمية وفق تغير البني المادية والاجتماعية للمدينة، أم أن الدراسات تسير وفق نظام التبعية والنمطية في نموذج التقديم من خلال الموضوع والمنهج؟

3-هل هناك بوادر ظهور علم اجتماع حضري متميز في الجزائر، وهل ظهرت فعلا رغبة لدى باحثينا في الاستغناء عن الأسس والنظريات الغربية من خلال بعض الأعمال الأكاديمية على مستوى الجامعات الجزائرية؟

فرضيات الدراسة :

تستطيع الدراسات السوسيولوجية الحضرية التعبير عن واقع مدينتها ومجتمعها بعيدا عن التأويلات والتفسيرات الغربية لمختلف الظواهر المادية والاجتماعية.

- يتغير اتجاه الدراسات الحضرية الأكاديمية وفق تغير البني المادية والاجتماعية للمدينة بعيدا عن التبعية وأسلوب النمطية في تقديم بحوثها من ناحية الموضوع والمنهج.
- هناك بوادر ظهور فكر اجتماع حضري متميز في الجزائر يغنينا عن النظريات الغربية ويعبر عن واقع المدينة الجزائرية ووجودها المادي والاجتماعي.

تحديد المفاهيم :

1-الدراسات **السوسيولوجية الحضرية:** هي مجال حديث جدا من الدراسات الاجتماعية[1] تهتم بالظواهر المتعلقة بالمدن وتطورها ونظمها وأبنيتها الإدارية والفنية، هذا بالإضافة إلى ظواهرها الاجتماعية المختلفة.

والسوسيولوجية الحضرية هي تخصص في علم الإجتماع يحاول أن يفهم العلاقات الموجودة بين أشكال تنظيم المجتمع (المورفولوجية الاجتماعية) وأشكال تدبير المدن (المورفولوجية الحضارية) وبالتالي هي فرع من فروع السوسيولوجية العامة[2]

2- **المدينة :** يستخدم علماء الاجتماع المدينة للتعبير في إطارها عن البيئة القائمة التي يسكن في نطاقها سكان الحضر[3].

وكما عرفها : Yves Grafmeyer بأنها رقعة جغرافية وسكان في نفس الوقت، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية وتجسيد لأشياء مادية وروابط من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد[4] ويعرف لويس ويرث المدينة في مقاله الكلاسيكي عن التحضر كأسلوب للحياة بأنها محل سكن دائم، كثيف وكبير نسبيا لأناس متقاربين اجتماعيا ويترتب على هذه الخصائص الأساسية ملامح هامة يترتب عليها مثلا اختفاء روابط القرابة والجوار والمشاعر التي تنشأ من المعيشة فيها لأجيال عدة، التي تتميز بها الحياة في الريف، أو على الأقل تضاؤل أهميتها[5].

النظرية: إن اصطلاح نظرية هو من المصطلحات الغامضة التي لا يستطيع العالم الاجتماعي استعماله استعمالا صحيحا في كتاباته وبحوثه، فقد يشير الاصطلاح إلى النظام التجريدي الذي يجمع بين الأفكار ويوحد بينها، ويضعها في قالب يعكس معنى المفاهيم التي

---

[1] غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2006، ص18.

[2] Sociologie.forumperso.com

[3] هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص72.

[4] فتيحة تمرسيت، واقع الأسرة الممتدة في المدينة، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2005، ص16.

[5] غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص46.

يطرحها العالم في سياق أبحاثه الأكاديمية. وفي حالة القدرة على إشتقاق القوانين التي تتسم بالتنبؤ والاستطلاع من هذا النظام التجريدي فإن النظرية تتحول إلى نظام نظري يستطيع بناء النظرية أو القانون أو التعميم الكوني.[1]

والنظرية كما أقصد، هي نسق من القضايا المنطقية المشتقة اشتقاقا برهانيا أو أمبريقيا، بحيث تستند كل قضية في هذا النسق النظري الاستنباطي إلى قضية مسبقة، وبحيث إذا لم تشتق كل قضية لاحقة في قضية علمية سابقة، فلسوف تصبح تلك القضية من قبيل اللغو أو التكرار الفارغ الذي لا يستند إلى أي سند من العلم ولا يدعمه أي أساس نظري[2]

المنهج المقترح للدراسة :

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج وتقنياته، وطبيعة هذا الموضوع تفرض اعتمادنا على المنهج الكيفي بما يحويه من تقنيات تمتلك أساسا في تحليل محتوى أعمال بعض الباحثين الحضريين في الجزائر.

المنهج التاريخي :

ويقوم على تحليل العناصر والأسباب التي أدت إلى وقوع المشكلة أو الهدف في الماضي، بهدف معرفة مدى تأثيرها وهل لها جانب إيجابي أو سلبي عن تطبيق نفس هذه العناصر على مشكلة أخرى، بالإضافة إلى عرضها في الحاضر والتطوير أو التغير في المستقبل، وسيتم في هذه الدراسة توظيف المنهج التاريخي، فتاريخ النظرية الاجتماعية الحضرية مرتبط بتاريخ المدينة وبالتالي وجب إعادة بناء الماضي بالاعتماد على الأرشيف والوثائق لتقديم الصورة الكاملة لهذه الدراسة، واهتمام علماء الاجتماع المعاصرين بالمشاكل المتعلقة بالتحضر في الدول النامية أثار الانتباه إلى المظاهر التاريخية للتحضر، حيث رجع العلماء

[1] قباري محمد إسماعيل، مناهج البحث في علم الاجتماع، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، السنة غ مذكورة، ص102.

[2] دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1986، ص265.

إلى وثائق الدول المتقدمة اقتصاديا في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية على أمل أن يحصلوا منها على شيء ينير بصيرتهم حول العمليات التطورية المعقدة في الوقت الحاضر[1]

المنهج المقارن :

يعتمد المنهج المقارن على المقارنة في دراسة الظاهرة لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة مقيدة بعاملي الزمان والمكان، بدراسة المراحل باعتبار أن لكل مرحلة اهتماماتها والتي تفرض نوع معين من البحث، كما ستتم المقارنة بين مختلف الدراسات من أطروحات طلبة من حيث الموضوع والمنهج وطريقة تقديم البحوث والكشف عن أوجه تشابهها واختلافها، ومنه فدراستنا تعتمد على المنهج الكيفي.

التقنيات المستعملة :

تحليل المحتوى : يهدف تحليل المحتوى أو المضمون إلى توضيح الدوافع والأهداف التي سعى من أجلها الباحثون لتقديم دراساتهم، ومنه وجب الاعتماد عليه لتحليل مختلف أطروحات الدكتوراه واستخلاص نتائج هذه الدراسات التي اهتمت بالظاهرة الحضرية، كما يسمح لنا هذا التحليل بالإجابة على جل التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة.

المقاربة النظرية للموضوع :

تستند هذه الدراسة على المقاربة الابستمولوجية (المعرفية)، لذا سنعتمد على فحص العلماء و الباحثين اللذين تكلموا عن سوسيولوجية المعرفة.

يعد ابن خلدون من الأوائل الذين تكلموا عن سوسيولوجية المعرفة عندما ربط هذه الأخيرة بالحضارة، ويعرف ابن خلدون الحضارة على أنها "سر الله في ظهور العلم والصنائع" وذلك في الفصل الذي يفسر فيه لماذا أن "حملة العلم في الإسلام أكثرهم العجم" مما يجعل من العلم الصناعة منتوجات حضارية، كما أن الحضارة تصطبغ بذلك الطابع الاجتماعي

[1] لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، سنة 2002، ص90.

العمراني ويقول ابن خلدون " إن الصنائع من منتحل الحضر وأن العرب أبعد الناس عنها فصارت العلوم لذلك حضرية... والحضر لذلك العهد هم العجم أو من في معناهم الموالي وأهل الحواضر الذين هم يومئذ تبع العجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف.

وقد اقتبس ابن خلدون من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال "لو كان العلم بعنان السماء لناله قوم من أهل فارس "، وفسر ذلك تفسيرا سوسيولوجيا في أن أهل فارس لهم خلفية حضارية كبيرة فهم قوم حضارة، وهذه الحضارة هي أساس المعرفة والعلم الراسخ، فالفكر الحضري في نظر ابن خلدون هو ابن المدينة فيقول في ذلك "لأنهم أقوم على تلك الحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس... وأما العرب الذين أدركوا هذه الحضارة وسوقها خرجوا إليها عن البداوة فشغلتهم الرئاسة في الدولة وحاميتها وأولى سياستها"[1]

فالعرب حسب ابن خلدون كانوا في بدايات اتصالهم بهذه المنجزات الحضارية من علوم وصنائع غير أنهم شغلوا عنها بمهمات بناء الدولة الجديدة والتي كانت إحدى مراحل بناء الحضارة التي ابتدأها النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة، بل من غار حراء عندما اتصلت الأرض بالسماء عن طريق الوحي، لكن ابن خلدون لا يقف عند هذه المرحلة من تطور الحضارة بل يرصد حركتها.

حيث يجعل استمرار العلوم والصنائع والتطور العمراني نتيجة لاستمرار عمل قانون الحضارة في تلك الأمصار وليس سببا في استمرارها حيث يقول "فلم يزل في الأمصار ما دامت الحضارة في العجم وبلادهم من العراق وخراسان وما وراء النهر، فلما خربت الأمصار وذهبت منها.[2]

الحضارة التي هي سر الله في حصول العلم والصنائع، ذهب العلم من العجم فالحضارة سر وجود العمران والعلم وإذا فقدت شروطها فإنها تنتقل إلى مكان آخر تتوفر فيه شروطها الموضوعية، لعل تعبير ابن خلدون عن الحضارة على أنها سر، نستشف منه معنى القانون

[1] عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، س. غ. م.ص ، ص544.

[2] المرجع السابق، ص545.

الذي يتحكم في انتقالها، كما رأى أن المغرب العربي لم يستطع الوصول إلى درجة كافية من المعرفة والعلم والتفوق لأن ليس له امتداد تاريخي حضاري.

الابستمولوجية عند غاستون بشلار :

لقد تكلم بشلار عن الجدل الخاص بالتاريخ العلمي، حيث يقول بأن تاريخ العلوم جدل بين عوائق الابستمولوجيا والقطيعات الابستمولوجيا، وهذا على مستويين، الأول: الاستمرار من التفكير العامي إلى التفكير العلمي والمستوى الثاني: الاستمرار بين الفكر العلمي الجديد والفكر العلمي القديم له. إن الجدل هنا لا يعني القطيعة، بل تفتح، ومعنى ذلك أنه لا نهاية لتاريخ العلوم وأن ليس هنالك حقيقة علمية ما تعتبر نهائية، أي أن العلم يتطور بإخضاع حقائقه ومبادئه للجدل (المراجعة) وثانيهما يتعلق بالعلاقة ضمن ذلك التاريخ بين القديم والجديد[1]

إن الابستمولوجية البشلارية تستلزم النظر إلى المعرفة من زاوية تطورها في الزمان، أي بوصفها عملية تطور ونمو متصلة، وبعبارة أخرى فإنه لا بد من النظر إلى المعرفة –أية معرفة – بوصفها نتيجة لمعرفة سابقة بالنسبة إلى معرفة أكثر تقدما وتطورا [2]

كما أن فلسفة بشلار في هذا الصدد يراد لها أن تكون متكيفة مع التطورات الحاصلة في الفكر العلمي المتجدد باستمرار، فلا وجود لفكر عبارة عن صفحة بيضاء يسجل فيها الواقع كما يريد أيضا لا وجود للعقل حائز بالفطرة على مقولات الفهم الأساسية.

[1] http://www.m.alhewar.org
[2] http://www.bcchj.com

الدراسات السابقة للموضوع :

إعتمدت هذا البحث على بعض الدراسات السابقة التي اهتمت خاصة بالنظرية وسوسيولوجية المعرفة بما أن الدراسة ابستمولوجية، لذا سيتم التركيز على ثلاثة دراسات اجتماعية:

الدراسة الأولى: المدينة الجزائرية في الدراسات السوسيولوجية الحضرية

وهي دراسة لعينة من رسائل وأطروحات الماجستير والدكتوراه بقسم علم الاجتماع في جامعة الجزائر، حيث أن مشروع هذا البحث هو إضافة أو تكملة لما أنجزته في رسالة الماجستير وما جاءت به هذه الدراسة من خلاصات واستنتاجات حول واقع علم الاجتماع الحضري في الجزائر وكذا تأثير النظريات الغربية على البحوث الأكاديمية الجزائرية، وما تميزت به هذه الأخيرة من خصوصية في الموضوعات والمناهج والتقنيات، فقد خلصت الدراسة إلى أن تعامل الدراسات الحضرية الجزائرية مع الانتاج الغربي كان قويا خاصة في دراسة الظواهر التي تنشأ . والاجتماعي للمدينة وأن قيم المدارس التي ركز عليها باحثوا علم الاجتماع بجامعة الجزائر في معالجة قضايا بحوثهم قد يتمثلت أساسا في المدرستين الألمانية والأمريكية، كما ركزت الدراسات على النظريات الخلدونية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية كالقرابة ونظام الأسرة، ودراسة العلاقات بين الريف والمدينة أو البدو والحضر، كما لم يستغن الباحثون الجزائريون عن الدراسات المحلية التي اهتمت بنفس مواضيعهم، وهذا يدل على أنه كلما توفرت دراسات تعني بواقعنا فإن هناك ضرورة حتمية في الاعتماد عليها، كما أن من نتائج الدراسة هو أن البحث الأمبريقي كان أساس العمل في البحوث عبر جميع المراحل، وذلك لارتباط الاتجاه الامبريقي ارتباطا وثيقا بالتجربة الجزائرية المعاشة بكل خصوصياتها الميدانية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تميزت الدراسات الحضرية الأكاديمية الجزائرية بخصوصية المنهج الذي تمثل غالبا في التعبير الكمي لكل دراسة .[1]

[1] تخريست سامية، المدينة الجزائرية في الدراسات السوسيولوجية الحضرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2012.

الدراسة الثانية : دراسة فضيل دليو حول سوسيولوجية المعرفة العلمية

حيث خصصت هذه الدراسة لعرض أهمية الدراسات الاجتماعية للمعرفة العلمية (بمفهومها الغربي المهيمن) حيث يرى الباحث أن الهيمنة الغربية في المجال المنهجي لا يمكن فصلها عن الهيمنة في مع بعض الاعتبارات النقدية لنمط التفكير الغربي وتطلعاته الفكرية المتحيزة فالعالم الإسلامي بعامته وخاصته والذي كان يسيطر على زمام التصور العالمي للإنسان والمجتمع والكون لقرون مضت قد انساق معظمه وراء بريق الحضارة الغربية بل تطبع بمبادئها ومنطلقاتها أيضا كان قوة النمط المعرفي السائد من جهة والجهود الرئيسية التي تلعبها المعرفة في صياغة الفكر من ناحية وإمكانية وكيفية المعرفة إسلاميا من ناحية أخرى.

ويرى الباحث أن التحفظ على تعميم تطبيقات هذه المناهج حتى داخل المجتمعات الغربية نفسها التي نعتبرها غير منسجمة ولا موحدة النمط داخليا فما بالك بالمجتمعات الأخرى التي تنتمي لمجموعات حضارية مختلفة أننا نقدر بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الحدود الجغرافية والسياسية أو درجة الرفاهية المادية، بل خصائص المجتمع (أو حتى أجزاء منه) ومشاكله المختلفة بواقاعها وبجذورها وامتداداتها التاريخية والحضارية (المعتقدات الدينية، العادات والتقاليد المحلية، درجة الأمية، طبيعة المشاكل الآنية، والتطلعات المستقبلية، شبكات تنظيماتها الاجتماعية جماعاتها المرجعية، مرجعياتها التاريخية والثقافية.[1]

[1] فضيل دليو، سوسيولوجية المعرفة العلمية، بعض الأفكار النقدية، مجلة أفكار و أفاق، جامعة الجزائر، العدد 04، سنة 2013.

الدراسة الثالثة : علاقة البحث بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر

ترى الباحثة معتوق فتيحة أن الممارسة السوسيولوجية بشكل عام ممارسة تكميلية تسعى إلى تحليل الحقائق الخاصة بالظواهر والأحداث الاجتماعية ثم إقرارها بناءا على ما تفرزه عملية التفكير في مجال من المجالات الواقع الاجتماعي اعتمادا على معطيات واقعية وذلك من أجل إنتاج معارف ثم تجسيدها في شكل خطاب جديد خاص بالمجتمع أو بإحدى مظاهره الاجتماعية من ناحية أخرى.

إذا أردنا وصف الممارسة السوسيولوجية في الجزائر يمكننا القول بأن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر ممارسة تجريبية تنحصر في دراسة الظواهر الاجتماعية التي تكرر نفسها والتي صاحبت الأخذ بسياسة التخطيط في مجالات عديدة، ومن الناحية المنهجية لاحظنا كثرة الاعتماد على طريقة المسح الميداني والملاحظة والمقابلة إلى جانب العمل بالمنهج الإحصائي.

إن الاعتماد على الدراسات ذات الاتجاه الأمبريقي يمكن تفسيره لخضوع الممارسة السوسيولوجية في الجزائر لوضعية سياسية وثقافية مزدوجة التحديد من جهة، نجد إشكالية التحرر لعملية الشخصية والإيديولوجية الوطنية، كما تتحدث عنها مبادئ السلطة، ومن جهة نجد إشكالية الانفتاح على الفكر العربي وأبحاثه.

إن الذات الباحثة الجزائرية تعيش حالة اضطراب عند ممارستها الفعل السوسيولوجي فهي لا تنطلق باسم النظرية حتى ولو كانت متضمنة فيها إما عن طريق الحوار غير المباشر معها، أو من خلال مفاهيمها المستخدمة، وعليه اتضح بأن الباحث الجزائري لا يعبر كتابيا عن إرادته في اتباع أو تدعيم اتجاه ما، أو حتى عن رغبته في وضع اتجاه معين موضع مناقشة.

عليه يمكن القول أن الذات السوسيولوجية الجزائرية ذات متأرجحة فلا هي محافظة تماما ولا ثورية بل تميل إلى الاتجاه الذي يؤهل إمكانية تجسيد مظاهر التنمية في المجتمع من خلال

التعديلات الوظيفية والديمقراطية التي تقوي عناصر المشاركة والمساهمة في تنمية المجتمع الجزائري[1]

تحديد العينة :

لا يخلو أي بحث منهجي من طريقة العينات باعتبار أن العينة هي مجموعة فرعية تنتمي إلى المجتمع المدروس، مما يتطلب أن يكون لهذا المجتمع تمثيل صادق وصحيح لكي تكون النتيجة سليمة.

وانطلاقا من موضوع بحثنا اخترنا مجتمع البحث الذي يمثل أربعين (40) عمل أكاديمي من رسائل وأطروحات ومقالات من مختلف المجالات التي اختصت بها الجامعات الجزائرية في علم الاجتماع الحضري.

ومنه سيتم استخدام العينة العشوائية الطبقية stratified random sample، وبموجب هذا الأسلوب يقسم المجتمع الإحصائي إلى مجموعات فرعية أو طبقات strata متجانسة وفقا لأساس معين، ثم تسحب منه عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة على حدة[2]

ومنه فالرسائل والأطروحات والمقالات المنشورة التي نحن بصدد البحث فيها وتحليل مضمونها بالإضافة إلى طبيعة الموضوع التي فرضت علينا هذا النوع من العينة وهي أخذها من مجتمع البحث الذي يتمثل في مجموعات فرعية، وفي هذه الدراسة ستكون المجموعة هي نوع المنشور (رسائل – أطروحات–مقالات) بطريقة عشوائية، معناه أخذ العينة بالصدفة، ما يكفل التمثيل الصادق لهذه الدراسة.

---

[1] معتوق فتيحة، علاقة البحث بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11، جامعة سطيف، سنة 2015، ص 17–18.

[2] فوزي عبد الخالق، علي إحسان شوكت، طرق البحث العلمي المفاهيم و المنهجيات، مؤسسة الثقافة الجامعية، طرابلس، س. غ. م. ص163.

صعوبات الدراسة :

إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات ولكن تختلف درجتها باختلاف طبيعة الموضوع المدروس.

وأهم صعوبة واجهتني في القيام بهذا البحث هو قلة الأطروحات في علم الاجتماع الحضري رغم كثرة العناوين التي وجدت في مكتبة جامعة الجزائر –2– خاصة إلا أن المحتوى مفقود. وانعدام وجود سجل لجميع الأعمال والدراسات التي تمت على مستوى الجامعة، ما اضطرنا إلى الاعتماد على رسائل وأطروحات نوقشت في جامعات أخرى، سيما جامعة قسنطينة وبسكرة بهدف الإلمام الشامل والتحليل الدقيق لمستوى هذه الأعمال، ولأخذ نظرة عامة عن واقع علم الاجتماع الحضري في الجزائر وتوجهاته في السنوات الأخيرة.

الفصل الثاني:

خصائص ومميزات السيوسيولوجيا الحضرية من ناحية الموضوع والمنهج

1) العوامل المساهمة في نشاة، بروز وتطور السوسيولوجيا الحضرية

لقد تميزت بوادر نشأة علم الاجتماع بمجموعة من الاحداث بحيث ظهر هدا التخصص انعكاسا لمجموعة من التطورات على مستوى بنية المجتمع ومجال التفسير بنشاة العلم الحديث وخصائصه . فالاحداث التي شهدها المجتمع الأوروبي مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشركان لها اثر كبير في بروز هذا التخصص كعلم مستقل بذاته. حيث شهد هذا المجتمع أحداثا هامة خلال تلك الفترة،على مستويات مختلفة فعلى الصعيد الاقتصادي نشهد ظهور الثورة الصناعية بعد اكتشاف الالة البخارية من طرف جيمس واط سنة 1735، وما انعكس عليها من تطور في نمط وقوى وعلاقات الانتاج)، وذلك بالانتقال من النمط الاقطاعي الى النمط الراسمالي ومانجر عنه من وجود عمال احرار والتحاقهم بالمدن هذا ما ادى الى نزوح ريفي مكثف، وعلى المستوى السياسي والأيديولوجي (الثورة الفكرية والفلسفية في اطار مايسمى فلسفة الانوار التي تعتبر تيار ثقافي فلسفي ساهم في بروز الثورة الفرنسية التي قضت على النظام الملكي القديم). تلك الأحداث جميعها أدت إلى تحول المجتمع الأوروبي من مجتمع إقطاعي زراعي تقليدي إلى مجتمع رأسمالي صناعي حديث ونلاحظ ان الطبقة البرجوازية لعبت دورا حاسما في هذه العملية. هذا التحول أفرز العديد من المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تطلب الأمر ضرورة وجود علم متخصص لدراسة تلك المشكلات وتشخيصها وفهمها وتحليلها وتفسيرها. ولذلك كان ظهور علم الاجتماع إستجابة لتلك الأوضاع والتحولات البنيوية والتي كان يهدف الى معالجة المعطيات والظواهر التي رافقت هذا الانتقال وبطريفة منهجية علمية مع بروز العلم الحديث كنتيجة حتمية للقطيعة الابستمولوجية مع الاطار التفسيري الفلسفي .

ونظرا لأن المجتمعات الحضرية كانت من أكثر المجتمعات المحلية تأثرا بتلك التحولات البنائية وما أفرزته من مشكلات اجتماعية، فان نشأة وتطورعلم الاجتماع الحضري كعلم متخصص وكأحد فروع علم الاجتماع العام قد جاء هو الآخر إستجابة لتلك التحولات من

ناحية، بهدف دراسة وفهم وتحليل المجتمعات الحضرية بكل ما تتضمنه من بني اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وايكولوجية، وما تعكسه تلك البني من مشكلات حضرية متباينة من حيث: معدلاتها وظروف نشأتها وتطورها وآثارها المختلفة من ناحية أخرى.

وتشير معظم الكتابات والتحليلات إلى أن علم الاجتماع الحضري نشا وتاسس بفضل جهود مجموعة من العلماء الذين يمثلون رواد علم الاجتماع الأوائل في أوروبا وجاءت مساهاماتهم إستجابة للتحولات الحضرية الكبيرة التي عايشوها، ومن ثم عملواعلى محاولة فهم منطق هذه التغيرات لايجاد فهم دقيق لأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة ببعدي التحضر والصناعة. ولقد كانت أعمالهم تمثل الأسس والمرتكزات الأولى التي مثلت دعامة اساسية استندت إليها نشأة هذا الفرع المتخصص، وأن تصوراتهم وتحليلاتهم – رغم أنها توصف بالكلاسيكية– ماتزال تمثل تأثيرا هاما على الكثير من الأعمال المعاصرة في هذا المجال. ومن هؤلاء الرواد: تونيز، فيبر، زيمل في ألمانيا، ودوركايم في فرنسا[1].

إن القراءة المتأنية للمسار التاريخي للدراسات الحضرية يشير إلى أن الاهتمام بتلك الدراسات قد بدأ في القرن السادس عشر على نحو ما ذهب" Gideon Sjoberg في دراسته بعنوان" علم الاجتماع الحضري المقارن"، والتي أشار فيها إلى أن القرن السادس عشر يعتبر البداية الفعلية للصياغة النظرية للدراسات الحضرية. وذلك حينما نشر Giovani Botero لأول مرة دراسته الشهيرة حول " عظمة المدن TheGreatness of Citie، ثم كانت المحاولة الثانية في عام 1899 في القرن التاسع عشر عندما كتبت Adna Weber ،بحثها السوسيولوجي الذي يحمل عنوان" نمو المدن في القرن التاسع عشر"، ثم بعذ ذلك مؤلف ماكس فيبر المشهور والذي يعتبر من الدراسات الكلاسيكية في علم الاجتماع الحضري تحت عنوان" المدينة[2].

[1]– غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص 183–184.

[2]– فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية. 1993 ص ص ن– س

وانطلاقا من ذلك، فإن علم الاجتماع الحضرى تبرز من خلال الموضوع فهو يتخذ من المدينة موضوعا أساسيا لدراسته النظرية والتطبيقية باعتبارها وحدة اجتماعية مميزة في ذاتها من حيث: نشأتها وتطورها، فضلا عن أنه يهتم كذلك بدراسة وتحليل ظاهرة التحضر وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية متعددة ومتداخلة الجوانب والأبعاد. ولذلك كان الاهتمام بانشاء فرع من فروع علم الاجتماع يطلق عليه" علم الاجتماع الحضرى"، يقوم على أسس نظرية ومنهجية خاصة تتلاءم وتتوافق مع طبيعة الأساس النظري والمنهجي لعلم الاجتماع العام، وذلك بهدف فهم ظاهرة المدن والتحضر والمشكلات المرتبطة بهما، وأيضا التنبؤ بمستقبل تلك المشكلات والظواهر الحضرية التي صاحبت النمو السريع والمتزايد للمدن الحديثة وهو بذلك يحقق كغيره من العلوم الوظائف الاساسية للعلم انطلاقا من الضبط والتحكم وتفعيل عملية التنبؤ في اطار الدراسات الاستشرافية .

انطلاقا من هذه المعطيات، يمكننا القول أن ثمة مجموعة من التساؤلات برزت للعيان وهي تثار في الذهن وقد تبنتها العديد من المدارس الفكرية خلال نهاية القرن الماضي وبداية الالفية منها:

ماهو مفهوم علم الاجتماع الحضرى ؟ وهل يتضمن علم الاجتماع الحضري إتجاها نظريا وفكريا متميزا ؟ أم أنه يستعير تلك الاتجاهات النظرية بشكل إنتقائي من المجالات الأخرى لعلم الاجتماع ؟ ولقد لخصت هذه المدارس تلك التساؤلات في إشكالية أساسية مؤداها: ماهو علم الاجتماع الحضري ؟[1].

وثمة إشكالية أخرى تتمثل في أنه على الرغم من أن الباحثين في حقل علم الاجتماع الحضري قد درسوا المدينة في مختلف المجتمعات وفي مراحل مختلفة إلا أن المشكلات المفاهيمية ومقاييس التحضر الخاصة بتلك الدراسات لم تحل حتى الآن.

[1] William A. Schwab, » The Sociology of cities », Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1991,p.XI

حيث يكتشف القارئ من خلال الاطلاع على أي مؤلف رئيسي يتناول المدن أن هناك العديد من المصطلحات الجديدة مثل: العواصم Metropolis والعواصم الضخمة Megalopolis والمنطقة الحضرية الإحصائية Metropolitan Statistical Area والحضرية Urbanism والتحضر Urbanization والتضخم الحضري Overurbanization، وأيضا مفهوم المدن العالمية Global Cities وغيرها من المفاهيم الأخرى الكثيرة التي لانجد إتفاقا عاما حول معانيها تعريفاتها عند علماء الاجتماع الحضري والمهتمين بالدراسات الحضرية على وجه العموم. ومن جانب آخر نجد أن إستخدام هذه المصطلحات في الثراث العلمي غالبا ما يحدث خلطا نتيجة إستخدام المؤلفين على إختلاف توجهاتهم النظرية والفكرية لنفس المصطلحات بنفس المعاني.

وقد فسر البعض ذلك في ضوء عدم قدرتنا على التغلب على المشكلات الحضرية، والمشتقة من عدم قدرتنا على تقديم تعريف محدد وواضح لتلك المشكلات[1]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لايوجد إتفاق عام حول مقاييس التحضر ومؤشراته، وتباين تلك المقاييس والمؤشرات من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى. الأمر الذي ينعكس على تباين المشكلات

الحضرية من حيث: معدلاتها وأبعادها وعواملها وآثارها من جانب، وتباين الاتجاهات والرؤى النظرية والمنهجية التي تناولت تلك المشكلات والظواهر الحضرية، وقدمت تفسيرات وتحليلات مختلفة لها خلال مراحل متباينة من جانب آخر.

وبالإضافة إلى الإشكاليات النظرية والمنهجية والمفاهيمية التي تواجه المتخصصون في علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع الحضري خاصة، نلاحظ ان هناك إشكالية أخرى تتعلق بعدم الاتفاق على تعريف محدد وعام لعلم الاجتماع الحضري من ناحية الموضوع والمنهج . ولاشك أن هذه الاشكالية هي إمتداد لإشكالية أوسع تتمث في عدم الإتفاق بين علماء الاجتماع أنفسهم حول تعريف عام لعلم الاجتماع ذاته. ومن ثم عدم الإتفاق على مجالات

[1] -Ibid.pp.35-36.
-Russ long, » Urbanization Sociology », http://www.csb.utsa.edu/user/rlong/intro/urb.htm. 1998.pp

الدراسة في كليهما. بالرجوع الى الى فكرة ان علماء الاجتماع يجدون صعوبات في تحديد تعريف جامع مانع لهذا التخصص .

ويمكن تفسير هذه الإختلافات في ضوء مجموعة من الإعتبارات الأساسية من أهمها:

أولا: إختلاف الخلفيات الفكرية والنظرية للباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع الحضري بشكل عام، فضلا عن إختلاف وتباين توجهاتهم الأيديولوجية باعتبار ان الاديولوجية حاملة لتصورات للكون وتتميز بوجود عنصر تشويه الوقع واصدار الاحكام .

ثانيا: اختلاف الأساليب والاطر المنهجية التي يعتمد عليها هؤلاء المتخصصون في تناولهم لظاهرة التحضر ونمو المدن، والمشكلات الحضرية المصاحبة لهذا النمو المتزايد.

ثالثا: عدم وجود نموذج عام ومطلق للتحضر بحيث ان ظاهرة التحضر تتميز بمجموعة من الخصوصيات باختلاف البلدان والسياق التاريخي الذي مر به كل بلد من هنا تظهر صعوبة خلق نموذج يمكن تعميمه . ومن ثم فإن ظاهرة التحضر على الرغم من أنها تمثل ظاهرة عامة وعالمية، إلا أن معدلاتها وعواملها وأبعادها وآثارها تعد نسبية تختلف من بلد الى اخر، وفقا لظروف وإمكانيات وخصوصية كل مجتمع.

رابعا: عدم وجود مقاييس ومؤشرات عامة ومطلقة لتحديد عملية التحضر، ومن ثم فالأمر يتوقف على ظروف كل مجتمع.

وفي ضوء هذه الإعتبارات يمكننا مناقشة بعض التعريفات التي قدمهاالعلماء والمتخصصون لعلم الاجتماع الحضري، وذلك بهدف الكشف عن جوانب الإتفاق والإختلاف بينهم من ناحية، ومحاولة صياغة تعريف لهذاالعلم يتفق ومكانته المتميزة بين فروع علم الاجتماع الأخرى من ناحية أخرى. إلى جانب إعتباره العلم الذي يتناول المدينة وظاهرة التحضر وما يرتبط بهما من تطورات بنائية على كافة الأصعدة والمستويات من ناحية ثالثة.

2) علم الاجتماع الحضرى: إشكالية التعريف:

علم الاجتماع الحضري هو مجال من مجالات علم الاجتماع، يتمحور حول البعد الحضري على وجه التحديد للجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية. تهتم بالحياة الحضرية والمدينة بشكل عام. في هذا المجال من علم الاجتماع، يمكننا التمييز بشكل أساسي بين ثلاثة مجالات رئيسية: دراسة ظواهر الاستيطان، والتنقل، والتوزيع، وفصل السكان في الفضاء، ودراسة طرق المعيشة وأنماط الحياة الحضرية، ودراسة الجهات الفاعلة والسياسات الحضرية. من هذا المنطلق نلاحظ إن موضوعات دراسة علم الاجتماع الحضري عديدة للغاية.[1].

. يوجد الآن قدر كبير من الأبحاث حول التنقل السكني أو التنقل اليومي أو الأشكال الجديدة للتنقل، مثل ظاهرة التنقل (التي تتضمن التنقل لمسافات طويلة) أو الإقامة المزدوجة (مثل الأشخاص الذين يعملون في مدينة ويعيشون في مدينة اخرى) المرتبطة بإعادة تنظيم سوق العمل. على مدار العشرين عامًا الماضية، كانت الموضوعات المتعلقة بالضواحي والفصل الحضري موجودة أيضًا في مجال علم الاجتماع الحضري. أخيرًا، التحسين، أي استقرار الطبقات المتوسطة أو الميسورة في مناطق وسط المدينة الشهيرة سابقًا، وظاهرة التعمير، أي توطين سكان المدن في المناطق الريفية القريبة من المدن، هما ظاهرتان تمت دراستهما أيضًا على نطاق واسع.

يستخدم علم الاجتماع الحضري نفس منهجيات علم الاجتماع. يبدأ النهج الاجتماعي ببناء موضوع للدراسة وتحديد مجموعة من الأسئلة. هذا يفترض تحرير الذات من الأفكار المسبقة، أي المفاهيم التي تم إنشاؤها من خلال الممارسة، قبل أي دراسة علمية، وبعد قراءة جميع المراجع فيما يتعلق بالموضوع الذي تمت معالجته. ثم يمكن أن يبدأ التحقيق: المقابلات والاستبيانات هي الأدوات الأساسية لعالم الاجتماع. كما أن لديها طرق المراقبة في "صندوق الأدوات" الخاص بها. يأتي بعد ذلك تحليل البيانات الكمية والنوعية. يمكن أن

[1]– فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري....، مصدر سابق، ص ص 1–2

تؤدي بعض البيانات النوعية أيضًا إلى معالجة كمية، على سبيل المثال عندما يكون من الممكن تحديد المتغيرات من مجموعة المقابلة، والتي ستتم معالجتها بعد ذلك إحصائيًا. يمكن أن تتخذ استعادة هذه التحليلات أشكالًا مختلفة: من خلال تقارير البحث والكتب والمقالات والاتصالات في المؤتمرات وما إلى ذلك

لا يمكن اعتبار انه يمكن أن نتحدث حقًا عن التمزقات بمعنى أنه، على عكس ما يسمى بالعلوم "الصعبة"، فإن المعرفة التي يتم إنتاجها في لحظة معينة لا تجعل المعرفة التي تم إنشاؤها سابقًا قد عفا عليها الزمن تمامًا. في علم الاجتماع الحضري، هناك خلافات واستمرارية، فترات تفوق الأطروحات والأساليب وفقًا للسياقات الاجتماعية والتاريخية ووفقًا لما هو على المحك في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام. على سبيل المثال، تميز علم الاجتماع الحضري في السبعينيات بالتخطيط الحضري وسياسات التجديد الحضري والتأثير القوي للماركسية من وجهة نظر علمية. اليوم، تحليل هذه السياسات أكثر تشتتًا بسبب إضاءة التيارات المختلفة.

أما في الوقت الحالي، نلاحظ تنوع أكبر في الأساليب والمناهج . لكن المختصين يرون ان هناك تطورًا أقوى. لطالما كان علم الاجتماع الحضري مهتمًا بالتعبير عن المجال المكاني والاجتماعي، ولكن تتضاعف الجسور بين علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع بشكل عام والعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى. يسير هذا في كلا الاتجاهين: تؤخذ إنجازات علم الاجتماع الحضري في الاعتبار أكثر من قبل المجالات الأخرى لعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ويستند علم الاجتماع الحضري أيضًا على المعرفة من التخصصات الأخرى. على سبيل المثال، يعمل العمل على التقسيم الطبقي الاجتماعي على تعبئة مناهج من علم الاجتماع الحضري لمعرفة كيفية تدخل الفضاء في مستقبل الطبقات الوسطى، وتراجعها، وإعادة تكوينها. عمل "La France des petits Moyens" (2008)، وهو تحليل اجتماعي لجزء صغير من الطبقات الوسطى في الضواحي الباريسية، يحلل بالتالي هذه

"الوسائل الصغيرة" من خلال أسلوب تسجيلها في أماكن الضواحي المحيطية. يمكننا أيضًا الاستشهاد بعمل فرانسوا دي سينجلي، في مجال علم اجتماع الأسرة، والذي يأخذ في الاعتبار أكثر فأكثر أهمية مساحة السكن في إعادة تكوين الأسرة، وظواهر التنقل، وتداول الأطفال بين الأسر المختلفة، وما إلى ذلك. إلى جانب علم الاجتماع، يرتبط علم الاجتماع الحضري أيضًا بالتاريخ والجغرافيا .[1].

إنه أمر قضائي تقريبًا في الوقت الحالي، لكنه معقد للغاية. ولكن قبل فترة طويلة من هذا الأمر "المؤسسي"، عندما تبرره الأسباب العلمية، كانت تجارب العمل متعددة التخصصات موجودة و"تعمل" بشكل جيد للغاية. على سبيل المثال، في عام 1977، جمع برنامج أطلقه المركز الوطني للبحث العلمي علماء اجتماع وجغرافيين وديموغرافيين ومؤرخين، إلخ. من أجل مراقبة التغيير الاجتماعي في حوالي ستين مدينة محلية في فرنسا.

اليوم، أصبح تعدد التخصصات معيارًا، ولكن يتم النظر إليه من الناحية المؤسسية. إنه "يجب" أن يجمع أكبر عدد من التخصصات، وإذا كان الأمر يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم "الصعبة"، فهو أفضل، إلخ. لكن من الناحية العملية، الأمر ليس بسيطًا ويستغرق وقتًا. ليس لدينا نفس اللغة، على سبيل المثال.[2].

يرتبط البحث في علم الاجتماع الحضري في الدول الاروبية ارتباطًا وثيقًا بالتمويل العام. ومن ثم فهي موجهة جزئياً من خلال حصص الفاعلين العامين. من بين هذه القضايا، يمكننا حاليًا أن نذكر التنمية المستدامة بشكل عام، والمناطق البيئية على وجه الخصوص، والروابط الاجتماعية في المدينة، والتنقل، ومسألة الإسكان ... من المحتمل أن تكون كل هذه الأسئلة على جدول الأعمال لبضع سنوات أخرى. لكن علماء الاجتماع ينجحون دائمًا في التحول قليلاً عن هذه المطالب ...

[1] Trend Report on urban sociology », Current10- R. Glass,Sociology, Vol 4, N.4.Paris, Unesco, 1955.

[2] – مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة. 1976 ص 39.

على المستوى المنهجي، يميل استخدام الأدوات الأخرى، مثل الأفلام والتصوير الفوتوغرافي، إلى الزيادة.كان استخدام التصوير الفوتوغرافي في البحث الحضري أيضًا موضوع ندوة في باريس في ديسمبر 2011 (http://photographierlaville.hypotheses.org/)[1].

عندما ننظر إلى هيكلة المجال، فإن علم الاجتماع الحضري في دول اروبا الغربية وفي فرنسا خصوصا فريد جدًا مقارنة بعلم الاجتماع الحضري في أمريكا الشمالية. بادئ ذي بدء، تطور علم الاجتماع الحضري في فرنسا بعد ذلك بوقت طويل، في الخمسينيات من القرن الماضي، ثم لاحظنا منذ بداياتها الأهمية الكبيرة للدولة الفرنسية كقائد للسياسات الحضرية وممول لها. تطور علم الاجتماع الحضري الأمريكي في وقت سابق بكثير: عرفت مدرسة شيكاغو نفسها منذ سنوات 1915–1920. إنه لا يتعلق على الإطلاق بسياسات الدولة ولكن يتعلق أكثر بقضايا العمل الاجتماعي. يتم تمويله مباشرة من قبل الجامعات و/ أو المنظمات الاجتماعية. نهجه هو أيضًا أكثر تجريبية، وأكثر إثنوغرافية.

اليوم هناك الكثير من تداول الأفكار والمفاهيم. يمكن ملاحظة العديد من الظواهر الحضرية في بلدان مختلفة، وحتى لو لم تتخذ نفس الأشكال بالضبط، فإن منطقها متشابه. على سبيل المثال، يمكن ملاحظة التحسين في باريس وليون، ولكن أيضًا في نيويورك وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس. بعد ذلك، هناك بالطبع تفردات مرتبطة بالسياق الاجتماعي التاريخي.

نلاحظ ان هناك دراسة اجريت من طرف مجموعة من الباحثين من بينهم، سونيا ليمان–فريش وفريديريك دوفو، في ثلاثة مواقع متميزة: باريس ولندن وسان فرانسيسكو. تهدف الدراسة إلى تحليل علاقة التعايش بين العائلات من الطبقة الوسطى والعليا وعائلات الطبقة العاملة في الأحياء "المرهقة". يركز نهجنا على الأطفال: كيف يتدخلون في علاقات التعايش خارج المدرسة؟ كيف يؤثرون على علاقات والديهم والعكس صحيح؟ كيف يمارسون الحي؟ كيف يعيشون مع الأطفال الآخرين؟ للإجابة على هذه الأسئلة ،يطلب الباحثين من الأطفال

[1]– محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري،الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 1983 ص 7.

رسم أحيائهم، ثم يناقشون رسوماتهم بشكل جماعي، ثم يطرحون عليهم مجموعة من الاسئلة المرتبطة في سياق المقابلات حول استخداماتهم وممارساتهم وعلاقاتهم ونجعلهم أيضًا يتفاعلون مع صور حيهم . كما تم اجراء مقابلات مع والديهم. في باريس، وتم الاتصال بأطفال من CM1 و CM2، من مدرسة خاصة ومدرسة عامة في منطقة Batignolles ؛ في لندن، أطفال من حي Stoke Newington وفي سان فرانسيسكو، أطفال من حي Noe Valley. من خلال الاطلاع على خصوصية علم الاجتماع من ناحية الموضوع والمنهج وعلاقته بعلم الاجتماع العام هذاما يجعلنا الى تبني **تعريف لعلم الاجتماع الحضري بأنه: "** من فروع الهامة علم الاجتماع يتميز بخصوصية من حيث الموضوع والمنهج، فمن ناحية الموضوع يهتم بدراسة البنى الحضرية على إختلاف أحجامها ومستوياتها وتركيبها البنائي والثقافي والإيكولوجي، وذلك من حيث: عوامل نشأتها وظروف تطورها ونموها،ونظمها الاجتماعية المختلفة، والعلاقة المتبادلة والمتداخلة بين تلك النظم من هذا المنطلق

علم الاجتماع الحضري هو فرع من فروع علم الاجتماع يميل إلى فهم علاقات التفاعل والتحول الموجودة بين أشكال تنظيم المجتمع وأشكال تخطيط المدن.

سميت دراسة أول هذه الأشكال، تلك التي يأخذها المجتمع في الفضاء، علم التشكل الاجتماعي منذ مارسيل موس أو موريس هالبواكس أو جان برونز. أما الدراسة الثانية، وهي دراسة أشكال المدينة مع بيئتها وآثارها وزخارفها، وبصفة عامة جميع تطوراتها، فيسمى التشكل الحضري.

تتيح معرفة واقع التفاعلات بين التشكل الاجتماعي والتشكيل الحضري، من ناحية، تعزيز الحياة الاجتماعية في المدن القائمة، ومن ناحية أخرى، تصميم مجموعات عمرانية أو معمارية جديدة (البرمجة) بشكل أفضل . مثل هذا البحث وصفي وشامل وبرنامجي في نفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نطلق أيضًا على علم الاجتماع الحضري المسوحات الاجتماعية التجريبية التي تتعلق بالسكان الذين تم تأسيسهم في المناطق الحضرية والذين يتعاملون معهم من خلال المشكلات التي يطرحونها للإدارة، وذلك لتجنب عواقب عدم رضاهم. غالبًا ما تكون هذه الدراسات وصفية وحازمة.

إن الاختلاف بين هذين النوعين من علم الاجتماع الحضري ليس مسألة طريقة (كلاهما يتم إجراء مقارنات بناءً على الإحصائيات أو الدراسات) ولكنه مسألة تتعلق بالهدف العملي لمخاطبهم: الأول يسمح بالتدخل عن طريق التنمية المعمارية والحضرية على جميع المستويات (التجديد، التحولات، البناء، الزخرفة، الرسوم المتحركة)، يهدف الآخرون إلى التدخل من خلال التدابير الإدارية الفردية (الإعانات، المساعدة، المعلومات، القمع، التعليم، الإخلاء) أو الجماعية (القوانين واللوائح).

ففي مجال المورفولوجيا الاجتماعية غالبًا ما تبدأ دراسات روبرت إي بارك وعلماء الاجتماع الذين يزعمون أنهم ينتمون إلى مدرسة علم الاجتماع في شيكاغو، من ملاحظة مجموعات السكان المشردين، غالبًا من المهاجرين وغير الاجتماعيين، الذين يفشلون في تكوين المجتمع (هذه ليست حالة علماء الاجتماع مثل نوربرت إلياس أو ريتشارد سينيت الذين غالبًا ما يرتبطون بهذه المدرسة). يعتقد السابق أن علم الاجتماع هو فرع من فروع علم البيئة: المدينة هي بيئة طبيعية غير مضيافة إلى حد ما حيث تتم دراسة الأنشطة البشرية على أنها سلوك عقلاني للأفراد، مع الأغراض النفعية التي تفرضها احتمالات البقاء والطموح. إن أساليبهم، التي تتكون من تطبيع المجتمع الحضري واعتباره نظامًا من النضالات والتنافس والتفاعلات بين الأفراد داخل مجموعات غير رسمية، لا تفيد في فهم التشكل الاجتماعي لمجتمع مصنف ومشكل، أي كامل ومنظم. وقابل للحياة. بالنسبة لهذا الأخير، فإن البعد الثقافي والمؤسسي أساسي.

تركز الدراسات الحضرية جيدة الإدارة تحليلاتها للأشكال الاجتماعية على توزيع الطبقات الاجتماعية والفئات الاجتماعية والأعراق المختلفة داخل الأماكن الحضرية والريفية، مع إيلاء اهتمام خاص للعادات والعادات والحقائق الثقافية ؛ فيما يتعلق بالمنطقة التي ينتشر فيها أي مجتمع، فإنها تبرز:

أو تقسيم مكاني للتجزئة الاجتماعية حيث تتوافق الفئات المختلفة من السكان والأنشطة مع أنواع معينة من الأحياء (حي الجامعة، منطقة المسرح، مناطق التسوق، منطقة الحرفيين، إلخ) التي يوجد في كل منها عمال ومديرون، أغنياء وفقراء) ،

أو، على العكس من ذلك، إلى التوزيع التلقائي المنفصل تمامًا والذي يؤدي إلى عمليات عفوية من التقسيم الإيجابي أو السلبي (مجتمعات مغلقة)، أي لتعزيز التقسيم الطبقي للدخل في الأحياء السكنية التي تجمع أكثر أو أقل تفضيلاً من جميع قطاعات النشاط .

رفض مخططي المدن الجديدة افتراض وجود، ليس فقط التقسيم الطبقي الاجتماعي، ولكن التنظيم متعدد القطاعات للمجتمعات، مما يجعل من الممكن التنبؤ بتخصص الأحياء لفئات محددة بوضوح من السكان، مع أنماط الحياة والإمكانيات. من الأنشطة المهنية الخاصة بهم، لم تؤد إلى تفكيك المجتمع من خلال تسهيل الهجرة الاجتماعية، ولكن على العكس من تعزيز التمييز الذي هو أكثر إشكالية، لأنه لا يمكن التنبؤ به ومتطرف. كان سبب هذا المأزق هو اقتراح وتنفيذ نظام تقسيم آخر لم يعد اجتماعيًا، بل تجاريًا، أي بين وقت العمل ووقت الاستهلاك، ثم بين التسوق ووقت الفراغ، وبين وقت الإقامة ووقت النقل. . تُرجمت هذه التقسيمات الزمنية إلى فضاء، وأصبحت المبدأ التوجيهي لتخطيط المدن المعاصر مع مدن سكنها ومناطق مكاتبها البعيدة عن طريق وسائل النقل العام. هذه هي المدن التي لا يوجد فيها مكان للأنشطة الهجينة والحرة للإنتاج الذاتي، مثل المشي البسيط الذي سيكون في

نفس الوقت رحلة مفيدة، وفرصة للحصول على معلومات، ونشاط ترفيهي، ونشاط رياضي، ولعبة، وفرصة لاحظ وأظهر نفسه[1].

يجب أن تعيد دراسة التشكل الاجتماعي قبل دراسة مشروع معماري أو حضري (التخطيط الحضري باللغة الإنجليزية) إعادة تشكيل الصورة الكاملة للتجزئة الاجتماعية، ثم إعطاء النسب المثالية بين الأجزاء، ثم الترتيبات المكانية الخاصة بكل منها، وتحديد أوجه التقارب، والتسلسلات الهرمية ونقاط الاتصال والتجنب والتضمينات والحدود للوصول إلى رسم الخرائط الاجتماعية الذي يتضمن التبادلات والعلاقات والتمثيلات.

من المهم جدًا، إذا كانت الدراسة تتعلق فقط بجزء من المجتمع، على سبيل المثال سكان مكتب أو مجمع سكني، أو حتى من مبنى واحد، لتكون قادرًا على إعادة بناء بقية المجتمع، والذي يهم أحيانًا نفس الأشخاص، ولكن في أوقات أخرى، في وظائف أخرى، حتى في فترات الحياة الأخرى، إن الدراسات الخاصة بما يسمى بالمجتمعات المغلقة، والتي ينتجها عمومًا علماء الأعراق البشرية أو المؤرخون، ولكن ليس دائمًا، مفيدة جدًا نظرًا لطابعها في النهج العالمي تجاه المجتمع بأكمله بكل مجموعاته ومجموعاته الفرعية بالكامل.

3) دراسات حول التحضر

تعد دراسات التخطيط العمراني مفاجئة من حيث أن تعددها والأدلة الواضحة التي تستند إليها تجعلها غير مرئية لمراقبي السياسات الحضرية. منبع مناهج التخطيط أو عمليات التطوير بجميع أنواعها، الدراسات كثيرة، أشكالها وأسمائها متعددة: الدراسات الأولية، دراسات التصميم، دراسات ما قبل التشغيل، دراسات السوق، الخطة الرئيسية، التأثير، المخاطر، إلخ. حتى أن البعض يتخلى عن مصطلح الدراسة (خطة مرجعية لمنطقة، وتشخيص حضري، وما إلى ذلك). منتجو الدراسات متنوعون تمامًا: السلطات المحلية، خدمات الدولة، الهيئات العامة أو الخاصة التي تهدف إلى الدراسة، ولكن أيضًا الجمعيات

[1]– فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص 43

أو، أحيانًا، الأفراد. اليوم، تنوع "سوق دراسات" التخطيط الحضري إلى حد (كلود، 2006) لدرجة أننا نظل في حالة ذهول من الصمت النسبي الذي يحيط مع ذلك بعالم الدراسات في المجتمع العلمي. تهدف هذه الدعوة إلى الأوراق البحثية على وجه التحديد إلى تحفيز التفكير متعدد التخصصات حول هذه النقطة في كثير من الأحيان القليل من الاعتبار من قبل الأبحاث الحديثة حول التخطيط الحضري وتطوير المدن.

4) أهمية الدراسات حول التحضر

إذا تمسكنا بمفهوم مفهوم بشكل عام، فإن دراسة التخطيط الحضري ستكون نتاج نهج يهدف إلى تحديد الفرصة والجدوى لأي تطوير ومن ثم تحديد معالمه الأكثر دقة. وبالتالي ستسمح الدراسة بتحليل الوضع القائم بهدف تحديد مبادئ العمل المستقبلي. ولكن هل يصمد هذا التفكير الوضعي في وجه التحليل؟ أصرت الأعمال القديمة بالفعل على الشكل العنيدة لـ "دراسة الذريعة"، أو على الأجهزة المتكررة للدراسات (GRETU، 1980)، أو حتى على حقيقة أن الدراسات تُستخدم لأشياء أخرى كثيرة غير ما يعتقده المرء ... أو يتظاهر لتصدق! (IRT، 1983) ما هي الاستخدامات الاستراتيجية التي يمكن أن تؤديها الدراسات؟ ما هي المعاملات الاجتماعية التي تدعمها الدراسة؟ هل يشكل إجراء أو تكليف دراسة، وبأي طريقة، موارد محددة للفاعلين في السياسات الحضرية؟ هل الدراسات قادرة على إنتاج رؤى متقاربة، على الأقل توافقات مؤقتة؟ على العكس من ذلك، هل يمكنهم خلق الخلاف وزيادة حدة الاختلافات بين المهنيين والمسؤولين المنتخبين والمقيمين والخبراء من جميع الأنواع؟ هل تلعب الدراسة دور أداة تجعل من الممكن مناقشة التمثيلات المتنافسة للمساحات الحضرية، كما هي أو كما نرغب في تغييرها؟

– مناطق الدراسة

كما أن دراسة الدراسات ترقى إلى طرح سؤال حول الاختيارات التي تم اتخاذها في أساليب إدراك الظواهر الحضرية. المحيطات، والعينات، والبيانات، والمسوح، والمقاييس المكانية أو

الزمنية، والمقارنة، إلخ. : الكثير من النقاط التي يُمارس بشأنها، ضمنيًا أو صريحًا، عمليات التحكيم التي تستحق منطقها أن تكون معروفة بشكل أفضل. يمكن قول الشيء نفسه عن اختيارات تمثيل التحليلات المنتجة. تقوم بعض الدراسات، الكمية و/ أو الإحصائية، بالعد والمكان باستخدام الخرائط. يقول آخرون أكثر مما يحسبون. لا يزال البعض الآخر يستخدم أوضاع تمثيل الصور الاصطناعية. إذن ما الذي تخبرنا به هذه الدراسات عن المناطق التي قرروا دراستها؟ ما هي تمثيلات المدينة التي يقدمونها؟ إذا قبلنا تلك الدراسات، بعيدًا عن الاقتراب من واقع موجود مسبقًا، اجعل من الممكن الاتفاق على سبب المشكلة في لحظة معينة وعلى الإجابات التي يمكن تقديمها، وما هي خصائص المساحات والسكان الذين يظهرون؟

كما أن دراسة الدراسات ترقى إلى طرح سؤال حول الاختيارات التي تم اتخاذها في أساليب إدراك الظواهر الحضرية. المحيطات، والعينات، والبيانات، والمسوح، والمقاييس المكانية أو الزمنية، والمقارنة، إلخ. : الكثير من النقاط التي يُمارس بشأنها، ضمنيًا أو صريحًا، عمليات التحكيم التي تستحق منطقها أن تكون معروفة بشكل أفضل. يمكن قول الشيء نفسه عن اختيارات تمثيل التحليلات المنتجة. تقوم بعض الدراسات، الكمية و/ أو الإحصائية، بالعد والمكان باستخدام الخرائط. يقول آخرون أكثر مما يحسبون. لا يزال البعض الآخر يستخدم أوضاع تمثيل الصور الاصطناعية. إذن ما الذي تخبرنا به هذه الدراسات عن المناطق التي قرروا دراستها؟ ما هي تمثيلات المدينة التي يقدمونها؟ إذا قبلنا تلك الدراسات، بعيدًا عن الاقتراب من واقع موجود مسبقًا، اجعل من الممكن الاتفاق على سبب المشكلة في لحظة معينة وعلى الإجابات التي يمكن تقديمها، وما هي خصائص المساحات والسكان الذين يظهرون؟

-الدراسة والمعرفة العلمية

تشترك دراسات التخطيط الحضري في حقيقة أنها تضع أنواعًا مختلفة من المعرفة في خدمة العمل المستقبلي في الفضاء الحضري. يقوم البعض منهم أيضًا بتعبئة تقنيات التحليل أو المحاكاة التي تتطلب مهارات عالية المستوى (نظريات الفركتلات، والمنطق الضبابي، وما إلى ذلك). ولكن غالبًا ما يُشتبه أيضًا في أن الدراسة، وهي نوع هجين بين المعرفة والعمل، تنتج معرفة "غير نقية" (مقارنة بالمعرفة الأكاديمية) بسبب خضوعها للفعل وطوارئها. من هم منتجو الدراسات وما هي بالضبط الروابط بين دراسات التخطيط الحضري والمعرفة العلمية؟ يشهد تاريخ البحث الحضري الفرنسي، أي أيضًا خبرة الدولة أو المجتمعات في مجال التنمية الاقتصادية أو النقل الحضري، على الدور الذي لعبه ممثلو العالم الأكاديمي. كيف تطور هذا التعبئة المباشرة أو غير المباشرة للأكاديميين في مختلف المعارف والممارسات الدراسية في الفترة الأخيرة؟ إن نظرة مقارنة على المستوى الدولي، أو التجارب الأجنبية، ستوفر دروسًا قيمة هنا حيث يبدو أن ألعاب إضفاء الشرعية أو عدم الثقة بين العوالم العلمية وصناع القرار العام تختلف من سياق وطني إلى آخر.

5) تطور الطلب على الدراسات

يتعلق الخط الأخير من الأسئلة بتطور تعبئة الدراسات في العمل الحضري. إن المنظور التاريخي سيجعل من الممكن تحديد ما حدث في هذا المجال بشكل أفضل خلال الفترة الأخيرة. وبالفعل، فإن نشأة بعض أدوات المعرفة التي حشدتها دراسات التخطيط الحضري، في فترات مختلفة، هي جزء من لحظات المواجهات بين تاريخ التخصصات الأكاديمية وتاريخ المشاكل العامة المطروحة على صانعي القرار الحضريين (مونتيني، 1992). سيكون من الصعب فهم ولادة الدراسات الاجتماعية أو الإحصاءات الاجتماعية، على سبيل المثال، إذا تجاهلنا توقعات السلطات العامة فيما يتعلق بالمعرفة الحضرية في نهاية القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن المشاكل الحضرية، وكذلك الأدوات والمعرفة المستخدمة

لإدراكها، ومنحها الجوهر والتعامل معها، قد تطورت بشكل كبير. علاوة على ذلك، لم يكن الابتكار تقنيًا فقط: فالمخططون الحضريون يمنحون الآن مكانًا كبيرًا للاستشارة و"المشروع الحضري"، وهو نهج تكون فيه العملية – التفاوض – أكثر أهمية من "المنتج" نفسه. ومع ذلك، هل اختفت الدراسة والمعرفة السابقة من ممارسات التنمية المحلية؟ ما هي المعرفة الناشئة حاليا (أو كامنة) في مجال الدراسات؟ في خدمة أية سياسات وفي أي مناطق؟

يهدف هذا الملف بالتالي إلى تعميق الفكرة القائلة بأن دراسة التخطيط الحضري، كطريقة علمية لفهم أو قياس الظواهر الحضرية، يمكن أن تشكل محللًا قويًا للطرق السائدة لجعل المدينة، ومكانة المعرفة في العمل العام الحضري. ومفاهيم الجمع للتنظيم السياسي للعلاقات الاجتماعية. وجهات النظر التأديبية مفتوحة عمدا ولكن يجب شرحها في كل مساهمة. إذا كانت الدراسات المتعلقة بتعبئة الدراسات في سياقات عمل محددة متوقعة، فسيتم تقدير المقالات التي تتناول الخبرات الأجنبية أو المقارنات الدولية.

من بين الأشكال المتعددة لمعرفة الخبراء حول المدن، تنطلق دراسات التخطيط الحضري من نوع محدد للغاية. يصاحب Senees عمليات التنمية بجميع أنواعها، من خلال إنشاء الفرصة ثم تحديدها بشكل أكثر دقة، تشترك هذه الدراسات في وضع أنواع مختلفة من المعرفة في خدمة عمل مستقبلي، في الإسكان والطرق والبنية التحتية والفضاء العام.[1].

لدراسة الدراسات، يجب التركيز على الطريقة التي يتم بها قياس المساحات الحضرية أو تأهيلها قبل أن يتم تحويلها. يرقى هذا إلى وضع المرء نفسه في واجهة التفاعل بين معرفة الخبراء – والتي غالبًا ما يتم تنفيذها بواسطة أشخاص "مجهولين" في الدراسة، ولكن أيضًا في بعض الأحيان بواسطة أكاديميين أو باحثين ذوي خبرة – والقرار السياسي. تعني دراسة الدراسات أيضًا طرح سؤال حول الاختيارات التي تقوم بها الدراسات من حيث فهم الظواهر الحضرية. أخيرًا، يثير السؤال الحتمي حول الروابط بين الدراسة والعمل. ومع ذلك، بالمقارنة

[1] −R. Thomlinso, « Urban Structure », Random House, NewYork, 1969. P.42

مع وفرة وتنوع الدراسات التي أجريت كمقدمة لعمليات التنمية الحضرية، لدينا معرفة محدودة إلى حد ما عن هذا الموضوع. إن التعامل مع نوع يصعب تحديده، بأشكال غير متجانسة، دون التمكن من تحديد نشأته بدقة، يعني توخي الحذر في مواجهة محاولات التعميم.

هذا هو السبب في أن هذه المقالة تقترح فهم دراسة التخطيط الحضري من خلال حالتين محددتين. يعود أحدهما إلى مطلع السبعينيات والثمانينيات، والآخر إلى فترة أحدث (2000–2005). كلاهما نتيجة بحث تم إجراؤه حول سياسات ليون الحضرية. يتعلق الأول بلحظة إصلاح الدراسات التحضيرية للتدخلات في الأحياء القديمة، المعاصرة مع الانتقال من التجديد الحضري إلى إعادة التأهيل. يشير الثاني إلى الجدل حول شكلين متميزين للدراسات في بداية تطوير الأماكن العامة، بينما تؤثر المخاوف الأمنية على أساليب التصميم الحضري. هذا المنظور لأشكال وقضايا الدراسات في سياقين مختلفين يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس حول ما تخبرنا به الدراسات حول ممارسات التخطيط والمشاريع السياسية المرتبطة بها. ما الذي قمنا بقياسه بالضبط للأحياء التي اقترح التجديد الحضري في الستينيات تدميرها بالكامل تقريبًا؟ كيف أدى الانتقال إلى سياسة إعادة التأهيل في نهاية السبعينيات إلى تطور في الظواهر المرصودة وفي طريقة المحاسبة عنها؟ بعد عشرين عامًا، ما هي التشخيصات التي تستند إليها سياسات تطوير الأماكن العامة في المراكز الحضرية؟ كيف، وبأي وسيلة من وسائل التحقيق، تم تحديد حجم التأخر وتأهيله في هذه التشخيصات؟ قبل استكشاف هاتين الدراستين، يقترح الجزء الأول العودة إلى الطريقة التي يمكن بها اعتبار دراسة التخطيط الحضري موضوعًا للبحث في العلوم الاجتماعية.[1].

[1] – GOG225 » World Cities : Definitions of Key Words and Concepts http://www.albany.edu/gp/faculty_staff/cjsmith / gog225/_definition-total.htm.p.3.

6) الدراسة كنوع مستحيل للدراسة ككائن

في بداية الثمانينيات، قدمت مجموعة صغيرة من المهندسين من قسم Ponts et Chaussées ثمار تفكير جماعي حول اهتمام الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في مجال النقل الحضري وحول المخاطر المتكررة لاستخدامها من قبل السلطات والسياسات. العنوان المختار لعملهم هو لازمة سمعت عدة مرات: أظهرت دراسة اقتصادية.... منذ هذا المنشور الأيقوني إلى حد ما، كان هناك القليل من الأعمال التي تسمح لنا بالتعامل مع مجال الدراسات وفهم مكانه في السياسات الحضرية. ما هي الدراسة؟ هل يمكننا جعله نوعًا بحد ذاته؟ هذا ما يقترحه هذا الجزء الأول لاستكشافه، من خلال محاولة وصف دراسات التخطيط الحضري أولاً، ثم الطريقة التي يتم بها معالجة الدراسة في البحث عن المدينة والحضر، وأخيراً، الإصرار على مصلحة تكوين هذا المركب النوع ككائن بحث.

إذا كانت الدراسة موجودة وتشكل سبب وجود العديد من المنظمات التي تتدخل في مجال تخطيط المدن[1]، فإنها تتجسد أولاً وقبل كل شيء في مادة متباينة في أسمائها أو في الوظائف المنوطة بها: دراسة تأثير المنبع للتنمية التشغيل، دراسة السوق لبرنامج الإسكان، دراسة الأرض، الدراسة الأولية، دراسة الخطة الرئيسية، دراسة التطوير، دراسة الخطر، إلخ. بعضها إلزامي من وجهة نظر تنظيمية[2]، والبعض الآخر ليس كذلك. إذا بدا أن مصطلح الدراسة هو المسيطر، فإن التسميات الأخرى الحالية (خطة مرجعية، وتشخيص تشغيل المعدات أو استخدامات الأماكن العامة، وما إلى ذلك) والتي تشير دائمًا إلى تحليل الوضع الحالي من أجل العمل المستقبلي[3].

[1] Agences d'urbanisme, bureaux d'études, centres d'études techniques de l'Équipement (Cete), etc.
[2] Cas de l'étude d'impact, ou encore de l'étude de sécurité publique imposée par la loi n° 2007-297 du 5 mars 2007 relative à la prévention de la délinquance, en amont de certaines catégories d'opérations d'aménagement
[3] - H. Browning, » Urbanization and Modernization in Latin America », The Demographic Perspective, In Beyer Glenn., »The urban Explosion in Latin America », A continent inProcess of modernization, Cornel University Press,Lthaea,New York, 2967.p.72

اعتمادًا على الفترة والسياق، يكون العرض الرسمي للدراسات غير متجانس للغاية. تكثر عروض شرائح الكمبيوتر اليوم وتشكل أحيانًا الأثر المادي الوحيد للدراسة، ولكن تظل هناك تنسيقات أخرى: تقارير تتراوح من بضع صفحات إلى عدة مئات في بعض الأحيان، ومجموعات من النسخ بالأبيض والأسود يتم تدبيسها بسرعة معًا، ولوحات تخطيطية فاخرة أو رسومات تخطيطية، أحيانًا كتيبات إحصائية قاحلة، إلخ. تترك بعض الدراسات الباحث في حيرة من أمره عندما لا يذكر اسم المؤلف المادي أو المعنوي أو الراعي أو حتى التاريخ.[1].

قد تكون الدراسة أقل شبهاً بنوع معين من مجموعة من الممارسات المختلطة بين معرفة [2] الخبراء والعمل، والممارسات المسجلة بالتوثيق حيث تختلط النصوص والأرقام والأرقام بطرق مختلفة. يمكن أن تخفي الطوائف المماثلة حقيقة أن العلاقة بين التشخيص (أو التحليل) والمقترح هي نفسها متغيرة. وبالتالي، تنتمي بعض الدراسات إلى نوع المقال، والرسم، والاقتراح المؤقت لتطور معماري أو حضري. لكن التشابه مع عالم الفن يوحي بأن الدراسة، كمقال أو تمرين جزئي، هي أيضًا عمل بحد ذاته. بالنسبة للآخرين، فإن التشخيص، أو حتى التحقيق، هو المسيطر: تستند هذه الدراسات بعد ذلك إلى الحصول على الوثائق وإنتاجها الناتجة عن البيانات أو الملاحظات أو الشهادات، وتوليف المعرفة المتعلقة بمنطقة معينة. حتى أن التحليل هو في بعض الأحيان السجل الحصري لدراسات معينة، مما يتركه للنُهج أو المستندات أو العمليات الأخرى لتحديد الاقتراح (المقترحات) التشغيلي.[3].

في مواجهة وفرة وتنوع هذه الدراسات، فإن التقدير الذي يتم وضعه حول هذه الفكرة في مذاهب ومناهج التخطيط الحضري أمر مثير للدهشة. يتعامل قاموس تخطيط المدن وتنميتها فقط مع دراسة التأثير، وهي شرط أساسي إلزامي للتطورات والأعمال التي من المحتمل أن

[1]– محمود جاد، التضخم الحضري في البلاد النامية، الطبعة الأولى، دارالعالم الثالث، القاهرة. 1993 ص 13

[2] - Russ long, » Urbanization Sociology », op,cit.pp.1-2

[3]– أحمد زايد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة. 1992 ص 75

تضر بالبيئة. الملاحظات المخصصة للمسح لا تسمح لنا بالاقتراب من عالم الدراسات أيضًا: فهي تتعامل مع المسح العام كإجراء تنظيمي ومع المسح كتعبئة للطرق المختلفة (النوعية أو الكمية) في خدمة الباحث. هل تعد دراسة تخطيط المدن اليوم مجالًا مقومًا بأقل من قيمته في العالم المهني؟ هل يتضاءل دور الدراسات من قبل الفاعلين الذين ينتجونها ويستخدمونها[1]؟ إن الأفكار الحالية التي تهدف إلى تحديد ملامح "مهنة" مخطط المدينة، والتي يصعب تحديدها بطبيعتها، تبين أن هذا السؤال يتم تناوله بحذر. يشير "مستودع المهن" الأخير لمخطط المدينة إلى ثلاث شخصيات رئيسية لمخطط المدينة المعاصر: رجل دراسات يسعى إلى فهم الظواهر الحضرية، ورجل فني معني باقتراح أنظمة التخطيط و"مدير حضري" مسؤول من أجل الإدارة السليمة لمختلف أصحاب المصلحة في المدن. لكن مجالات النشاط السبعة التي حددها هذا النظام المرجعي لا تشكل الدراسة في مجال مستقل؛ يرتبط دائمًا بشكل مختلف بأنشطة التصميم (الاستراتيجيات، مشاريع التنمية) أو الإدارة الحضرية[2].

ومع ذلك، عندما تم تشكيل تخطيط المدن كجسم للمعرفة والدراية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تم طرح مسألة المعرفة المسبقة بالبيئة الحضرية بشكل صريح. وهكذا فإن مسألة المعرفة هذه، حوالي عام 1860، هي مسألة المهندس الكاتالوني إلديفونسو سيردا في تحقيق خطته لتوسيع برشلونة. ويستند اقتراحه، من بين أمور أخرى، على تحليل إحصائي دقيق لظروف الإسكان للسكان ذوي الدخل المنخفض، وعلى المفهوم الوضعي للتحضر باعتباره علمًا. ثم يطرح السؤال نفسه مرارًا وتكرارًا طوال القرن العشرين، لدرجة أنه يمكن للمرء أن يشك في انقراضه النهائي اليوم. من عام 1900 إلى عام 1930، أكدت الجهات الفاعلة الرئيسية للحركة من أجل إضفاء الطابع المهني على تخطيط المدن في

[1] Viviane Claude avait déjà noté cette hypothèse lors d'une recherche sur l'évolution des services des études au sein des ministères en charge de l'urbanisme au cours des années 1950 et 1960 (Claude, V., 1994).

[2] - See :-Louis Wirth, » Urbanism as a way of life », http://humanities.uwe.ac.uk/corehistorians/urban/core1/text/wirth.htm.pp.6-9

فرنسا الصلة الأساسية بين العمل، الطوعي والمخطط، في الفضاء الحضري، والمعرفة السابقة. فهم يعتبرون جمع الوثائق والمسح تمارين إلزامية: تهدف الدراسات الحضرية إلى جمع أكثر المعارف شمولاً الممكنة عن الوضع المحلي من أجل تأسيس العمل القادم. تتعدد مراجع مخططي البلدة الأولى هؤلاء: فهي جغرافية إلى حد ما بالنسبة للمهندس المعماري ليون جوسيلي (1875–1932)، ونجد في آخرين تأثير المهندس فريديريك لو بلاي (1806–1882) أو عالم الأحياء الاسكتلندي باتريك جيديس (1854– 1932)، وهو نفسه خبير جيد في أعمال Le Play ومدافع عن مسح إقليمي طموح قبل أي تمرين للتخطيط الحضري. من بين هؤلاء المخططين الأوائل للمدينة، كان المهندس المعماري دونات ألفريد أجاش (1875–1959) ناشطًا في العلوم الاجتماعية من ليبلاي، أراد أن يجعل تخطيط المدن "علم اجتماع تطبيقي"[1]. قام بإضفاء الطابع الرسمي على طريقة دراسة حضرية، تم تأكيد مبادئها بالفعل عندما أسس في عام 1915، مع المهندسين المعماريين ومهندسي المناظر الطبيعية الآخرين، الجمعية الفرنسية للهندسة المعمارية والتخطيط الحضري. الدراسة الحضرية هي موضوع أطروحات مختلفة بمناسبة تطوير المخططات العمرانية الأولى التي فرضها قانون كورنوديت لعام[2] 1919. تظهر دراسة المدينة بعد ذلك كبعد تأسيسي لممارسة تخطيط المدن، حتى لو، في في الممارسة العملية، فإن الوسائل الضئيلة المخصصة لهذه الخطط خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي جعلت من الضروري مراجعة طموحات المعرفة لـ "المؤسسين" نزولاً[3].

بعد الحرب العالمية الثانية، عادت الدراسة إلى مشهد يهيمن عليه الآن شخصية "مخطط الدولة"[4]. وبالتالي، فإن مركز الدراسات العامة التابع لوزارة التعمير والعمران هو مكان التقاء مختلف المعارف الأكاديمية أو العملية ؛ ولكن في سياق الضرورة الملحة لإعادة إعمار

[1] AGACHE, D. A., 1935
[2] CLAUDE, V., 2006, p. 83-83
[3] Cf. J.-P. GAUDIN, 1987 ; BERDOULAY, V. & CLAVAL, P., 2001
[4] CLAUDE, V., 2006, p. 103 sq

المدن الفرنسية، سرعان ما تم إحالة الاهتمامات المنهجية لمخططي المدن الأوائل للدولة إلى الخلفية. وشهدت الجمهورية الخامسة عودة ظهور هذا الاهتمام بدولة "متعلمة" في الشؤون الحضرية[1]، على أساس أن "الدولة لا تعرف ما الذي تعمل عليه"[2]. لكن الدراسة، المرتبطة الآن بتجديد أساليب تدخل الدولة، اتخذت معنى أوسع. في الانتشار العشوائي للخدمات وأنشطة الدراسة التي ظهرت في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، تم تقليص النوع الفردي قبل إنشاء المخططات الحضرية لصالح الدراسات التي كانت غالبًا أكثر قطاعية، وقبل كل شيء أقل ارتباطًا مباشرًا بالإجراء[3]. تظهر محاولات لترتيب أشكال الدراسة (إعادة التأكيد على الطبيعة العملية الفورية للدراسة، وإنتاج النماذج، وما إلى ذلك) ولكنها تظل مجردة وبدون متابعة [4]

إذا كان تاريخ الرجال وهياكل الدراسة معروفًا جزئيًا، فإن دور الدراسة في الممارسات الفعالة للتخطيط الحضري يظل موضوعًا للبحث لا يحظى بشعبية كبيرة في تحليلات السياسات الحضرية المحلية. الدراسة عبارة عن نوع هجين، بين المعرفة والعمل، وعلى هذا النحو يُشتبه في إنتاج معرفة "غير نقية" (مقارنة بالمعرفة الأكاديمية) بسبب استعبادها للعمل. ربما تفسر هذه الطبيعة المزدوجة للدراسة سبب فهمها في كثير من الأحيان وفقًا لأحد مكوناتها أو المعرفة أو الفعل، وليس وفقًا لكلا المجموعتين. وهكذا فإن نشأة بعض أدوات المعرفة التي حشدتها دراسات التخطيط الحضري في فترات مختلفة معروفة عندما تتقاطع مع تاريخ التخصصات الأكاديمية. فيما يتعلق بتجديد مناهج التخطيط الحضري في الفترة المعاصرة، تظل المناهج هنا مرة أخرى مجزأة وتعامل بطريقة مجزأة مع أدوات أو معرفة مختلفة (التمثيل البياني، التشاور مع السكان، إلخ)[5]. أصبح "المشروع الحضري"، وهو النهج الذي

[1] MASSARDIER, G., 1996.
[2] Edgar Pisani, cité par V. CLAUDE, 2006, p. 105. E. Pisani prendra en 1966 la tête d'un « grand » ministère de l'Équipement, résultant de la fusion qu'il a orchestrée entre celui de la Construction et celui des Travaux publics
[3] CLAUDE, V., 1994
[4] CLAUDE, V., 2006, p. 136-137.
[5] CLAUDE, V., 1994 ; MARKOU, E., 1994 ; REGAZZOLA, Th., 1988. Cf. plus récemment le n° 2 de la revue *Territoire en mouvement,* 2007 consacré aux agences d'urbanisme.

تكون فيه العملية أكثر أهمية من "المنتج" نفسه، موضوعًا صنمًا في البحث حول تخطيط المدن وتطويرها، مما يؤدي إلى نسيان أن الدراسة والمعرفة السابقة ربما لم تكن كذلك تمامًا. بعيدًا عن الممارسات المحلية[1]. في الأعمال الحديثة المتعلقة بالسياسات الحضرية، قلة هم أولئك الذين يعلقون أنفسهم بالدراسات للإشارة على الأقل إلى مساهمتهم في تحديد أطر العمل (الأطر المعرفية، والتحالفات بين الجهات الفاعلة، على سبيل المثال)[2]. تبقى الحقيقة أن تحليل العمل الحضري لا يزال يعاني من مفهوم غير متسق للدراسة، أو من الشكل العنيدة "للدراسة–الذريعة". لا شك أن قلة الاهتمام بالدراسة في مهن التخطيط الحضري تشكل أول سجل للتفسير. بشكل متماثل، يتم التقليل من قيمة دراسة التخطيط الحضري في مجال المعرفة الأكاديمية – على الرغم من أن بعض الأكاديميين المعروفين هم أيضًا منتجون منتظمون للدراسات للسلطات المحلية. يضاف إلى هذا الافتقار إلى المصداقية المزدوجة الصعوبة النظرية المتمثلة في فهم الدراسة كموضوع مختلط للمعرفة والعمل.

7) اهمية الدراسات الحضرية

على الرغم من الصعوبات التي يطرحها هذا إن لم يكن مستحيلًا، ولكن على الأقل النوع المركب، "لا يمكن [...] أن يظل المرء غير مبالٍ بخطابات العمل هذه القائمة على صورة المدينة وأحيائها"[3]، بشأن تمثيل المدينة والعلاقات الاجتماعية التي يقترح مخطط المدينة تحقيقها. إذا كان لابد من أخذ دراسة التخطيط الحضري على محمل الجد، فإنها أولاً وقبل كل شيء لأنها تشكل لحظة مهمة لاكتساب وتوليف المعرفة في المنطقة وسكانها. من المسلم به أن الأدوات والمعرفة المتاحة اليوم لا تتناسب مع تلك التي كانت موجودة قبل مائة عام. لكن تعقيد وقابلية التوسع في الظواهر الحضرية المعاصرة لا تجعل مسألة معرفتهم

[1] Cf. G. MONTIGNY, 1992, qui traite sous l'expression « études urbaines » des concurrences dans le champ universitaire du début du XX^e siècle, lorsque sociologues, géographes et statisticiens tentent d'appréhender le fait urbain. Cf. G. PALSKY, 1996 pour la cartographie statistique ; G. LECLERC, 1979, pour les enquêtes sociales ou bien A. SAVOYE, 2000, pour les monographies leplaysiennes et leur rôle ultérieur dans certains courants de la sociologie urbaine. Cf. également S. TIEVANT, 1983.
[2] Cf. O. SÖDERSTRÖM, 2000 ; O. SÖDERSTRÖM & *al*., 2000
[3] Hayot, A. & Sauvage, A., 1997 ; Toussaint, J.-Y. & Zimmermann, M., 1998

المتعمقة أقل إلحاحًا. ومع ذلك، فإن مساهمة الدراسات في إنتاج حقيقة غير مسبوقة أو غير معترف بها حتى الآن واضحة.

لا يجب بعد ذلك استبعاد الدراسة على أساس استعبادها لمنطق الفعل، أو لأنها ستكون فقط "ترقيعًا" لمعرفة مختلفة لا تتوافق مع المتطلبات الأكاديمية، أو حتى لأنها ستستخدم من قبل مؤلفها (جسديًا أو مؤسسيًا) من أجل "نقل" وجهة نظر. يذكرنا تاريخ معين من العلوم الاجتماعية بما تدين به الأعمال المعترف بها الآن في العالم العلمي للالتزامات العسكرية أو السياسية أو الدينية لمؤلفيها. إن استعادة المواقف المتعددة التي شغلها هؤلاء المؤلفون (أو التي سيحتلونها) لا تقلل بأي حال من نطاق عملهم الأكاديمي، بل على العكس تساهم في إلقاء الضوء على مساهماتهم بطريقة مختلفة[1]. بأي حق يتم استبعاد عمل دراسة تخطيط حضري "مجهولة المصدر" على أساس أن مؤلفها يسجل استجابة لأمر أو، على العكس من ذلك، يستخدم هذا الأمر لإيصال رسالة وفقًا لقناعاته أو مقتضيات حياته المهنية ؟ هذا يدعو إلى اتباع نهج للدراسة ليس كنوع في حد ذاته يجب فهمه "من أعلى"، ولكن كممارسة محلية يكون لها معنى فقط في سياق معين للعمل وفي لعبة التخصيص المتبادل والأدوات بين الراعي (الجهات الراعية). والمؤلف (المؤلفون) المزود (ق).

تفترض دراسة الدراسات أيضًا التخلص من إغراء معاكس: اعتبار الدراسات المسبقة ثمرة معرفة إيجابية وموضوعية، متميزة تمامًا عن عالم السياسة، الذي يخدم دوره الوحيد في توضيح القرارات. إن الرؤية الساذجة، بلا شك، قد تم تقويضها بالفعل في عدة مناسبات فيما يتعلق بعالم الخبرة أو عالم العلوم[2]، ولكنها مع ذلك راسخة بقوة في عالم التخطيط المتخصصين. اقترح تقرير قديم بالفعل استكشاف الرابط بين الدراسات التي تم إجراؤها

[1] Dans son histoire des enquêtes sociales, G. Leclerc ne dit pas autre chose lorsqu'il affirme, à propos des observateurs sociaux du XIX^e^ siècle dont les postures idéologiques ou les liens avec telle ou telle société philanthropique sont connus, qu'« aucune enquête n'est réductible à l'idéologie, au code qui l'a produite. Aucune idéologie ne remplace une enquête. L'enquête est découverte, supplément d'information, même et surtout si l'enquêteur est de parti-pris » (LECLERC, G., 1979, p. 204)

[2] Dumoulin, L. & *al.*, 2005 ; Latour, B., 1997

وتسلسل القرارات السياسية، من خلال مثال تطوير خط مترو. البيان المصاغ بعبارات واضحة يعطي مادة للتفكير:

بعيدًا عن استنتاج أن الدراسات غير مجدية، يسعى المؤلفون إلى إظهار أنهم يفيون، بطريقة ملتوية، بثلاث وظائف اجتماعية وسياسية: تسهيل لعب الأدوار المؤسسية من خلال وضع الفاعلين وصلاحياتهم، وتمهيدًا لتماسك القرارات العامة. عن طريق (إعادة) بناء خطة عقلانية لتقدم المشاريع، وتحديد التسلسلات التوافقية التي تتجنب التشكيك في الاتفاقات أو الخلافات الأكثر جوهرية.

هذه الملاحظات المتعلقة بالوظائف السياسية للدراسات ودورها في تطوير العمل الحضري لا ينبغي أن تؤدي إلى إهمال محتواها. يشهد الانعطاف عبر تاريخ المعرفة التي حشدها تخطيط المدن على هذه "الألعاب الفنية والعلمية"[1] التي ميزت بداية القرن العشرين، والتي تجسدت في اقتراضات مختلفة من الإحصاء ورسم الخرائط والرسم وعلم الاجتماع والجغرافيا أو التاريخ المحلي. قبل بضع سنوات، كان المراقبون الاجتماعيون للمدن الكبرى في القرن التاسع عشر يرعون بالفعل استراتيجيات دقيقة فيما يتعلق بخيارات تنسيق نتائج استطلاعاتهم، بين الحياد الواضح للحقائق الخام التي تم جمعها بصبر، واستخدام الجداول الإحصائية، أو حتى التركيبات الدقيقة بين السجلات الوصفية والكمية[2]. إذا تمكنا من محاولة تحليل تجديد هذه السجلات في دراسات التخطيط الحضري الحديثة، فذلك من خلال تفضيل السياقات المستهدفة والمحلية، من خلال استعادة منطق وآليات العمل التي تناسب هذه الدراسات، من خلال إعادة مكانها أيضًا إلى الأدوار، استراتيجيات ومواقف المؤسسات

[1] Cf. le dossier « Discipliner la ville : l'émergence des savoirs urbains (XVII^e^-XX^e^ siècles) » de la *Revue d'histoire des sciences humaines*, n° 12, 2005

[2] Cf. G. Leclerc, 1979, p. 183-204 à propos de Chadwick, Mayhew, Engels, Quételet ou Villermé. Charles Booth, observateur des classes populaires londoniennes à la fin du xixe siècle, avait éprouvé le besoin d'assortir les deux registres d'enquête et d'argumentation que sont la statistique et l'enquête de terrain : « Quant aux méthodes d'enquêtes, je dirai que la méthode statistique était nécessaire pour donner une allure solide (*to give bearings*) aux résultats de l'observation personnelle et l'observation personnelle pour donner de la vie aux statistiques » (Topalov, Ch., 2004, citation p. 132).

أو الأفراد الذين أنتجوها. في ظل هذه الظروف، يمكن للدراسة كطريقة علمية لفهم أو قياس الظواهر الحضرية أن تشكل محللًا قويًا للطرق السائدة في تكوين المدينة والمفاهيم التعددية للتنظيم السياسي للعلاقات الاجتماعية.

8) الدراسات المتعلقة بالأحياء العتيقة

في عام 1977، تم وضع سياسة إعادة تأهيل الأحياء القديمة، بهدف تطوير المساكن الخاصة في وسط المدينة من خلال توفير بيئة معيشية محسنة لشاغليها. تبلورت إعادة التأهيل مع تراجع إجراء التجديد الحضري الذي كان سائدًا في مراكز المدن منذ الخمسينيات من القرن الماضي. مرادفًا للهدم شبه الكامل الذي أعقبته عمليات إعادة البناء التي غالبًا ما يتم تنفيذها وفقًا لشرائع الوظيفة المعمارية تكلفتها أكثر من مساهمتها في الإخلاء الوحشي لمعدل منخفض. – الدخل من سكان المناطق المركزية[1]. ويرافق الانتقال من التجديد إلى إعادة التأهيل إصلاح شامل لطرق الدراسة التمهيدية لهذه العمليات. يبدو أنه من المفيد العودة إلى هذا الإصلاح الثاني، وهو إصلاح الأجهزة "العلمية" لفهم الحقيقة الحضرية كمقدمة للعمل على البيئة المبنية.

تم تقديم عمليات تحسين الإسكان المخططة (opah) في يونيو 1977[2]. تستند سياسة التدخل الجديدة في الأحياء القديمة التي هم رأس الحربة فيها إلى سياسة متجددة لدراسات تخطيط المدن، موضوع منشور منشور قبل ثلاثة أشهر[3]. ينبع الابتكار من التمييز بين مستويين من الدراسة: دراسة "المنبع"، والتي تجعل من الممكن الحصول على تشخيص أولي وتحديد استراتيجية التدخل على نطاق المنطقة، ودراسة ما قبل التشغيل، ثم من المفترض

[1] Qui lui avait valu l'appellation de « rénovation-déportation » (Groupe de sociologie urbaine de Nanterre, 1970).
[2] L'OPAH est une procédure incitative qui permet, par le biais de subventions, la remise en état des logements privés. Elle s'accompagne de diverses opérations d'aménagement (espaces publics, équipements, voirie, etc.).
[3] Circulaire du 3 mars 1977 relative à l'aménagement des centres et quartiers existants, *JORF* du 10 mars 1977, p. 1345-1355

لتحديد شروط تنفيذ عملية تقرر في ضوء هذه الاستراتيجية. الأولى تسمى الدراسات الأولية أو الخطط المرجعية[1]؛ الثانية، دراسات التحقيق.

بالإضافة إلى المصطلحات المختارة، فإن هذا التعميم يحث على تجديد عميق في تقسيم عمل الدراسة. يجب إجراء الدراسات "الأولية" من قبل فريق مستقل عن المشاريع المستقبلية[2]، تحت رعاية المجتمع. يجب أن يتم تنفيذ الثانية من قبل المنظمة المنفذة، وذلك بعد اتخاذ قرار بشأن العملية في ضوء نتائج الدراسات الأولية. إنها الآن مسألة إلزام المجتمعات بإضفاء الطابع الرسمي على مرحلة "المنبع" وبعد ذلك فقط اختيار منظمات التنمية المناسبة (العامة أو شبه العامة أو الخاصة). تقتصر هذه على دور المؤدين، ولا تدخل المشهد إلا أثناء دراسات الإنتاج لتنقيح محتوى العملية.

من خلال التطرق لمسألة الدراسات، يعد التغيير في أنماط التدخل في الأحياء القديمة بأن يكون كبيرًا. في نهاية الستينيات وفي العديد من المدن، غالبًا ما كان للمخططين والمروجين حرية كاملة – أو تقريبًا – لإعادة هيكلة قطاعات بأكملها على حساب تغيير عميق في مهنتهم الاجتماعية. كانت سيطرة الحكومة على تنفيذ هذه العمليات ضعيفة، إن لم تكن منعدمة. لذلك فإن إنشاء مستويين من الدراسات التحضيرية للتدخلات في الأحياء القديمة ليس شيئًا تافهًا: كل مرحلة تنطوي على مداولات من قبل المجتمع، وبالتالي شرحًا للاختيارات التي تم إجراؤها والتصويت. هذه الطريقة في تعزيز العمل العام العقلاني ليست مجرد توصية منهجية: فالامتثال لشروط هذا المنشور يحدد منح مساعدة الدولة لنهج الدراسة الجديدة، وفي النهاية للعمليات التي قد تنشأ.

[1] Le périmètre du plan de référence est en théorie plus grand (ville moyenne, quartier d'une grande ville). La distinction restera cependant ambiguë

[2] Services techniques des collectivités, agences d'urbanisme, services d'études du ministère de l'Équipement

9) دراسة القطاعات الخاضعة للتجديد العمراني: بعض الاتجاهات

إذا أصبح التجديد الحضري إجراءً يسترشد في المقام الأول بالمصالح المالية والتغيير المفاجئ في المهنة الاجتماعية للمناطق المركزية، فسيكون من غير الصحيح الاعتقاد بأن القطاعات المعنية لم تكن موضوعًا للدراسات. أراد المخطط الحضري روبرت أوزيل، الذي كان من الأربعينيات إلى الخمسينيات من القرن الماضي أحد المنظرين الرئيسيين للتجديد الحضري، أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بمنهجية محددة للتحقيق في السكن المعيب وشاغليه، مستوحاة من تلك التي طورتها مجموعة الاقتصاد والإنسانية. . أراد Auzelle أن يجعل التجديد من الممكن معاملة قلوب الكتل بشكل تفضيلي، من خلال التركيز على السكان الموجودين من أجل تحديد احتياجات إعادة الإسكان الخاصة بهم. سرعان ما انفصل التجديد كما تم وضعه موضع التنفيذ منذ منتصف الستينيات عن هذه الأهداف الأولية، سواء في عواقبه الاجتماعية أو في دور المسح. في حين أن المسارات التي اتخذها هذا التحول لا تزال بحاجة إلى استكشاف[1]، فمن الممكن على الأقل تحديد بعض خصائص الدراسات كما كانت تمارس قبل إصلاحات عام 1977.

خلال الستينيات والسبعينيات، من حيث الدراسات والتخطيط الحضري، استفادت مدينة ليون ثم المجتمع الحضري (الذي تم إنشاؤه عام 1969) من مساعدة ورشة التخطيط الحضري. الهيكل مع الوضع الهجين (نصف عام، نصف خاص)، يدير ورشة العمل المهندس المعماري–المخطط العمراني تشارلز ديلفانت، مدير المشروع السابق في وزارة التخطيط العمراني، الذي حصل مرتين على إنجازاته (Bagnols-sur -Cèze، Firminy -Vert) ومصمم منطقة Part-Dieu. على دراية تامة بالسياسات الوطنية، عمل Ch. Delfante كمهندس معماري – مخطط حضري ليبرالي وكمدير لهيكل الدراسة الرئيسي (مع مهنة

[1] GODARD, F., 1973 ; DUCLOS, D., 1975. Le cas de Lyon ne déroge pas à la règle : cf. la rénovation Saxe-Paul Bert (3e arr.), mise au point à partir de 1970 et abandonnée en 1976 (BENTAYOU, G., 2007a), ou celle dite Brotteaux-Garibaldi (6e arr.), également confiée à la promotion privée en 1963-1964 (DELFANTE, Ch. & DALLY-MARTIN, A., 1994, p. 166-168). Voir aussi J. LOJKINE, 1973

عامة) في منطقة ليون الحضرية، من 1961 إلى 1978[1]. إنتاج ورشة تخطيط المدن خلال هذه السنوات السبع عشرة وفيرة ومتنوعة في محيطها كما في موضوعاتها. تلك المتعلقة بالأحياء القديمة المتاخمة لبارت ديو، في الدائرة الثالثة، تسمح لنا بتحديد بعض الاتجاهات في دراسة التجديد الحضري.

في عام 1970، كانت الدراسات موضوع تقارير موجزة: خمس إلى ست صفحات فقط، نصفها مشغول بالنص. تقييم حالة المبنى هو دائمًا موضوع الافتتاح. إنه يؤدي إما إلى فقرة موجزة موجزة 51[2]، أو إلى خريطة مخصصة، دون أي دقة فيما يتعلق بالفئات المستخدمة (جيد، سيئ، متوسط ، إلخ). في بعض الأحيان، يتم استكمال حالة المبنى بعرض تقديمي موجز (هيكل الأرض، المحاذاة، مغلفات المبنى والارتفاعات). ثم يخاطب التشخيص السكان، بناءً على بيانات من التعدادات المتاحة، ثم موقع الأنشطة بناءً على ملفات مختلفة. تنتهي التقارير دائمًا بمستند رسومي أكثر تفصيلاً أو رسم تخطيطي أو خطة رئيسية.

ظهر الدراسات اللاحقة لورشة عمل التخطيط الحضري تطورًا مهمًا بسبب الدور المتزايد لرسم الخرائط، ولا سيما رسم الخرائط الإحصائي. وهكذا نجد، على سبيل المثال، خرائط متتالية توضح، لكل كتلة، كثافة هذه الفئة الاجتماعية المهنية فيما يتعلق بتكوين سكان الحي المدروس. تستخدم الخرائط الأخرى مؤشرات موجزة لتحديد سلسلة رائعة من المعلمات: حالة المبنى (النسبة بين مساحة السطح التي تعتبر في حالة "جيدة" أو "مناسبة" وإجمالي مساحة الأرضية) ؛ "مؤشر الحجم" أو "راحة" الإقامة ؛ "مؤشر ولاء المنطقة"، إلخ. تم تصميم جميع هذه المؤشرات تقريبًا لتتراوح بين 1 و5. "مؤشر ولاء الحي"، على سبيل المثال، يتم الحصول عليه من العناوين التي احتلها سكان الحي في عام 1968 والتي تم تعدادها في عام 1975. ويتم حسابه حسب الكتلة، وفقًا لـ نسب الأشخاص الذين عاشوا في عام 1968: في نفس

[1] Le Fonds d'aménagement urbain, fonds interministériel de soutien aux démarches de réhabilitation, finance ainsi jusqu'en 1984 50 % du coût des études préalables et 70 % de celui des plans de référence
[2] AUZELLE, R., 1949 & 1955. De 1947 à 1958, R. Auzelle est responsable du Centre d'études générales de la Direction de l'urbanisme du ministère de la Construction. Sur les enquêtes d'Économie et humanisme : LAÉ, I. & ASTIER, J.-F, 1991

المسكن، في مسكن آخر في الدائرة الثالثة، في دائرة أخرى من ليون، في بلدة أخرى في مقاطعة الرون أو خارج هذه الدائرة[1]. من المدهش ألا يظهر أي من الطبقات القائمة التمييز بين "العيش في الحي" / "العيش خارج الحي" وأنه، بالإضافة إلى ذلك، تتم ترجمة هذا التنقل السكني من خلال مصطلح "الإخلاص". ومع ذلك، في بعض الحالات، عندما تكون التعليقات على هذه المؤشرات موجودة في تقرير الدراسة 53[2]، غالبًا ما تكون تفسيرات هذه البيانات خيالية: بسبب بنائها، فإن القيم التي تتخذها هذه المؤشرات خارج القيم المتطرفة (1 أو 5) لا تخبرنا شيئًا عن حجم أو راحة سكن الحي (شكل 2)، أو حتى عن الاستقرار السكني لسكانه. ما يبدو بعد ذلك مطلوبًا هو تأثير السلطة التي يوفرها الاستخدام المشترك والمنهجي والمتكرر للخريطة والرقم، بصرف النظر عن ملاءمة الحسابات التي تم إجراؤها.

تحدث التعبئة الهائلة لرسم الخرائط الإحصائية والمؤشرات الموجزة حتى مع إعادة التأكيد على شرعية ورشة العمل وCh. Delfante في الخبرة الحضرية التي ينتجونها. تتعلق الدراسة الأكثر رمزية لهذا الاستخدام المحموم للمؤشرات بقطاع وعد بإجراء تجديد طموح (ساكس بول بيرت) والذي كان ينبغي أن يُعهد به إلى القطاع الخاص، والذي اضطرت الورشة إلى مراجعة نسخته من أجله: كان التشخيص الأولي له. تم استجوابه في عام 1975 من قبل لجنة الحي بقيادة المهندسين المعماريين ونشطاء الجمعيات الواعين جدًا بالقضايا الحضرية. أنتجت هذه اللجنة خبرات إحصائية مضادة تدحض نقطة تلو الأخرى استنتاجات ورشة العمل فيما يتعلق بحالة المباني أو الاتجاهات الديموغرافية. تعتبر قضية ساكس–بول بيرت إحدى الأحداث العديدة التي ساهمت في إضعاف وضع الورشة ومديرها خلال الأعوام 1975–1977. بينما تسعى الدولة في الوقت نفسه إلى توضيح النظام الأساسي لوكالات التخطيط الحضري، فإن خصوصية ليون، التي تميزت بالارتباك المتكرر للأنشطة العامة

[1] « Dans l'ensemble de l'îlot l'état immobilier est très médiocre, ce qui nous a permis de considérer le terrain comme libérable de toute construction actuelle » est-il indiqué dans le cas du secteur Baraban
[2] L'indicateur construit dans ce cas présent vaut 5 si tous les habitants recensés en 1975 habitaient dans le même logement en 1968, et 1 si tous ces habitants résidaient en 1968 ailleurs que dans le Rhône

والخاصة لأعضاء ورشة التخطيط الحضري ومديرها، تطرح مشكلة. . ستؤدي وفاة العمدة لويس براديل في نهاية عام 1976 وزيادة دور المعارضة البلدية بعد انتخابات عام 1977 إلى حرمان هيكل تش. قيادة مدير جديد.

إذا تركنا جانبًا هذا التطور الخاص بأحدث الدراسات وهذا السياق المحدد، فيمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية لوصف دراسة الأحياء القديمة في وقت ورشة عمل تخطيط المدن. يتعلق الأول بالدور الأساسي دائمًا لتشخيص حالة المبنى، وتوصيف السكان من البيانات الاجتماعية والديموغرافية للتعدادات التي تتدخل في الخطوة الثانية. بعد ذلك، تنتج الخرائط والبيانات التي تم حشدها بواسطة هذه الدراسات، بصرف النظر عن صقلها الأكبر أو الأصغر، تأثيرًا مزدوجًا: تأثير هيمنة واقع حضري يتم تقليصه إلى مكانية القيم العددية ؛ تأثير التباعد والتجريد بالنظر إلى طريقة تمثيل البيانات على نطاق الكتلة. أخيرًا، إذا كانت هذه الدراسات تؤدي دائمًا إلى اقتراح لتكوين حضري أو خطة رئيسية، فإن قراءتها بأثر رجعي لا توفر أي معلومات عن المسار الفكري الذي يجعل من الممكن الانتقال من التشخيص إلى الاقتراح النهائي. تظهر تقارير اجتماعات عرض الدراسة أنه في حالة العرض التقديمي، يقوم Ch. Delfante بتنفيذ هذا العمل المتسق. تشكل الدراسة احتياطياً من البيانات أو المخططات أو الخرائط الإحصائية، حيث يرسم "العامل الماهر" بحرية وانتقائية لتبرير الاختيارات التي يقترحها. وهكذا تظهر الدراسة كدعم توثيقي لممارسة التوليف والحجج التي يتم لعبها شفهيًا.

عندما ننظر الآن إلى دراسات ما بعد عام 1977 والانتقال إلى إعادة التأهيل، فإن التغييرات واضحة. منذ البداية، كان حجم الوثائق وطريقة عرضها مدهشين: فهي تقارير مكتوبة، طويلة ومقسمة بدقة. قد يتجاوز خط الأساس أو الدراسة المسبقة مائتي صفحة ؛ دراسات تحقيق الأوباه تقترب من المائة. توضح كل هذه الوثائق في المقدمة السياقات التي تم إدراجها فيها ومهمتها: تحديد استراتيجية حضرية متوسطة المدى لمنطقة ما أو تحديد شروط

تنفيذ عملية ما (حالة دراسات البناء). يتم تزويد الدراسات الأولية والخطط المرجعية بديباجة موقعة من قبل مساعد تخطيط المدن، تحدد دور الدراسة في تطوير الاستراتيجية الحضرية للمجتمع.

إذا قمنا بعد ذلك بفحص ما اقترحت هذه الدراسات دراسته، وكيف فعلوه، فإن تنوع الموضوعات التي تم بحثها وأساليب التحقيق واضح جدًا. هو الآن توصيف سكان المنطقة التي تشكل القسم الافتتاحي. ثم تأتي بعد ذلك تحليلات حالة المبنى (بمعايير لا تزال غامضة تمامًا)، لملكية المباني وشغلها. تقدم الوثائق أيضًا دراسة معمارية ومورفولوجيا حضرية غالبًا ما يتم توضيحها بالصور. لا يتم سرد المنشآت الجماعية وتحديد موقعها فقط: يركز المؤلفون على إدارتها وتشغيلها واستخدامها والاتجاهات التي تؤثر عليها. تظل رسم الخرائط موجودة في هذه الوثائق، حتى لو كان استخدامها أقل منهجية مما كان عليه في الدراسات السابقة. تعد الخرائط أيضًا أقل تعقيدًا في بنائها، لأنها تهدف قبل كل شيء إلى تحديد المحيط الإداري الرئيسي، وإظهار التقسيمات المحتملة للحي إلى قطاعات دراسة أكثر تحديدًا، وتحديد مواقع المباني التي تم مسحها بهدف إعادة التأهيل أو تمثيل التنمية سيناريوهات (شوارع المشاة، اتجاه حركة المرور، إلخ). تعتبر هذه الدراسات الجديدة استثنائية لاستخدام الخرائط الإحصائية: يتم ذكر البيانات الرقمية التي تعتبر مهمة (الديموغرافيا والتوظيف) بشكل عام في متن النص ؛ لم يتم تعيينها بشكل منهجي على مستوى الكتلة أو المبنى.

ثم تبتكر هذه الوثائق من خلال إجراء جزء كبير من المسح الميداني، والذي لم يعد محصوراً كما كان من قبل في تقييم حالة المبنى. وهو يجعل من الممكن إيصال وجهة نظر رؤساء الجمعيات أو المرافق العامة وإظهار المباني والأماكن في المنطقة من خلال التصوير الفوتوغرافي. قبل كل شيء، بفضل هذه الاستطلاعات، يدخل السكان إلى المشهد بملابس أخرى غير الخصائص الاجتماعية والديموغرافية التي كانوا مقيدين بها سابقًا: وبالتالي فإننا

نستحضر العلاقات الاجتماعية والحيوية وممارسات وتمثيلات الأسر فيما يتعلق بحيهم. وتقسيماته، "واقع كيفية عمل الحي" أو حتى "تطلعات الأسر" التي تواجه فرضية العمل في مساكنهم.

تظهر بعض دراسات تطبيق أوبا استخدام المسح الاجتماعي الذي يتجاوز الغرض الأساسي منه وهو تحديد المشكلات المتعلقة بإعادة الإسكان وتقدير تأثير أعمال التحسين على ميزانيات الأسرة. إحدى هذه الدراسات، على سبيل المثال، تقدم تطورًا طويلًا مكرسًا لمسألة السكان الأجانب، وخاصة سكان شمال إفريقيا. يتم اقتباس تعليقات السكان الذين شملهم الاستطلاع ودائمًا ما تكون بعيدة عن التفسير الذي اقترحه مؤلف الوثيقة. يأخذ هذا التفسير الدقيق على عكس الخطاب السياسي السائد في ذلك الوقت والذي يجعل وجود المهاجرين هو المشكلة الرئيسية للحي والسبب الأساسي للشعور بالخوف أو انعدام الأمن. وبالتالي، تلفت الدراسة الانتباه، على سبيل المثال، إلى دور "الوحي" و"نقطة التبلور" الذي يلعبه وجود السكان المهاجرين في مواجهة مشاكل "أعمق بكثير"[1]: الخوف من التقليل الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من جانب سكان المقاطعة الذين يظلون، إذا لم يكونوا من أصل أجنبي، من السكان ذوي الدخل المتواضع وفي وضع غير مستقر اقتصاديًا. أخذ مؤلفها أيضًا دراسة الإدراك هذه كوسيلة للاحتفاظ، في هذا الموضوع الدقيق المتعلق بالسكان الأجانب والتعايش، ببيان دقيق وتفسيري. بعد ترك سجل دراسة الجدوى، تعد هذه الدراسة أيضًا، بطريقة ما، مناضلة.

هذا الاهتمام نفسه للسكان الحاضرين يعمل في الخطة المرجعية والدراسة الأولية المذكورة. يحشد كلا التقريرين، في نسختهما الوسيطة أو النهائية، تقارير إثنوغرافية (مراقبة استخدامات الأماكن العامة) أو تقارير اجتماعية (مقابلات مع السكان، وقادة الجمعيات، وأصحاب المتاجر، وكاهن الرعية، وما إلى ذلك). تحشد هذه الدراسات علم اجتماع منتبهًا لأنماط

[1] SERL, Courly, ville de Lyon, 1981, Saxe-Paul Bert : secteur Voltaire. *Étude de réalisation*, p. 30-31.

الحياة والتواصل الاجتماعي في المناطق الحضرية، في خدمة استراتيجية تشغيلية. الدراسة الأولية التي أجراها (Villette-Paul Bert 1982)، على سبيل المثال، تستند إلى دراسة استقصائية طويلة تسعى إلى تسليط الضوء على ما وجد، في أنماط التواصل الاجتماعي لسكانها، تماسك هذه المنطقة المترسخة خلف خطوط السكك الحديدية. من خلال سياسات التخطيط الحضري ولكنها دعت إلى تغييرات كبيرة بسبب التكليف الوشيك (1983) لمحطة .Part-Dieu tgv

تضيف هذه النظرة النوعية الجديدة التي تركز عليها الدراسات على الأحياء القديمة أهمية البعد التاريخي الذي يتخلل الوثائق الآن. أولاً، بما أن هذه الدراسات تقدم عناصر تتعلق بتطور التحضر، وشبكة الطرق، وتاريخ الاستيطان أو التطورات السابقة، إلخ. ثم في إطارهم السردي، حيث أنهم يضعون التحليل ومقترحات العمل في ديناميكية زمنية. يتم دائمًا تبرير الإجراء المتوخى من خلال مجموعة من الأسباب والاتجاهات القديمة أو الحالية، والعواقب المستقبلية المتوقعة: "إيقاف" عملية كذا وكذا (تؤثر على المباني أو إفقار قطاعات معينة، وما إلى ذلك)، "إيقاف التدهور" (تجاري، إلخ). إن الدراسة في ردها المكتوب، وليس من خلال تعليقها الشفوي، هي التي تجعل من الممكن أن نضع في نفس القصة التطور الحضري للقطاعات المعنية، والاتجاهات التي تؤثر عليها، والقرارات العامة التي تقترح تعزيزها في نفس القصة. أو تقليلها.

10) قياس الانحراف أو وصف المؤانسة: خلاف في ممارسة الدراسة

في هذا الجزء الأخير، يتعلق الأمر بالتشكيك في الجدل في ممارسة دراسة الظواهر الاجتماعية في بداية تطور الأماكن العامة، وبشكل أكثر تحديدًا حول منع ظواهر الانحراف من خلال التصميم الحضري. نشأ الجدل في ليون في عام 1999، عندما بدأت فترة من التجريب وإضفاء الطابع الرسمي تم خلالها حشد مجموعة من الجهات الفاعلة حول المشروع لإنشاء لجنة استشارية بلدية لمنع الموقف. تم استيراد هذا المفهوم من أصل بريطاني إلى

فرنسا في منتصف التسعينيات وسرعان ما رسخ نفسه في مرجع إجراءات سياسات الأمن العام. مروجها الرئيسي، عالم النفس رونالد كلارك، عرّفها على أنها مجموعة من التدابير الوقائية التي تهدف إلى أشكال محددة من الجريمة (الافتراس، التخريب، إلخ) التي تهدف إلى الحد من فرص الجاني من خلال إدارة وتصميم والتلاعب الفوري. بيئة. وفقًا لكلارك، تتبع الوقاية من المواقف من الخبرة التي تحشد الأساليب التجريبية والتجريبية لتحديد ما ينجح.

في ليون، لا تتساءل مجموعة الجهات الفاعلة التي تم حشدها حول إنشاء لجنة الوقاية من الموقف هذه عن الأساليب التجريبية للتقييم بقدر ما تتساءل عن الافتراضات التي تستند إليها هذه الخبرة: إلى أي مدى وكيف يمكننا ربط الفضاء المادي بالسلوك الإجرامي؟ هذه المرحلة من الإشكالية هي مشهد لمعارضة بين المجموعتين المهنيتين اللتين تشكلان اللجنة: مخططو المدن والمهنيون الأمنيون. خلال العديد من الاجتماعات والندوات والندوات والتبادلات غير الرسمية، يتعلق الجدل بطريقة تحديد وتوحيد الدراسات قبل دمج الأمن في تصميم وإدارة الأماكن العامة. من ناحية أخرى، ووفاءً لفلسفة الوقاية الظرفية، فإن متخصصي السلامة يؤيدون الدراسات الكمية لتصنيف المخاطر، بينما محترفو التخطيط الحضري، المستوحى من أساليب علم الاجتماع الحضري، نهج نوعي، قريب من نموذج دراسة الموقع.

11) فهم الجدل الدائر حول تعريف الدراسات

من ناحية أخرى، يهتم المحترفون الأمنيون، من خلال حشد الدراسات من هندسة إدارة المخاطر، بتأثيرات الفضاء والأجهزة التقنية على السلوك ويأخذون بعين الاعتبار الضعف المادي للأماكن العامة وخطورتها. من ناحية أخرى، فإن المتخصصين في تطوير الأماكن العامة الذين، من خلال إنتاج دراسات مشتقة مباشرة من العلوم الاجتماعية، يركزون على

عمل المساحات، والتفاعلات الديناميكية بين المستخدمين والعمق التاريخي والثقافي للمساحات.، من أجل تنظيم ظروف الفضاء المشترك ومكافحة تدهور الاجتماعية والحياة العامة.

1- مفهوم المدينة: تباين التعريفات

الموقف المعتمد في هذا العمل هو وضع مستقبل المدن في الزمكان على مدى فترة طويلة نسبيًا لإجراء قراءة تحت علامة الازدواج. تهدف المقالة إلى التشكيك في الأعمال الناتجة بشكل أساسي عن المجال الجغرافي من خلال تصفية فكرة المزدوجة. تتساءل المشكلة عن نماذج إعادة تكوين المناطق الحضرية وما بعد الحضرية. العنوان، " La ville et ses doubles"، مشابه لكتاب جيروم مونيه (1993)، La ville et son double. صور واستخدامات المركز: مثل المكسيك. إنه يبرز لأنه يقترح ببساطة محاولة فهم ما هو على المحك وراء تكاثر مقترحات المصطلحات لمراعاة الأشكال المتعددة التي يتخذها نمو المدن وتطورها. لا تدعي أنها تكمل التوليف المحفز الذي تم إنتاجه تحت إشراف كريستيان توبالوف ولوران كودروي دي ليل وجان شارل ديبول وبريجيت [1].

إن فكرة "الازدواجية" كما نتصورها تلعب على عدة سجلات، بقدر ما يتعلق الأمر بترتيب أشكال التوسع الحضري تحت مصطلح يشير إلى أن المدينة تؤدي إلى ظهور أشكال تجعلها بسرعة مضاعفة في عدد السكان، وتكرارها، مع ظهور النماذج التي تشبهها، قم بتكرارها، عن طريق تكرار الوظائف أو المنظمات أو النماذج الموجودة. بفضل تعدد المعاني، تبدو فكرة المضاعفة قادرة على وضع أشكال وهياكل منظور بعيدة على ما يبدو عن بعضها البعض. يمكن تعبئة هذه الكلمة لسببين. الأول يكمن في تعدد المعاني، والثاني يرجع إلى حقيقة أن هذا المصطلح المحوري يستخدم في عدد كبير من التعبيرات المركبة. تعمل كلمة

[1] - Max Weber, » The City, Translated and Edited by Don Martindale and Getrud Newirth, The free Press, Macmillan Publishing Co, New York. 1966.pp.80-81

"double" كمحور في التعبيرات التي يمكن أن تساعد في تحديد مواقع الأشكال الحضرية دون الكثير من الارتباط الواضح مثل اللغة المزدوجة، واللعب المزدوج، والتوظيف المزدوج، والمعنى المزدوج، أو الازدواج أو الإقلاع ... مفاتيح تسمح بالتراجع والدخول عن طريق التهجين. أولاً، يأخذ المضاعف معنى مضاعفة، وبالتالي النمو، لجوانب المحاسبة الديموغرافية، مع استخدام الاستعارات مثل تلك الموجودة في مدن الازدهار لاستحضار النمو الأسي.

إنه أيضًا معنى الخداع أو الازدواجية، والذي يمكن أن يشير إلى اليوتوبيا المرتبطة بالبحث عن المدينة المثالية. يمكن أيضًا التساؤل عن مكان الطبيعة في المدينة: هل هي ضد المدينة أم أحد أقنعة المدينة؟ أخيرًا، إنها فكرة التوأمة والازدواجية والنسخ (مصادر المصطلحات مثل المدن المكررة) أو المضاعفة (في أصل المدن الجديدة، على سبيل المثال). يمكن للمزدوج بعد ذلك أن يتجاوز السيد، ويثير أيضًا مسألة المدن المحاكية أو تلك الإبداعية، "الخصبة" كما يقترح البعض في عدد خاص من مجلة Paysage Actualités Gilsoul)، 2011). نجد نفس الفكرة بمناسبة معرض بعنوان "المدينة الخصبة – نحو طبيعة حضرية" الذي أقيم في الفترة من 23 مارس إلى 24 يوليو 2011 في Cité de l'architecture et du patrimoine في باريس، ثم في نيس من من 29 أكتوبر 2013 إلى 4 يناير 2014. تم تطويره في قطع مع النماذج الحالية ليرتبط بإحساس آخر بالضعف وهو التتابع أو المرور إلى المقدمة. بعيدًا عن الإشارة إلى عدم الدقة، على العكس من ذلك، يبدو أن هذا الثراء يحفز الفضائل للمساعدة في التفكير في الأشكال المركبة بشكل بارز للمناطق الحضرية.

الغيتو، الأحياء الفقيرة، الضواحي، الكوخ، المنطقة: تعمل الكلمات كأدوات، وأوتاد وكاشفات، لا تثير الكلمات المساحات الحضرية فحسب، بل تستحضر أيضًا السكان الذين يسكنونها، وأحيانًا توصم هذه الأخيرة (Wald، Leimdorfer، 2004؛ Depaule، 2006). في السجلات

الشعبية والخبيرة والتقنية، تم إثراء المعجم لتعيين "مناطق جديدة" ظهرت بفضل التوسع الحضري (Rivière d'Arc، 2001). علاوة على ذلك، فإن الكلمات تشكل الفضاء الحضري. يساعدون في تأهيله وتقسيمه. "من خلالهم يحدد المتحدثون الأماكن ويميزون أجزاء من المدينة ويجمعونها ويصنفونها ويرتبونها" . هل نتجه إذن نحو تفتيت الخطاب حول المدينة أم أننا نشهد توحيدًا للمراجع المرتبطة بالعولمة؟ هل نموذج المركز والمحيط قد عفا عليه الزمن بوصول مفاهيم مركزية الجمع أو تعدد النوى؟[1].

2- في مصارف المفاهيم

يناير هو شهر الأمنيات. أصبحت البطاقات التقليدية نادرة. البطاقات الإلكترونية تكتسب أرضية. الأكثر إبداعًا هي الرسوم المتحركة والموسيقى التصويرية. في كانون الثاني (يناير) 2013، تميز قسم الاتصالات التابع لهيكل أبحاث Intelligence des mondes urbains (imu) بقدراته الإبداعية النسبية 2. المفهوم هو أن قرص الساعة الذي يتراجع عقربه كل خمس دقائق وهو موضوع يتعلق بالمدينة. تظهر تباعا على النحو التالي: 1) المدن والتنقل. 2) الطبيعة في المدينة. 3) المدن والمناخ ؛ 4) المدن الرقمية ؛ 5) البيانات الحضرية ؛ 6) المخاطر الحضرية ؛ 7) عوالم حضرية محتملة ؛ 8) العمودية. 9) بناء الإطار ؛ 10) السكن. 11) المدن الذكية. و12) البصيرة الحضرية. هذا المخزون بأسلوب Prévert له حدوده. إنه عمل ظرف. إنه يكشف عن الطريقة التي تضع بها عشرات الفرق البحثية في منطقة رون ألب مشاريع البحث الحضرية الكبرى على جدول أعمال عام 2013. وبقدر ما يقال، في هذه الموضوعات الاثني عشر، عن طرق جديدة للحديث عن المدينة، يبدو أن تنحية عدد معين من المفاهيم جانباً يكشف السبل في الهواء في الأوقات للتعامل مع المدينة. لا شيء في الأشكال، والمناظر الطبيعية، والمواقع، والمساحات، والأقاليم، والهوامش، والأطراف. هل هذه المفاهيم منهكة؟ هل عفا عليها الزمن التعامل مع ما هو على المحك

[1] - Louis Wirth, » Urbanism as a way of life », op,cit.p.2.

بين المدن والريف؟ هل لم يعد التلاعب بمفاهيم المساحات الضاحية أو شبه الحضرية أو المتوسطة أو البينية ذا أهمية؟ ومع ذلك، فإن هذه المهمة هي التي بدأناها من خلال جرد المفاهيم التي تم طرحها على مدار العشرين عامًا الماضية لتنشيط وإعادة النظر في نماذج الوسط المحيطي المبسطة. يعتمد هذا العمل بشكل أساسي على العمل الذي أنتجه مجتمع الجغرافيين، وبشكل أوسع، من قبل الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويهدف هذا العمل إلى فهم ما هو على المحك وراء طرق التعامل والتحدث عن المدينة ومستقبلها.[1].

3- زوجان مرهقان أم أبديان؟ المدينة وعكسها الريف

ما مدى جودة الأيام التي كان فيها الزوجان الريفي والحضري، المؤهلين أيضًا، وفقًا للمؤلفين، كإقامة ثنائية بين الريف والمدينة، كافية لتمييز الأشكال الكبيرة للمساحات التي طورها الرجال، خارج البيئات الطبيعية الكبيرة التي كانت غابات وصحاري (فريدمان، 1953؛ دوبي، والون، 1975 ؛ دوبي، 1985 ؛ أرنولد وآخرون، 2009). أكد الجغرافي بيير جورج (1952، 1956، 1961، 1963) هذين المدخلين المهيمنين في تحليل تنظيم الفضاء. تمثل العناوين المتماثلة تمامًا لمنشوراته، بكل وضوحها، هذه القراءة لترتيب العالم وفقًا لمنطقين لهما خصائص مختلفة اختلافًا جذريًا. المدينة والحقيقة الحضرية عبر العالم (1952) تلاها، في عام 1956، العنوان المتناسق تمامًا للريف والحقيقة الريفية عبر العالم. بعد بضع سنوات، سبق ملخص الجغرافيا الحضرية (1961) النشر المزدوج لملخص الجغرافيا الريفية (1963). الحنين في مواجهة هذه القراءة الثنائية حيث كان الترتيب الأبدي للحقول (Blais، 1939 ؛ Bonnamour، 1993) يتوافق مع الترتيب الأبدي للمدن (Chabot، 1948 ؛ Beaujeu-Garnier، Chabot، 1964 ؛ Claval، 1982). كان وقت عالمين في حجر. كان بمثابة مفتاح قراءة أساسي.

[1]- جون فريدمان وولف، التحول الحضري، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع، ترجمة إدريس العزام، أحمد الرابعية، الجامعة الأردنية، كليةالآداب، قسم الاجتماع.1989، ص ص 7-10.

تعد المدن اللاتينية التي كانت روما شعارها والبوليس اليوناني نماذج للمدن المحاطة عمومًا خلف الأسوار، وهي أسوار تحدد حدودها بطريقة مذهلة. تعد المدن القديمة الإسلامية جزءًا من نفس نموذج المدن المغلقة. لكن السور له وقت فقط. إنه مصنوع لتجاوزه وتجاوزه. الجدران عبارة عن منشآت ذات عمر افتراضي طويل إلى حد ما. وهكذا فإن آثار مرفقات باريس، مثل جدار فيليب أوغست، الذي يمكن التعرف عليه خلف البانثيون، لم تعد سوى بقايا حجرية. لا يمكن قراءة العبوات الأخرى، مثل جدار Farmers General أو التحصينات إلا في أشكال المدينة أو الجادات الكبرى أو جادات Maréchaux والطريق الدائري. تساعد هذه القيود المتتالية على فهم ثروة نماذج النمو المقترحة لقرون من قبل الباحثين الذين يستحضرون أنظمة المناطق متحدة المركز. تدريجيًا، تم التشكيك في هذا الانقسام بين المدينة والريف (Arlaud et al.، 2005 ؛ Stébé، Marchal، 2009). لعدة سنوات، فكر وأخرج روجر برونيه، مجموعة "اكتشاف فرنسا" في لاروس تعطي صورة ديناميكية لهذا البلد. من بين النتائج التحريرية التي نجحت في نجاح هذه السلسلة، تشكل التمثيلات الخرائطية للمدن قيمة مضافة معينة مقارنة بالإنتاج السابق. تتميز خرائط المدن في بيئتها بجودة ملحوظة. إن دراسة أساطير مئات خرائط المدن التي تتخلل أوصاف مناطق فرنسا تجعل من الممكن تحديد الفئات ذات الصلة المستخدمة في السبعينيات لوصف الحقيقة الحضرية من خلال تحديدها مكانيًا. يضع كل مؤلف لوصف إقليمي وحضري "بصماته" على مخطط النمو الحضري. ومع ذلك، سواء كانت باريس، ليل، بوردو، كليرمون فيران ... نفس العناوين تظهر مرارًا وتكرارًا في جميع الأساطير. المركز القديم، الذي يشار إليه أيضًا باسم المركز القديم أو المركز التاريخي، محاط بمساحات محيطية متفاوتة الكثافة. يتم تصوير المجموعات الكبيرة التي تظهر بوضوح على الخرائط والصور الجوية بشكل منهجي لأنها تمثل اختيارًا لتخطيط المدن مع عواقب وخيمة ... من جانبها، يتم تصوير الريف في ظل

ثلاثة أنماط سائدة لاستخدام الأراضي: الغابات، ومزارع الكروم، والأراضي الزراعية وأحيانًا المروج[1].

تحت هذه الفئات البسيطة، مع ذلك، يبرز تعقيد أشكال نمو المدن الفرنسية في بيئاتها الزراعية والغابات. كما أنها تشير إلى الانتقال من وسط المدينة، من قلب المدينة القديم، إلى مظاريف ذات أشكال متباينة. تظهر بعض الخرائط آثار الضواحي القديمة. هم نوع من البطانات الداخلية. علم المواقع الجغرافية يتتبع ذلك. في باريس، كانت فوبورج سان جيرمان وسان أنطوان وسان أونوريه وسان دوني جزءًا من وسط المدينة منذ اندماجها في المدينة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. في فئة ما نسميه أزواج المدينة، تحتل الضاحية مكانًا متميزًا. إنها مزدوجة مصغرة للمدينة، من العصور الوسطى والعصر الحديث. تعلق على جدران وأسوار المدن، بالقرب من البوابات والجسور التي تنفتح على الطرق الرئيسية التي تربط المناطق المحيطة (Stébé، 2002)، وهي تميز الأشكال الأولى من الامتدادات الحضرية. تم استيعابها بسرعة من خلال نمو المدن خلال العصر الصناعي[2].

بالمقارنة مع ضعف هذا الفوبورج، مع أنشطته المتخصصة في كثير من الأحيان، يميز مزدوج جديد أشكال النمو الحضري في القرن التاسع عشر. إلى جانب تنوع أشكالها ووظائفها، غالبًا ما يتم تصنيف هذا الثنائي تحت الاسم الفريد والملتبس للضاحية. المصطلح ومفهوم الضاحية التي تم وضعها في طي النسيان، أخذت كلمة جديدة لوصف سلسلة رائعة من أشكال التوسع الحضري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. تم تأهيل هذا الشكل الثاني من المضاعفة بشكل غريب من خلال إعادة استخدام مصطلح الضواحي في العصور الوسطى. هذا المصطلح، الذي أثار الحق السيني في الأمر، والحكم، وفرض رسوم، يتوافق، بالمعنى الدقيق للكلمة، مع حلقة متحدة المركز مع مدينة دوري واحد، أو حوالي أربعة كيلومترات في دائرة نصف قطرها (Stébé، 2002). مع الثورة الصناعية في القرن التاسع

[1]– محمد عاطف غيث، غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.1992، ص.163

[2] - Louis Wirth, » Urbanism as a way of life », op, cit.p.1

عشر، عانت المدن من أزمة نمو جديدة. استخدم الجغرافيون مصطلح الضاحية لتسمية أشكال جديدة من التحضر، وأحيانًا يعلقون مؤهلًا لها لتحديد خصائصها الوظيفية أو جوانبها من حيث الشكل: الضواحي الصناعية والسكنية والترفيهية، إلخ. تعدد الأشكال التي اتخذتها هذه الأزواج مثير للإعجاب. إلى جانب مدن الحدائق ومدن الطبقة العاملة والضواحي السوداء والضواحي الحمراء (Fourcaut، 1992 ؛ 2000)، ومدن الحدائق والمجمعات الكبيرة، والإسكان لذوي الدخل المنخفض والمجمعات السكنية[1].

شكلت الأدب في الضواحي الجزء الأكبر من الانعكاسات التي تم إجراؤها في التسعينيات، وقد غامر بها جميع العلوم الاجتماعية. تمشيا مع Hervé Vieillard-Baron (1996)، أجرى الجغرافيون دراسات تشير إلى تناقض المصطلح والجمع بين مفهومي التحدي والإقصاء. قائمة التصفيات المؤهلة لاستبعاد الضواحي غنية بلا شك (Germes et al.، 2010). يعطي Hervé Vieillard-Baron (1996) لمحة عامة: "ضاحية الحي اليهودي، الضاحية المتفجرة، الضاحية الملعونة ...". قام علماء الاجتماع (Stébé، 2002) بتجميع خصائص "الضواحي المتعددة" ببراعة، من خلال أصولها المتباينة والأشكال المركبة للتنمية. أتاح التحليل المكاني والتاريخي والاجتماعي أن نفهم في نفس الوقت الشعور بالضيق، وأزمة هؤلاء الزوجي المراوغين، والأساطير المرتبطة بهم وثراء الثقافة التي تتطور هناك (Fourcaut، 1992، 2000 ؛ Wacquant، 2007 ؛ لابيروني، 2008). لقد جعل المخططون من مختبرهم اقتراح حلول، لم يكن لأي منها تأثير معجزة. ترمز المدن الجديدة، في وقت من الأوقات، إلى الازدواج الحضري بوجه إنساني، من المفترض أن يوفق بين المدينة وسكانها. في تسليم موضوعي لمجلة Articulo. مجلة الأبحاث الحضرية بعنوان "روعة وبؤس المناطق شبه الحضرية" (Bonard et al.، 2009)، خصص المؤلفون العديد من المقالات لهذا البحث الأبدي عن الشكل المثالي للعيش في المدينة. اقترح الجغرافيون في مختبر الجغرافيا

[1]– فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص37–39

السياسية بجامعة باريس 8، بقيادة بياتريس جيبلين (2009)، قاموسًا أصليًا للضواحي. يبدأ هذا الكتاب بمقدمات تركيبية، "الضواحي المعنية".

و "Temps forte"، ويتناول قضايا التفرقة والظلم المكاني والاجتماعي والسياسة والإعلام. بعد ذلك، تجمع إدخالات القاموس بين الإدخالات غير المتوافقة ولكن يا لها من مدخلات ذات صلة. كلمات من الأخبار – "عصابات، مصعد اجتماعي، هيب هوب، كارشر، لا عاهرات ولا خاضعات، راشيل، عنصرية سوس ..." – تفرك الكتفين بمفاهيم "ثقيلة" مثل "الشرف، الهوية، التكامل، الثقافة، التشاركية، التمييز ... ". يتم التعامل مع كل شيء بمقاييس مكانية متعددة (على سبيل المثال، باريس، لا بلين سان دوني، كليشي، بوبيني بقدر ما يتعلق الأمر بـ إيل دو فرانس) والزمانية[1].

كم كان الأمر بسيطًا أيضًا عندما اقترح واضعو النماذج الأوائل نموذج المحيط المركزي. يكمل عمل باحثين من مدرسة شيكاغو وإرنست دبليو بيرجيس، على وجه الخصوص، العمل الألماني الأصل الذي دعم لسنوات دراسات حول ديناميكيات المدن. بعد ما يزيد قليلاً عن قرن من الزمان، قام زوجان من الاقتصاديين والجغرافيين بتغذية التفكير في مكان المدينة في الفضاء. إن عناوين أعمالهم المرجعية ونمذجة أنظمة النمو والتسلسل الهرمي الحضري ليست نماذج للإيجاز. على الرغم من أن والتر كريستولر (1933) يعتبر غالبًا المنظر الرئيسي لنماذج التنظيم المكاني، إلا أنه ليس وحده. في الوقت نفسه، ساهم August Lösch 1940)) أيضًا في وضع الأسس لنماذج تعمل بشكل جيد أو أقل اعتمادًا على السياقات البيئية الجغرافية أو النظم الاجتماعية والسياسية.

في الواقع، كانوا جزءًا من سلسلة من المنظرين الذين عالجوا مسألة الهياكل الحضرية منذ بداية القرن التاسع عشر. كان الهدف من الجميع اقتراح تصور لأشكال النمو والتسلسل

[1]– حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في : الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.2000، ص 237.

الهرمي لأنظمة الموائل المستقطبة من خلال وصف منطق تنظيم الفضاء الحضري والريفي الذي سيعمل، لعقود، كنموذج موحد للبحث. كان يوهان هاينريش فون ثونن (1826) قد بدأ بالفعل في تنظير التسلسلات الهرمية الحضرية. في عام 1841، قام يوهان جورج كول الأقل شهرة ولكنه مبدع بنفس القدر بإضفاء الطابع الرسمي على العديد من ميزات أنظمة التنظيم المكاني. من الواضح أن عمله، Der Vekehr und die Ansiedelungen des Menschen in ihrer Abhänggkeit von der Gestaltung der Erdoberfläche ("دوران الرجال واستقرارهم وفقًا لاعتمادهم على تنظيم سطح الأرض")، يرمز إلى هذه المرة قبل تقسيم المدن إنه يقترح نموذجًا مركزيًا راديويًا على أساس مثال موسكو. كما أنه يتصور بناء مدينة تحت المدينة بطابقين تحت الأرض. في نموذجه لتقليل التدرج اللوني لأحجام المباني، يفرّق في التخطيط الدقيق لهذا العمل من خلال استحضار دور الجوانب الاجتماعية، والطبقات الوسطى، في النص، مع استراتيجيات سكنية مختلفة تمامًا عن تلك الخاصة بكبار موظفي الخدمة المدنية والنبلاء. والرأسماليين والمصرفيين والتجار. إنه يتعامل مع أماكن فردية مثل المدارس والمتاحف والأديرة ويدرك دور الدوافع مثل البحث عن الهدوء والاستقلال والتكاليف، ولكن أيضًا ال بعد هذه الأشكال الرسمية الناجحة إلى حد ما لما هو على المحك بين المدن ومضاعفاتها، تؤكد سلسلة من الأعمال، على العكس من ذلك، على الجانب الذي لا شكل له للنمو الحضري في القرون الأخيرة. بالنسبة لهم، لا يمكن تعقب المضاعف. تم إبعادها، مثل جميع التخصصات، في حركة كبيرة من التساؤل عن أن أحداث مايو 1968 لم تستطع استنفادها، ثم شهدت الجغرافيا فترة من التحولات العميقة. لن يخرج الوقت المبارك للثنائي الريفي والحضري سالماً. عاش. سيتم مهاجمته من جميع الجهات. في أعقاب أعمال فرانسواز تشواي (1994) [1]، تمثلت الموجة الأولى من الاحتجاج في إعلان موت المدينة. هذا النعي يقبله العلماء أكثر أو أقل. لا يمكنه ترك أي شخص غير مبال. في الواقع، إن إعلان موت المدينة يعني أن نموذجًا حضريًا معينًا، ذو جذور أوروبية، قد عاش. في

[1] - Armold Green, » Sociology », New York, 1960. Pp.254-256

النصف الأخير من القرن العشرين، أفسحت المدينة الطريق لما أسماه فرانسواز تشواي (1994) الحضري لاستحضار الانتشار الحقيقي للنسيج الحضري حيث لم يعد من الممكن التعرف على هياكل النمو المنظمة. في سياق هذه الصعوبة في تأهيل التهجين بين المناطق الحضرية والريفية، فإن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee)، وهو منتج رئيسي لبيانات النمو الحضري، وأساليبه، وأقاليمه، تم تنقيحه، في نهاية عام 2011، قيود المرتبطة بالفقر والمرض.

طريقتها في جمع المعلومات عن طريق إزالة فكرة الريف. قدم جيرار فرانسوا دومون (2012) رؤية فكاهية حادة له. في كتيب موجز بعنوان "جريمة قتل جغرافية: ريف فرنسا، وقع تحت اسم مستعار شيرلوك هولمز"، يسعى إلى فهم الدوافع التي أدت إلى تصفية الريف كفئة إحصائية ذات صلة. إنه يشكك بشدة في آلتنا لإنتاج البيانات الكمية، INSEE. يضع المؤلف إصبعه على صعوبة إيجاد الطوائف والمؤشرات ذات الصلة لوصف ما يحدث في الضواحي القريبة من المدن بشكل أو بآخر[1].

لوصف أشكال نمو المدينة، حشد الباحثون المصطلحات بناءً على الاستعارات. وبالتالي فهم يتلاعبون بالصور التي من المفترض أن تكون مهمة، وأكثرها شيوعًا هي صور المد والجزر وصبغة الزيت والقضم والزحف العمراني. يتم تقليل التصور إلى الحد الأدنى. يجعل المصطلح العام "الامتداد الحضري" من الممكن تسمية هذه المدن التي تشعر بالراحة مع المساحة الريفية المحيطة من خلال الانتشار هناك دون خجل. تُستخدم هذه المصطلحات بكثرة لتأهيل العمليات التي يمكن ملاحظتها بطريقة حادة بشكل خاص مع الصور الجديدة القادمة من السماء. كان "المد الحضري"، استعارة شبيهة بالمحيطات، ذروته. وجه جان لويس تيسييه (1992) انتقادات ذات صلة لها. استعارة أخرى يتردد المرء في قول ما إذا كانت تأتي من سجل الطهي أو السيارات تتمثل في التحدث عن "بقعة زيت". تم تثبيت

[1]– عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع، النشأة والتطور، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية2002، ص 55

صورة التوسع المتستر والقوي الذي لا يرحم. قد ينحسر المد، لكن المد والجزر كان أكثر أهمية من المد والجزر. لا يمكن أن يكون للبقعة الزيتية امتداد غير محدود، ولكن لم يتم استغلال الآثار الوظيفية لهذين المرجعين. كل ما يهم هو قوة الكلمة التي تستحضر آليات النشر المستعارة من السجلات البعيدة عن المناطق الحضرية، ويتم التلاعب بها إلى الشبع وبالتالي الكشف عن أن الشيء المهم ليس دائمًا الدقة العلمية، ولكن الاكتشاف الدلالي الذي سيطير وسيُعاد، بدون انتقاد. لكن هذه الاكتشافات ظلت في الغالب محصورة في سجل التعويذات. انتشر مصطلح الوجبات الخفيفة أيضًا. المدينة تتلف المساحات الأخرى والريف والغابات. يستحضر المصطلح نشاطًا نموذجيًا للجرذان والفئران. وهو ينضم إلى اقتباس من كارل ماركس ذكره برنارد كالورا وأنطوان سافوي فيما يتعلق باكتشاف مخطوطة لفريديريك لو بلاي (1847) منسية منذ عام 1847 بعنوان الغابات. إنهم يلمحون إلى "ذاكرة الفئران القارضة"، المولعة بالورق عندما تنفد الحبوب أو الجبن. يمكن تعبئة الحيوانات الأخرى، مثل العثة والعثة[1].

وراء هذه الكلمات، من الممكن أيضًا تحديد طريقتين متناقضتين للحديث عن علاقة المدينة بالأراضي المحيطة بها. يبدو عنوانان، أحدهما لمقال، والآخر في كتاب، مهمين في موقفين فيما يتعلق بمستقبل الريف مقابل المدينة، في قتال يجعل التفكير في القتال الأبدي لداود ضد جليات. يرجع المقال الأول إلى واحد من أكثر الجغرافيين الفرنسيين إبداعًا ولكنه أيضًا الأكثر انخراطًا في السياسات العامة كعنصر فاعل وكمفكر يغذي انعكاسات هذه الآلية العظيمة للتفكير في مستقبل الأقاليم الفرنسية، وهو المندوب الوزاري للأرض. استخدام التخطيط والجاذبية الإقليمية (Datar). هذا هو (Armand Frémont 2009) بعنوان مقال موجز وقوي حول سيناريوهات التطور الإقليمي في فرنسا "بحثًا عن الريف المفقود". هذه المقالة جزء من مجموعة من الأعمال الماهرة في مفردات إبداعية وممتعة ومرحة بمعنى معرفة فرانسوا رابليه للمثليين. هذه الرؤية، التي يمكن وصفها بالمتعة، يمثلها أيضًا جان بيير

[1]- Charles,Loomis,P.Beegle Alla, » Rural Sociology »,U.S.A, Englewood, Cliffs. New Jersey. 1965.p.22

هوسون (2008)، وهو عالم جغرافي متخصص في الغابات، وله Envies de campagne. تستكشف دراسات أخرى وتشكك في صور مماثلة من الجنة والرغبات والسعادة (Hervieu، Viard، 1998) أو إعادة الميلاد (Kayser، 1990، 1993؛ Rautenberg et al.، 2000؛ Urbain، 2002). بعيدًا عن هذه التصفيات الخيالية والممتعة، في مؤتمر بعنوان "الضعف الحضري العالمي" الذي تم تقديمه بمبادرة من Grand Lyon في 23 أبريل 2009 في مدرسة Ecole Normale Supérieure في ليون، عرّف ميشيل لوسو الحملة بطريقة استفزازية واختزالية بأنها " مساحة ترفيهية لأكل الفضاء الحضريين "[1].

يواجه الباحث المنغمس في أدبيات المدينة انتشارًا دلاليًا. لتأهيل أشكال النمو، يتنافس زملاؤه في الإبداع، وخلق مفاهيم وافرة. رغبة في تجاوز الثنائي، الذي يُنظر إليه على أنه عفا عليه الزمن، أو عفا عليه الزمن، أو "مدينة–بلد"، أو "حضري–ريفي"، فإنهم يخترعون الفئة الهجينة "الضواحي" أو "الضواحي" بشكل أكثر حيادية. يتعامل آخرون مع "الفضاء الثالث". تناول اكتشاف إيمانويل جوزيف سييس ("الطبقة الثالثة") من زمن الثورة الفرنسية، مارتن فانير (2000) يثير ببراعة اهتمام هذا المصنف في رأس مقال يقترح إعادة استخدامه، في تكييف هذا الاسم الذي يعتبره مثمرًا. في الواقع، يستخدم المصطلح الذي استخدمه بالفعل جان فيارد (1990)، عالم الاجتماع للاستخدامات الجديدة، لتسمية المناطق المحمية الجديدة. استغل جيل كليمان (Gilles Clément 2004) أيضًا هذا المصطلح الذي يُلزم المرء بوضع نفسه في الزمان والمكان من خلال مراجعة المفاهيم المحفزة وإعادة النظر فيها من خلال التعامل مع "المشهد الثالث". حداثة المصطلحات لا تتوقف عند هذا الحد. سيكون لـ "بارا–أوربان" ساعة مجدها لتسمية ما لم يعد أو لم يعد جزءًا من المدينة. دائمًا لتأهيل هذه المساحات من التهجين، والتنوع، والتعقيد، "بين" و"المساحات الوسيطة" سيكون لها مؤيدوها.

[1] – **أنظر**: السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دارالمعارف، القاهرة.1985، ص ص.125-123
بيت هس، اليزابيث ماركسون، بيتر ستين، علم الاجتماع، تعريب محمدمصطفى الشعبيني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.1989، ص671

في الآونة الأخيرة، كان مفهوم "الامتداد الحضري"، وهو عرض تقديمي باللغة الإنجليزية لمفهومنا المتميز عن الامتداد، نجاحًا واضحًا. في عمله عن أزمة الضواحي، يستحضر جان مارك ستيبي (2002) مساحات "حدودية".

ما الذي يخفي هذا الإبداع المصطلحي؟ تتحدى هذه المرحلات والتراكبات المفاهيمية. لماذا هذا الانتشار للمصطلحات لوصف ما يحدث في ضواحي المدن؟ تم لعب جيل أول من المصطلحات حول "الضواحي" أو "الضواحي"[1]. صانعو المفاهيم كثيرون: على سبيل المثال، إيمانويل بونيراندي، وبيير أنطوان لانديل وإيمانويل رو (2003)، وإيف شالاس (2010)، وإريك تشارمز (2010)، وفرانسواز تشواي (1980، 1994)، وميشيل لوسو (2007)، وأوليفييه مونجين (2003)، فيليب بيرييه كورنيه (2002 أ، 2002 ب)، دينيس بومين (2006)، مارتن فانيير (2000)، هيرفي فييار–بارون (1996)، جان مارك ستيبي وإيرفي مارشال (2009)، جان لويس تيسييه (1992) ... هي بعض الأسماء في هذه المجرة من الباحثين الذين يحاولون فهم ما يحدث في ضواحي المدن. الأدب الفرانكفوني حول هذه القضايا هائل. يحتل الجغرافيون مكانًا مفضلاً هنا. يؤكد تييري باكوت (2000) هذا في مقدمته للمدينة والحضارة حيث ينتقل إلى أعمال شاملة في المناطق الحضرية. بشكل لا لبس فيه، يثير المؤلف مسألة المقاربة الفرنسية الفرنسية. بالاشتراك مع المخرجين المشاركين للكتاب، ميشيل لوسو وصوفي بودي–جيندروت (2000)، يعطي صوتًا لعدد من التخصصات التي تتعامل مع المناطق الحضرية. تنوع المظهر الذي يظهر مثير للإعجاب. بالإضافة إلى هذه المصطلحات التي تستحضر الأجهزة المكانية، فإن المصطلحات الأخرى تنظر في مسألة الوقت ومستقبل المدن: "موت المدينة"، "بعد المدينة"، "ما بعد الحضري"، هي بعض التعبيرات والمفاهيم التي تم حشدها لاستحضار الحديث الاتجاهات التطورية[2].

[1] - Richardson H, « Regional Economic : Location Theory, Urban Structure and Regional Change », WeidenfeldAnd Nicolson, London, 1969.p.170

[2]– فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، صص 53-352.

إلى جانب هذا المجال المحدد والمحدث من البحث الأكاديمي في جان مارك ستيبي وHervé Marchal's Treatise on the City (2009)، تتناول نواقل أخرى للتواصل مسألة كيفية نمو المدن. الصحافة هي وسيلة نقل قوية للمفاهيم التي اقترحها الباحثون. حول هذا الموضوع، مقال بشكل خاص هو التحفيز. عنوانها في شكل سؤال وتلاعب بالكلمات: "هل تعاني المناطق شبه الحضرية من الصحافة السيئة؟. إنه يعج بالمراجع الدقيقة المستعارة من فحص بعض خمسة عشر هيئة صحفية خلال الفترة 1995–2000. [1] اكتشفنا الاختراق في مصطلح شبه الحضرية في التسعينيات. قام المؤلفون بقراءة هذا المصطلح سياسيًا وجيو–أخلاقي، مما يدل على أن ما يسمى بالصحافة اليمينية واليسارية لا يجدون أنفسهم في مواجهة السؤال. تظهر الرسوم البيانية التي يقدمونها ظهور هذين المفهومين في مفردات المؤسسات الإخبارية الرئيسية. أجزاء من النصوص المقترحة لتوضيح نقد النزعة الريفية الجديدة، وإحداث عدم المساواة الاجتماعية–المكانية، والتأكيد على ظهور التمدن غير المستدام، وقضايا الحوكمة والتنظيم الإقليمي، تقدم أمثلة على الطريقة التي تقدم بها وسائل الإعلام تقريرًا عن هذه الأشكال، التي يصعب فهمها، من ازدواجية المدن[2].

12) خصوصية المدينة

نادرا ما كانت المدينة والطبيعة متلازمتين. يأتي مصطلح الغابة من المعنى اللاتيني foris خارج العلبة. إنه يدل على تفكك كائن الطبيعة وكائن المدينة. بعد ترك أسوارها، ضمت المدينة أجزاء من الطبيعة والغابات والمروج والأراضي القاحلة ... وتطرح قراءة قطعها المهضومة بشكل أو بآخر مشكلة حالة هذه الشوائب. ما هو الضعف الذي يمكن أن يكون؟ هل هذا هو عكس المدينة؟ هل هذا هو مدخل النظافة؟ هل هذا ضمان أكيد لقوة التحمل؟ هل هو رمز لخصوبة جديدة أم مصالحة؟ هل هو الوجه الواضح للمدينة؟[3]

---

[1] - Morris, R.N, « Urban Sociology », Frederick A. Preager, New York. 1968.pp.101- 102

[2]– محمود جاد، التضخم الحضري في البلاد النامية...، مصدر سابق، ص 22

[3] - See : -Nathan Keyfitz, « Increasing Movement and Ever-LargerCities », http://people.ne.mediaone.net/keyfitz/churchil.htm.1992.p.4.
-Myron J. Frankman, » Urbanization and Development in Latin America », http :vm1.mcgill.Ca/inmf/ http/mf/urban la.html.pp.1-2.

استحوذت المشاريع الحضرية على الطبيعة بطرق مختلفة.[1] هناك تاريخ جيولوجي للنباتات في المدينة حيث تشكل الحدائق والمساحات الزراعية والاستصلاح التلقائي للنباتات مكانًا لأنفسهم. في القرن التاسع عشر، نمت حركة حفظ الصحة، جنبًا إلى جنب مع التصنيع والتحضر. يُنظر إلى المتنزهات والحدائق على أنها بنية تحتية للنظافة العامة والأخلاق. تم تطوير المساحات الخضراء العامة في القرن العشرين داخل المدن. لإرضاء المستخدمين من جميع الأعمار، تدعم هذه الجزر الطبيعية الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية. اليوم، تهدف إدارتها إلى زيادة التنوع البيولوجي الحضري، والذي يتضمن الحفاظ على الأشجار الميتة والتجويف، وتطوير الغطاء النباتي على ضفاف الأنهار، والحفاظ على مروج القش. بالإضافة إلى ذلك، إذا تقدمت جبهة التحضر أحيانًا على حساب المناطق الزراعية، يمكن لصناع القرار أيضًا التعرف على الأبعاد البيئية والغذائية والمناظر الطبيعية والتراثية للزراعة واتخاذ جانب دمجها في الفضاء الحضري. أخيرًا، يمكن أن يستقر الغطاء النباتي في المساحات الخلالية. على سبيل المثال، تشكل حواف السكك الحديدية أو الطرق طرق دخول إلى المدينة لأنواع معينة. وبالمثل، على الرغم من الضغوط الحضرية القوية، يمكن تعزيز الحفاظ على العديد من أراضي التجديد العفوي من خلال مساهماتها البيئية والمناظر الطبيعية والترفيهية[2].

في فبراير 2013، في باريس، عقدت ندوة بعنوان الطبيعة الحضرية في المشروع. تم تنظيمه من قبل منسقي الحدائق والمهندسين المعماريين، وكان هدفه هو تقييم مجموعة المبادرات التي تهدف إلى التوفيق بين المدينة والطبيعة. من الملاحظات اللافتة للنظر انبهار الباحثين والممارسين الحضريين لأشكال جديدة من الزراعة والطبيعة في المدينة. تم الاقتراب من

[1] - GOG225, » World Cities : Definition of key words andConcept op, cit. p.2

[2] – السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري...، مصدرسابق، ص ص 88-87.

المخصصات والحدائق المشتركة من كل زاوية. الطبيعة، العلاقة الضعيفة للدراسات الحضرية، تعود بقوة في التفكير. تأثير الموضة، ذريعة، اتجاه ثقيل ودائم؟[1]

على أي حال، هذه الطبيعة الخلالية في المدينة تعقد الأنماط الموجودة. إلى جانب مفاهيم الإطار الأخضر والأزرق،[2] فإنه يجعل التحليلات بعبارات مفرطة في التبسيط للأزواج عفا عليها الزمن. ثم تلعب المدينة أكثر من لعبة مزدوجة! [3]

[1]- جيرالد بريز، مجتمع المدينة في السبلاد النامية ، ترجمة محمدالجوهري، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة. 1972، ص 246.

[2]– فيليب هاوزر، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، في:محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفيوالحضري، دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة. 1979، صص 91–119.

[3]– فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، صمن 6–7.

الفصل الثالث

الظاهرة الحضرية في التراث السوسيولوجي

مدخل :

لقد حظيت الظاهرة الحضرية باهتمام بالغ الأهمية من طرف الرواد الأوائل لعلم الاجتماع الذين جعلوا من إشكالية التحضر والحضرية وما يرتبط بهما من إشكاليات أحد المواضيع الأساسية التي اشتغلوا عليها، ومن خلال المحال الحضري وما يزخر به من تفاعلات باعتباره مختبرا غنيا بالظواهر الاجتماعية، استطاع علماء اجتماع القرنين 18 و19 (ماركس–دور كليم–ماكس فيبر – زيمل ورواد مدرسة شيكاغو الأوائل...) صياغة مفاهيم وبناء قوانين نظرية واختيار فرضيات سوسيولوجية ومن أجل فهم كل النتائج المترتبة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي عرفتها مجتمعاتهم إبان المرحلة التاريخية، التي عايشوها ومن أجل فهم كذلك العديد من الظواهر والأفعال الاجتماعية والسلوكات الفردية داخل الوسط الحضري[1]

كما يعد المفكر العربي ابن خلدون من أوائل المفكرين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة النمو الحضري، فاهتم في مقدمته الشهيرة بمعالم نشأة المدن والظواهر المرتبطة بها، وكتب في هذا الموضوع بشيء من التفضيل في الباب الرابع الذي كان عنوانه (في بلدان والأمصار وسائر العمران، وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق)[2]

[1]SOCIOLOGIEIBNTOFAIL/posts
[2]http://www.m.alhewar.org2

1-الظاهرة الحضرية عند ابن خلدون :

يعتبر ابن خلدون من المفكرين العرب الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية، واعتبروا المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم، وهكذا يرى هذا العلامة أن الإنسان حضري بطبعه، وان المدنية هي نتاج تواجد لأعداد السكان ضمن علاقات اجتماعية، كما يعتبر أن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها ابن خلدون هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوز مستواهم المعيشي ورخائهم مستوى مدينة ذات حجم سكاني أقل وبالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة والملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية. فابن خلدون يركز على الحجم والقوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو والتنمية، هذه المقولات المشهورة لابن خلدون هي المبادئ الأساسية التي اعتمدها في إبراز التباين بين مختلف مراحل تطور المدن والذي يمر عبر سلسلة هرمية

و المستوى الحضاري للمدن الصغيرة والتجمعات السكانية الكبيرة وبين العاصمة ومدن الأقاليم المختلفة، ويمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية فيما يلي :

يقيم ابن خلدون علاقة ارتباطية بين البيئة الحضرية والبيئة الاجتماعية، وبالتالي فإن التنمية الحضرية تنعكس حتما على التنمية الاجتماعية. إن البيئة الحضرية ترتبط أيضا بالوضعية الاقتصادية والتقدم المعرفي والتكنولوجي.

لقد أقام ابن خلدون علاقة سببية بين الفعل الحضري والفعل الاجتماعي منذ القرن الرابع عشرالتأكيد عليها المفكر الفرنسي هنري لوفافر ((H.Lefevre) حيث يقول "**أن المدينة هي توطين مجتمع بثقافته ومؤسساته وقيمه وبنيته الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية والتي تشكل في نهاية الأمر البنية الاجتماعية بمفهومها الواسع**"

و في سياق آخر يرى ابن خلدون ان المدينة هي فعل سياسي بالأساس لأنها من إنتاج الطبقة الحاكمة وترتبط حياة المدينة بحياتها (المملكة).

كما تحدث ابن خلدون عن القواعد العمرانية للتعمير أو لقيام المدينة وهي :

- اختيار الموقع الدفاعي الجيد.
- اختيار موضع ذو مناخ ملائم للحياة.
- قرب الموضع من مصادر المياه والأراضي الفلاحية.

و في الحقيقة يرجع الفضل لابن خلدون في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية على اعتبار أنه تحدث عن المدينة في إطارها الإقليمي ولم حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من سبعة قرون ضرورة التكامل بين الرؤية الإقليمية والرؤية الحضرية (التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري).

كما يرجع إليه الفضل أيضا في تحليله للظاهرة العمرانية من خلال البعد التاريخي وتطورها العمراني السوسيولوجي وأخيرا يربط ابن خلدون المدينة بالريف عبر عدة أبعاد تاريخية واجتماعية واقتصادية جديرة بالاهتمام والدراسة[1]

إن كل قسم وفصل من مقدمة ابن خلدون مخصص لدراسة محور معين، يرى عبد الغني مغربي) أن الفصل الرابع مخصص "لدراسة الاجتماع الحضري، ففيه يبحث في مختلف ظاهرات العمران الحضري ويدرس على وجه الخصوص الواقعات المتعلقة بالمدينة وفيه يتطرق لدراسة مفهوم التحضر من جميع جوانبه ويتصدى لتحليله تحليلا مفصلا، وهو ينطوي على عروض دقيقة حول المدن".

رغم عدم خروج ابن خلدون عن أطر التفكير التي كانت سائدة في وقته واستعماله لكثير من المصطلحات والمفاهيم المتضمنة في الفكر الإسلامي، وبعض المناهج المستعملة في العلوم الإسلامية وعلى رأسها أصول الفقه الذي يطلق عليه الجابري مصطلح "المنهجية الإسلامية" إلا أن دراسة حول المدن والتحضر خاصة في الفصل الرابع لم تأت طوباوية مثالية كدراسة الفرابي أو دراسة فقهية محظة كما كان يفرضها الفقهاء أبواب وفصول في مصنفاتهم، بل لو

[1] www.univ_chlef.dz.eds.article.dn4

اعتمد عليها لما كانفي ذلك نتيجة ترجى نظرا لحالة الفقه والعلوم الإسلامية بصفة عامة في وقته.

لقد ركز ابن خلدون من خلال الفصل الرابع على نشأة المدن والشروط الموضوعية لتخطيطها وأهم الفروقات الموجودة بينها، كما استعمل طريقة المقارنة للنظر في ظاهرة التمدن وكثرة المدن بين المشرق والمغرب والتي أرجعها إلى أسباب موضوعية بخلاف المؤرخين الذين أرجعوا ذلك إلى أسباب ميتافيزيقية خرافية بعيدة عن الصحة والعقل[1]

و يرى ابن خلدون أن المباني التي كانت تختطها العرب كان يسرع إليها الخراب لما كانوا عليه من البداوة ولعدم اختيارهم في اختطاط المدن من مكان وطيب الهواء والمياه والمزارع والمراعي، فكانوا يراعون مراعي إبلهم خاصة، فاختاروا الأماكن القريبة من النهر، كما فعلوا لما اختطوا الكوفة والبصرة والقيروان[2]

- **المسألة الحضرية عند رواد المدارس الغربية :**

لقد كان وراء اهتمام رواد علم الاجتماع الأوائل بالظاهرة الحضرية عدة عوامل أهمها: طبيعة المرحلة التاريخية التي زامنوها والتي عرفت جملة من التحولات الكبيرة في تاريخ مجتمعاتهم إبان الثورات التي عرفتها أوربا أنذاك، بداية من الثورة السياسية (فرنسا) والثورة الفكرية الثقافية ألمانيا إلى الثورة الصناعية(إنجلترا)، وقد كان من نتائج هذه الأخيرة حدوث العديد من التحولات كانت المدينة مسرحا لها حيث تغيرت أنماط الحياة وتضخمت المدن وانتشرت حركة تمدين وصاحبها انتشار حركة تصنيع كبرى وبروز ظواهر اجتماعية جديدة بالمدن وارتفاع نسبة الهجرة كل هذه التغيرات والتحولات كانت من بين الأسباب التي جعلت رواد علم الاجتماع الأوائل يوجهون اهتمامهم بالظاهرة الحضرية أنذاك [3]

---

[1] بشير طلحة، البني التقليدية وعلاقتها بالتقسيم الاجتماعي للمجال الحضري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 2005 ، ص44-

[2] ألبير نصري نادر، من مقدمة ابن خلدون، دار المشرق بيروت سنة 1967، ص47.

[3] http://m.facebook.com/sociologieibntofail

2-كارل ماركس والتحليل المادي التاريخي للظاهرة الحضرية :

في تناولهما لأهم المراحل الكبرى التي مرت بها المجتمعات البشرية في تطورها التاريخي حول كل منكارل ماركس وفريديريك إنجلز من خلال تحليلهما المادي التاريخي والمادي الجدلي لتطور أنماط الإنتاج في المراحل الخمس، التطرق إلى مسألة العلاقة بين المدينة والبادية إدماجهما للبعد الحضري لدراستهما لأهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها أوربا في بداية القرن 19.

وقبل ماركس نجد في هذا الإطار مساهمة ف. إنجلز (1820-1895) خاصة في كتابه "حالة الطبقات العامة في إنجلترا" والذي خصص فيه فصلا للمدينة عنونها . بـ "المدن الكبرى" وتحدث فيه عن المشاكل التي صاحبت ارتفاع وتيرة التحضر، كما تطرق إلى مسألة النمو الحضري العشوائي الناجم عن الطريقة تخفي بها البلدان المتقدمة والمصنعة الوجه الآخر لتقدمها الصناعي، وتطرق فيه كذلك إلى أزمة السكن وانتشار الأحياء الهامشية المجاورة للأحياء الراقية ووجه انتقادا لاذعا للتطور الرأسمالي فيبعض المدن الكبرى (لندن)، واعتبر أن أزمة السكن الانشغال الذي تتعرض له الفئات المقصية اجتماعيا

القاطنة بالأحياء الهامشية هو مؤشر أساسي للإحتكار والاستغلال الرأسمالي... وبذلك فإن أحسن وسيلة للقضاء على هذه الأزمة هي القضاء بشكل نهائي على الاحتكار والاستغلال الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة.

وفي كتابهما المعنون بـ "**الإيديولوجيا الألمانية**" نجد ماركس وإنجلز يتطرقان للمسألة الحضرية من خلال حديثهما عن ظاهرة تقسيم العمل التي فرقت بين المدينة والبادية "إن تقسيم العمل داخل أمة ما يفترض" أولاً تقسيم العمل إلى عمل صناعي وتجاري من جهة وعمل فلاحي من جهة أخرى، ومن ثم التفريق بين البادية والمدينة وتعارض مصالحهما[1]

[1] مرجع سابق http://m.facebook.com

- المدينة عند إيميل دوركايم كمجتمع التضامن الحضري:

رغم كون الأب الروحي للسوسيولوجيا لم يخلف لنا تعريفا محددا للمدينة فإنه تطرق للظاهرة الحضرية من خلال اهتمامه هو الآخر لمسألة تقسيم العمل في أطروحته التي تحمل عنوان "في تقسيم العمل الاجتماعي" وفي هذا الكتاب إلتقى دوركايم بالمدينة وذلك من خلال سعيه تفسير عملية الانتقال من مجتمعات التضامن الآلي إلى مجتمعات التضامن العضوي، هذا الانتقال يحث حسب دوركايم بالارتفاع التدريجي في الكثافة المادية (الديموغرافية) في المجتمع، والتي تهيئ وتنتج بدورها ارتفاع الكثافة الروحية فيه، وأهم ما يميز البادية عن المدينة عند دروكايم هو سيادة التضامن الآلي المبني على التشابه على كافة المستويات (العقلية والمهنية) على أن البادية والمجتمعات التقليدية التي لا تعرف تقسيما للعمل أو تعرف التقسيم البسيط المبني على الجنس ولا يتمتع فبها بأية شخصية مستقلة لأنه يتشابه مع الآخرين، ويتصرف وفقا للأعراف والعادات السائدة والمتوارثة، إنها مجتمعات تجزيئية أو مجتمعات للتضامن الآلي، تا الثانية، أي المدينة فيطغى عليها التضامن العضوي، القائم بين أفرادها المختلفون مع بعضهم البعض، لأن الفرد في المدينة رغم كونه يصبح أكثر حدية على المستوى الشخصي، فإن ظاهرة تقسيم العمل تجعله في حاجة إلى لآخرين، ومن هنا فإن التضامن هنا يتم عن طريق الاختلاف وذلك ما يسميه دوركايم بالتضامن العضوي.

و يعتبر دوركايم المدينة مجالا لتكدس أعداد كبيرة من الناس في رقعة أرضية صغيرة مجالا يتميز بالكثافة المادية (الديموغرافية) المرتفعة التي تنعكس على الكثافة الروحية للمدينة، وكما يتميز بغياب التنظيم الاجتماعي التجزيئي، لأن المدن تنتج دائما الحاجة التي تدفع الأفراد إلى البقاء دوما في اتصال حميمي مع بعضهم البعض، كما تتميز كذلك بسرعة وانتشار المواصلات والإتصال والتجهيزات[1]

[1] مرجع سابق http : //m.facebook.com

3- الحياة الحضرية عند ماكس فيبر :

ظهر أول عمل لدراسة الحياة الحضرية عام 1905 وتمثل في كتاب ماكس فيبر "المدينة the city وقد عالج فيبر موضوعا جديدا عليه وتناوله بطريقة غير تقليدية، تختلف كثيرا عن الكتابات السابقة عليه التي عالجت هذا الموضوع[1]

لقد انتهج فيبر في معالجته للمدينة منهجا يختلف تماما عن ذلك الذي تبنته الدراسات السابقة، فلم يكتب من خلال أعمال تونيز ودوركايم وغيرهم من علماء الاجتماع المعاصرين له الذين تناولوا تحليل أثر العوامل الحضرية في بعض جوانب الحياة الاجتماعية.

ومع ذلك فشلت تحليلاتهما في تقديم صياغة نظرية متكاملة خاصة بالحياة الحضرية في ذاتها، أما فيبر فقد حاول أن يحقق هدفا مختلفا عنذلك تماما، فهو لم يصف أثر المدينة في خلق الشعور بالعزلة والفقدان عند سكانها، ولكنه بحث عن الظروف التي تجعل دور المدينة إيجابيا وابتكاريا في الحياة العامة للإنسان.

و حينما بحث عن المدن في الماضي بدلا من الحاضر، كان ذلك في الحقيقة يمثل محور النقد الذي قدمه فيبر للحياة الحضرية الحديثة، أما الأسباب التي دفعت فيبر إلى الإلتفات للمدن القديمة فهي معقدة متداخلة وتعتمد إلى حد ما على تعريفه للمدينة وعلى تصوره لكيفية استكشاف هذا التعريف[2]

ويبدو تعريف فيبر للمدينة واضحا، إذا حددنا ما نقصده بمصطلح وثيق الصلة به هو الكوزموبوليثانية Cosmopolitan، وذلك لأنه من الممكن أن نطلق على منطقة للحياة البشرية أنها كذلك، إذا ظهرت فيها أساليب متنوعة للحياة جنبا إلى جنب مع وجود أفراد ذوي اتجاهات مختلفة، وقد ترجم فيبرهذا التعريف في وصفه لطبيعة المدينة ذاتها، إن المدينة هي ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد، وحينما نعرف المدينة لا نقصد بذلك وصف أسلوب واحد للحياة ولكننا نصف مجموعة بناءات اجتماعية

[1] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري.

[2] المرجع نفسه ، ص32.

يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة، فكأن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد، وهي بذلك وسيلة التعبير التاريخي[1]

إن "**النظرية العقلانية**" لفيبر عن المجتمع هي نتاج للتاريخ، أي نتاج الخبرة الحقيقية للناس ومستندة إلى فروض أو أبنية فرضية تنتمي إلى بعض المفكرين.

ولقد استعان فيبر بهذه الطريقة في دراسته لمدن العصور الوسطى والمدن الإيطالية الأخرى في أوائل عصر النهضة، وانتهى إلى أن هذه المدن تمثل نموذج الظروف الملائمة لبناء المدينة التي تسود فيها أساليب متنوعة للحياة الحضرية، كما أن هذه المدن تتميز بأنها أكثر ثراءا من المدن التي توجد في العصر الحديث [2]

4-حياة المدينة عند جورج زيمل : G.Simmel

لقد كان زيمل أحد تلاميذ ماكس فيبر الذين اعترفوا بالمكانة الكبرى لأعماله ومع أن زيمل يتفق مع فيبر وفي بعض الآراء إلا أنه يعارضه في تصوره لنشأة المدن، كما أنه يرى أن الصور الحضرية لا توجد في العصر الحديث تشير إلى إمكانية ظهور حياة حضرية جديدة ومعقدة ويعتقد زيمل أيضا أنه يمكن وصف المدن بالاعتماد على النماذج المثالية، لكن عناصر هذا الوصف يجب أن تكون سيكولوجية أكثر منها بنائية، ذلك أن الإنسان في المدينة يشعر بأنه يعيش حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها هذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية،الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبيئته وبين البيئة عموما علاقات جزئية وانفصالية، وتعتبر البيروقراطية والإدارة واقتصاد السوق الميكانيزمات التي تلجأ إليها الحياة الحضرية لكي تواجه حالة التفكك النفسي هذه وهكذا يمكن القول أن زيمل انتهى إلى صورة للحياة الحضرية تشبه إلى حد كبير تلك الصورة التي قدمها فيبر لخصائص المدينة الحديثة،

[1] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص34-

لكنه أي زيمل اعتقد أن سمات الحياة الحضرية اللاشخصية والاضطراب والبيروقراطية وانعدام المواجهة المباشرة والعمليات العقلية لاقتصاد السوق هي نتاج ظروف حضرية ذات طبيعة نفسية اجتماعية، بينما ذهب فيبر إلى أنها ظهرت بتأثير قوى اقتصادية وغير اقتصادية متضمنة في الرأسمالية.

و يعتقد زيمل أيضا أن الحياة في الحضر تزود الأفراد بميكانيزمات دفاعية "فعلى الفرد أن يحرر نفسه أو يفصل بين الروح والعقل"

إذ أن انعدام العاطفة والعلاقات الوظيفية في المدينة تمثل قوى دافعة للانسان لكي يتحرر من دائرة الأفكار الروتينية ويحاول أن يعيش بعيدا عن هذه الحالات النفسية، والواقع أن زيمل استطاع أن يصور جوانب كثيرة للحياة في المدن الحديثة وذلك بدلاً من الإغراق في الماضي أو تأمل المستقبل تأملاً يوتوبيا[1]

5- أسلوب حياة المدينة عند لويس ويرث :

من أهم رواد المدرسة الأمريكية، مدرسة شيكاغو –لويس ويرث– الذي يعرف المدينة في مقاله الكلاسيكي عن "التحضر كأسلوب للحياة" بأنها محل سكن دائم، كثيف وكبير نسبيا لأناس متقاربين اجتماعيا، ويترتب على هذه الخصائص الأساسية ملامح هامة يترتب عليها مثلا:

اختفاء روابط القرابة والجوار والمشاعر التي تنشأ . من المعيشة فيها لأجيال عدة والتي تتميز بها الحياة في الريف أو على الأقل تضاؤل أهميتها وينتج عن هذه في رأيه أن تحل المنافسة محل التعاون وتختفي الضوابط التقليدية ويظهر بدلاً منها وسائل الضبط الرسمية.

و أيا كان نمط التعامل الذي يشيع في المدينة، فليس هو العلاقات الوثيقة التي تسمح للفرد أن يتعامل مع الآخرين كشخص كامل، وإنما في أدوار محدودة غير مرتبطة بالضرورة ومن ثم فإن الحياة في المدينة تؤدي إلى شيوع الفصام.

[1] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص34-35.

و تهمنا في دراسة ويرث أربع نتائج هامة :

الأولى : أن التحضر، ظهور المدن أو نموها يجتذب مهاجرين من مختلف بقاع المجتمع أو الأرض، مختلفين ولكن متكاملين ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وليسوا متشابهين أو متجانسين.

الثانية : أن المهاجرين من الريف يواجهون في المدينة حضارة متقدمة طاغية تضطرهم إلى التخلي عن حضارتهم وقيمهم وأساليب سلوكهم الموروثة، وتمثل الحضارة الجديدة أو العودة من حيث أتو أو الضياع، وأنهم لا يجدون في المدينة من يحميهم من سطوتها وبطشها، وفي هذا يقول "لويس ويرث" أن التحضر لم يعد يعني مجرد عملية تجتذب فيها أناس إلى مكان يسمى مدينة ويدبحون في نظام الحياة فيها ولكنه يشير أيضا إلى التأكيد المضطر للخصائص المميزة للون الحياة الذي يرتبط بنمو المدينة...، ولهذا فإن أهم ما يسترعي إهتمامه في المدينة قدرتها على تشكيل الحياة والأحياء فيها في الصورة الحضرية

و هو يرى فيها المدينة بوتقة تنصهر فيها الأجناس والشعوب والحضارات ومكان تظهر فيه أصناف بيولوجية وحضارية جديدة.

الثالثة : أن الحضري أو بعبارة أدق، ساكن المدينة يحقق ذاته وينمي شخصيته ويكسب مركزا ويمارس مختلف الأنشطة التي تكون في مجموعها حياته كلها من خلال المنظمات الاختيارية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو تعليمية أو دينية أو ترويحية أو ثقافية أو غيرها.

الرابعة : إن المدينة تفتح العالم على المهاجرين من الريف وتزيد من علمهم به وتغير نظرتهم إليه بذلك تخلصهم من الاتجاهات التي ورثوها، المحافظة والقدرية والتواكل وغيرها[1]

هذا بالإضافة إلى اتساقه بخصائص معينة تحدد حجمه وكثافته السكانية واتسامه بعدم التجانس بين فئاته، كما أن ويرث ينظر إلى المدينة باعتبارها وحدة اجتماعية متميزة من حيث أنماطها واتساقها التي لا تتوفر إلا في المدن، ومن ثم يؤكد على أهمية جعلها موضوعا خاصا لعلم خاص هو علم الاجتماع الحضري.

[1]غريب محمد سيد احمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: سنة 2006، ص46-47.

و قد أكد ويرث على أعمال كل من "ماكس فيبر وجورج زيمل" و"بارك" وناقش الحاجة لإيضاح مفهوم المدينة كقوة اجتماعية تسهم في تطوير المعرفة الثابتة التي تساعد على صياغة علم الاجتماع الحضري[1]

6- المدينة عند روبرت بارك :

إن الدفعة الحقيقية لعلم الاجتماع الحضري جاءت على يد روبرت بارك في مقاله "المدينة" الذي بشر فيه بأفق جديد، وقد جاء هذا المقال في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1915 في الوقت الذي لم تكن المدينة قد نالت ما تستحقه من اهتمام علماء الاجتماع إلا بالقدر البسيط الاجتماع في حد ذاته لم يكن قد استقرت معالمه ووضحت تخصصاته.

و بعد عام 1925 بمثابة التحول في تاريخ هذا العلم إذ نشر روبرت بارك مقاله السابق مع بعض الإضافات في كتاب صغير بعنوان "المدينة"، وفي العام الثاني نشر بالاشتراك مع صديقه أرنست برجس كتابا اشتمل على عدد من المقالات حمل اسم "المجتمع الحضري".

لقد قرر بارك أن الحضرية تنتج طرقا جديدة للحياة ونماذج جديدة من الأفراد، وأن علماء الاجتماع أن يكتشفوا هذه الأشكال الجديدة من مدهم بنفس الطريقة التي درس بها علماء الأنتروبولوجيا القبائل البدائية[2].

هذا وتظهر ضخامة الانتاجات السوسيولوجية التي ألفها بارك حول مجموعة من الظواهر الحضرية كالهجرة والتفكك العائلي والسكان المشردون وعصابات الأحداث المجنحين والخيتو والانتحار ومناطق السكن الفقيرة والغنية ومناطق الجنوح القوي والصراعات الإثنية .....[3]

كل هذه الظواهر الاجتماعية التي صاحبت التوسع الحضري الذي عرفته مدينة شيكاغو بفعل التوسع الحضري تطرق إليها بارك بالدراسة والتحليل وفق منظور إيكولوجي ينطلق من

---

[1] فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1997، ص5.

[2] غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص20.

[3] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، سنة 2006، من 15.

تفسيره لها من التفاعل الحاصل بين المجال الحضري بكل ما يزخر به من خصوصيات وأنماط وقيم وبين الإنسان وما من مواقف وتمثلات.

انطلاقا من الايكولوجيا الانسانية، اعتبر بارك أن دراسة الإنسان ينبغي التفاعلات بينه وبين الوسط الطبيعي والجغرافي الذي ينتمي إليه، معتبرا بذلك المدينة الإيكولوجي مجالاً غنيا بالتفاعلات والديناميكيات الاجتماعية، أو بلغة بارك نفسها أن المدينة هي مختبر اجتماعي لتحليل وفهم كل الظواهر الحضرية.

وم في إطار حديث بارك على ظاهرة الهجرة الإنسانية والتحضر، اعتبر أن هجرة الفلاح إلى المدينة هي ظاهرة تاريخية وعملية دائمة لا يمكنها أن تتوقف ولكنها تتحول مشكلة اجتماعية عندما. يتم السعي إلى حلها عن طريق الإدماج الحضري أو ما يسميه بارك بعملية الانصهار، لأن الثقافة التي يحملها المهاجر القروي التي تتميز بهيمنة الأعراف والتقاليد الجامدة عليها، تختلف عن الثقافة الحضرية التي تتميز بسيادة الفردانية والرأي العام والقانون الوضعي.

هكذا يمكن القول بأن أهم ما ميز بارك في دراسته لكل الظواهر الاجتماعية الحضرية هو هيمنة البعد والإيكولوجي عليه في تناوله لهذه الظواهر، معتبرا المدينة بحالاً خصبا ومختبرا اجتماعيا لدراستها، وقد قال بارك مخاطبا طلابه "أرجعوا كل علاقة اجتماعية إلى علاقة محالية، وعندئذ يمكنكم أن تطبقوا على العلاقات بين الناس المنطق الأساسي للعلوم الفيزيائية

7- سوسيولوجية الحياة والتفاعل الإنساني عند فرديناند تويتر :

اهتم تويتر في كتابه المشهور "الجماعة والمجتمع" community and society بتقسيم العلاقات الاجتماعية إلى نوعين يعتمدان على نموذجين من الإرادة، فالصنف الأول يتضمن الإرادة العقليةRational will، أما الصنف الثاني فيتضمن الإرادة الطبيعية natural will ويرى تويتر أن النوع الأول تتميز علاقاته بالتعاقدية والنفعية والضبط الرسمي الذي يفرض على الأفراد من الخارج وليس من داخل الجماعات الأولية كما هو الحال في مجتمع المدينة،

أما النوع الثاني فتتميز علاقاته بالصممية والخصوصية، أي أن لها أمورها المشتركة التي قد لا تسمح للآخرين بالاطلاع عليها أو مشاركتها، كما أنها تتميز بالعيش سوية بوجود العاطفة بين أعضائها ومن أمثلته العلاقات بين أفراد الأسرة والقبيلة والمجتمع الريفي، حيث تكون قواعد الضبط فيها مطاعة عن رغبة وبشكل دقيقو بسبب وجود هذا التصنيف في الحياة الاجتماعية يضع تويتر نوعين من الضوابط الاجتماعية الأولى ذات صفة تعاقدية تسيطر على حياة المجتمع في المدينة والثانية ضوابط ذات صفة عائلية روحية تسيطر على حياة الجماعة[1]

من هذا المنطلق يمكن القول ان علم الاجتماع الحضري يدين في نشأته الأولى لأعمال عدد من رواد علم الاجتماع بداية بابن خلدون الذي تناول أصول المجتمعات وتصنيفها إلى رواد علم الاجتماع في أوربا بصفة خاصة (فرنسا وألمانيا) وأعمال المدرسة الأمريكية (شيكاغو) ممن استجابوا للتحول الحضري الكبير الذي عايشوه فانطلقوا بجهودهم في محاولة لإيجاد فهم دقيق لأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر ولقد كانت أعمالهم تمثل الأسس الفلسفية الأولى التي استندت إليها نشأة علم الاجتماع الحضري، ولا تزال تصوراتهم وتحليلاتهم رغم أنها توصف بالكلاسيكية تمثل تأثيرا هاما على الكثير من الأعمال المعاصرة في هذا المجال.

و رغم أن معظم رواد علم الاجتماع الحضري باختلاف مشاربهم، قد طبعوا الحياة الحضرية بطابع أن المدينة تمثل تهديدا للقيم الإنسانية التي ظلت باقية لفترات طويلة إلا أن إسهاماتهم أثبتت أن الموضوع الملائم للدراسات الاجتماعية من خلال طريقة الحياة فيها وتحليل الفروق الريفية الحضرية واعتمادهم على المنهج المقارن في دراسة المدن لإظهار الخصائص المميزة لكل بنية حضرية...

كل هذه الدراسات انعكست آثارها على العديد من الأعمال اللاحقة التي ظهرت فيما بعد في مجال الدراسات الحضرية.

---

[1] www://uobabylon.edu.iq

الفصل الرابع

خصائص ومميزات الإرث النظري

السوسيولوجي الحضري

مدخل :

يتم تعريف العلم في المقام الأول من خلال وجود موضوعه النظري الخاص، والذي نشأ بحد ذاته بسبب الحاجة الاجتماعية لمعرفة جزء من الملموس الحقيقي.

يتشكل الهدف العلمي من النظام من الكل المفاهيمي الذي تم إنشاؤه لمراعاة مجموعة من الأشياء الحقيقية التي من المفترض أن يحللها العلم. يمكن للمرء أيضًا أن يتصور تطبيق العلم على مجال محدد للواقع: هذا تخصص في النشاط النظري. ومع ذلك، إذا لم يكن للعلم، العام أو الخاص، موضوع نظري مناسب أو كائن حقيقي محدد، فإنه لا يوجد كعلم. ومع ذلك، يمكن أن توجد مؤسسيًا، بقدر ما يتم الاعتراف بها اجتماعيًا كمنتج للمعرفة.

ومع ذلك، إذا لم يكن لها خصوصية بخلاف المؤسساتية، فذلك لأنها لا تنتج المعرفة ولكن سوء الفهم أو المعرفة في غير محلها، أي تأثيرها على الأشياء النظرية المتميزة عن تلك التي تقول إنها تراها. هذا النشاط ليس نظريًا ولكنه أيديولوجي. كل العلوم تختلط بنسب متفاوتة حسب الظروف والأيديولوجيا والنظرية. في بعض الأحيان يتم منح نشاط أيديولوجي، من أجل إضفاء الشرعية عليه، التكريس المؤسسي للعلم. تنشأ المعرفة النظرية القليلة التي تم إنتاجها في هذا المجال على الرغم من النير الإيديولوجي المستقر اجتماعياً. علم الاجتماع الحضري هو أيديولوجيا. لا يزال من الضروري إثباتها وتحديد هذه الأيديولوجية ووصف الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها.

1. أخطاء الرائد:

مساعدة اجتماعية

إلى التكنولوجيا

دعونا أولاً نتذكر بسرعة السمات المميزة لشخصيتنا، كما كان موجودًا تاريخيًا.

إذا كانت تحليلات التصنيع، من ماركس إلى دوركهايم ويبر، تعتبر الحقيقة الحضرية وتصر على دور المدن (لا سيما ويبر في الاقتصاد والمجتمع)، فإن تأكيد النظرية الاجتماعية الخاصة بالمدينة اكتسب قوة مع مدرسة شيكاغو خاصة بعد نشر كتاب بارك وبورجيس وماكينزي "المدينة" عام 1925. تم عرض جميع التطورات المستقبلية لنظامنا في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب[1].

يرى روبرت إي بارك في المدينة المجتمع الجديد، والمختبر الذي يقدم لعلم الاجتماع مجموعة كاملة من الظواهر الاجتماعية الجديدة، ولا سيما المشاكل المرتبطة بتكامل وتماسك التكوين الاجتماعي الذي يمر بمعدل هائل من التغيير ؛ إنه ينذر بموضوع الثقافة الحضرية، التي تبناها وطورها ويرث، ستكون إحدى ركائز علم الاجتماع الحضري والفطيرة الكريمية للخطابات حول التغيير الاجتماعي.

يؤسس إرنست و. الفضاء، وبالتالي للمدينة، على بنية اجتماعية معينة. المدينة، نتاج المجتمع، هنا توجه هو أساس كل التيار التاريخي في علم الاجتماع الحضري في الولايات المتحدة، مع Mumford، Sjoberg، Firey، Form، إلخ، والذي مارس جاذبية خاصة على الأوروبيين. علماء الاجتماع وخاصة الفرنسيين (Chevalier)، (Lefebvre)[2].

[1]- على الجرباوى، نقد المفهوم الغربي للتحديث، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 14، العدد، 4، الكويت.1986. ص ص 39-40

[2] « Cinq millénaires de croissance urbaine », pp. 17-60, *in* : Sachs I., dir., *Quelles villes pour quel développement ?*, Paris, Presses universitaires de France. 1996,

يعامل R.D. McKenzie المدينة كنظام بيئي ويحاول تهيئة الظروف لعملها ككائن حي، في حركة فكرية موازية لحركة Malinowski، في قاعدة الوظيفية. بتوسيع ماكنزي، سوف ينظم هاولي أسس هذا المنظور الذي يتجاوز العلاقة بالفضاء ويعتبر المجتمع بمثابة التعبير التدريجي للمجتمعات البشرية المحددة مكانيًا. طور دنكان لاحقًا مفهوم المركب البيئي وهو أيضًا، في الواقع، نظرية لتنظيم وتغيير النظام الاجتماعي للمجتمع من تفاعل العناصر الأربعة التي يتكون منها: البيئة، والسكان، والتكنولوجيا، والاجتماعية. منظمة[1].

نظام ثقافي محدد، منتج للمعايير والقيم الجديدة التي تميز المجتمعات الحديثة ؛ مساحة شكلتها تحولات الهيكل الاجتماعي والاقتصادي ؛ التوازن الذاتي للكائن البيئي لتلبية الاحتياجات الجديدة التي نشأت في باطنه أو مستحثة من الخارج، هذه هي محاور التعريف النظري الذي تم تشكيل علم الاجتماع الحضري حوله.

إلى جانب ذلك، تركز التحليلات الأخرى على كائنات حقيقية من منظور نظري يشير إلى واحد أو آخر من وجهات النظر الثلاثة المدرجة. على سبيل المثال، تم دمج تحليل عدم التنظيم الاجتماعي الحضري، ولا سيما في علم الأمراض الشخصي والتهميش، في تقليد علم الاجتماع الحضري بقدر ما يقبل المرء وجود ثقافة حضرية ناتجة عن كثافة السكان وعدم تجانسهم، والتي تحدد فقدان التضامن الميكانيكي أو اختفاء المجتمع، ونتيجة لذلك، نسبة عالية من الفوضى الاجتماعية[2].

من ناحية أخرى، فإن الدراسات المجتمعية، التي غالبًا ما يتم الخلط بينها وبين علم الاجتماع الحضري، تمكنت من تأكيد استقلاليتها، إما من خلال استدعاء ارتباطها بالتقاليد الأنثروبولوجية (الدراسة الشاملة لعالم اجتماعي مصغر)، أو من خلال التخصص أكثر وأكثر في شبكات القوة والتأثير الموجودة في إدارة النظام المحلي، والتي يمكن ملاحظتها

[1] - Robinso Rojas, » Modernization Theory and The Laws of Social change », http://www.rrojasdtabank.org/copita 18.htm.pp.1-5.
[2] Ibid.,.pp.1-5.

بسهولة أكبر من المجتمع العالمي. من الواضح، في الواقع، أن الفكرة المركزية في هذه الحالة ليست فكرة المجتمع المديني، بل المجتمع، كنظام مغلق للعلاقات الاجتماعية. تم العثور على مفهوم المجتمع أيضًا فيما يتعلق بالمجموعات التي لا يكون تعريفها مكانيًا، سواء كانت مؤسسات صناعية أو منظمات (مثل مهنة أو مؤسسة اجتماعية). ومع ذلك، هناك مجتمعات يبدو أن حدودها تتطابق مع تلك الخاصة بوحدات مكانية معينة، أو وحدات سكنية بشكل ملموس. المشكلة المطروحة على هذا النحو هي وجود بيئات حضرية محددة اجتماعيًا أو أحياء أو ضواحي اعتمادًا على الحالة، والتي يمكن أن تنشئ استقلالية نظرية تركز على تحليلها[1].

من الناحية المؤسسية، كان لعلم الاجتماع الحضري حقبتان ذهبيتان في الولايات المتحدة: 1) فترة ما بين الحربين، مع الدراسة (بقيادة مدرسة شيكاغو) لآليات التكامل الاجتماعي والفوضى في المدن الكبيرة سريعة النمو ؛ 2) الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة مع الدراسة (التي أجرتها مدرسة ميشيغان، ولكنها استمرت أيضًا في شيكاغو من قبل Bogue) لظاهرة الانتشار الحضري وتشكيل المناطق الحضرية المترابطة والتسلسل الهرمي.

من ناحية أخرى، خلال الستينيات، كان هناك تباطؤ في الإنتاج الخاص بهذا التخصص. لا يعني ذلك أن المشاكل الحضرية أصبحت أقل أهمية. على العكس من ذلك، فهي مركزية. ولكن لهذا السبب بالتحديد نلاحظ الفصل بين علم الاجتماع وعلاج المشاكل الحضرية. يجب توضيح ذلك لأنه ضروري كدليل على الدور الاجتماعي الذي يلعبه هذا الانضباط.

فمن ناحية، عندما تصبح المجتمعات الصناعية "حضرية" بالكامل تقريبًا، يصبح علم الاجتماع الحضري علم اجتماع عام يُطبق على دراسة نسيج تكوينات اجتماعية معينة. الكتب المدرسية لعلم الاجتماع الحضري التي تم نشرها مؤخرًا كثيرة جدًا: فهي في الواقع

[1]- المصدر نفسه، ص 86

دورات في التنظيم الاجتماعي، مع مركزية عرقية (أمريكية) قوية جدًا على الرغم من (وربما قبل كل شيء لهذا السبب) إشاراتها إلى المجتمعات "التقليدية".

من ناحية أخرى، لم تعد المشكلات الحضرية التي يجب التعامل معها مشكلات تتعلق بالتكامل، بل تتعلق بإدارة النظام بأكمله: تنظيم الترابطات المكانية لبيئة تكنولوجية معقدة، والعمل من قبل القطاع العام لتنظيم استهلاك تجمعات الاحتياجات، محاولات لإدارة التوترات الاجتماعية الناتجة عن التعبير المكاني لعمليات الفصل العرقي والاجتماعي. بدلاً من ذلك، يتم استدعاء مجموعة من التخصصات، وخاصة المخططين الحضريين من ناحية وعلماء السياسة من ناحية أخرى،.

من الإصلاح الاجتماعي انتقلنا إلى التخطيط الحضري. من الأخصائي الاجتماعي نقود إلى التكنوقراط. في الوقت نفسه، تستفيد العلوم السياسية من الاعتراف بالقضية كقضية سياسية. وأوروبا؟ في الواقع، علم الاجتماع الحضري أمريكي في المقام الأول. الأسباب بسيطة: بالتأكيد هناك تفوق لآلة إنتاج المعلومات للجامعات الأمريكية ، بالتوافق مع الهيمنة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية لهذا البلد

هناك قبل كل شيء حقيقة أن وجود علم الاجتماع الحضري ينبع من الانقسام الفكري الذي يأتي من منظور تجريبي معرفي، في قاعدة علم الاجتماع في الولايات المتحدة، ولكنه أقل هيمنة في أوروبا، وخاصة في فرنسا.

ومع ذلك، حيث تطور علم الاجتماع الحضري على هذا النحو، لا سيما في إنجلترا والدول الاسكندنافية، فقد اتبع تطورًا موازيًا لذلك الذي تتبعناه للتو. حتى في فرنسا، مر رائد علم الاجتماع الحضري، Chombart de Lauwe، بنفس مراحل هذا التطور خلال عشرين عامًا مع فريقه[1].

[1] - Modernity/ Post- Modernity in the third world, Vol,42. No.2. 1994. Pp.38- 39.
_Steve Juanio, » Modernization/ Dependency Theories,« Wysiwyg://http://www.geocities.com/southbeach/Tidpool/8194/Index14.html.1999.pp.3-5.

ما يميز علم الاجتماع الحضري في فرنسا هو أن الطلب الاجتماعي، الذي هو قبل كل شيء نتيجة تكنوقراطية الدولة، تمت صياغته بمصطلحات جديدة ؛ نتحدث عن العقلانية التقنية والرهانات السياسية، واستجابة علماء الاجتماع وراء هذا الموقف أو متقدمًا عليه: لقد أوقفهم علم الاجتماع الحضري المنتج، والذي لا يزال يعتمد على مدرسة شيكاغو، وبالتالي، على مشكلة التكامل، أو موجه نحو تكوين علم اجتماعي، وبالتالي رفض التقسيم المقترح عليهم. ومن ثم فإن التلاعب أو المواجهة بين الإدارة وعلم الاجتماع، يكون الموقف الأول بشكل عام أكثر تكرارا من الثاني[1].

لا يتعلق الأمر بكشف تاريخ الأفكار، بل يتعلق بوضع الإنتاج الفكري في مجال نظري وفي بنية اجتماعية. هذا هو السبب في أنه كان من الضروري أولاً تحديد موضوع تحليلنا. يمكننا الآن فحص الأسس الظاهرة والحقيقية لمثل هذه الممارسة النظرية نقطة تلو الأخرى.

2) علم الاجتماع الحضري

ليس له غرض نظري محدد

2-1- أسطورة الثقافة الحضرية

يمكن القول، بشكل أساسي، أن مفهوم "الثقافة الحضرية" (التمدن) يدعم نظريًا علم الاجتماع الحضري. نعني بالثقافة الحضرية نظامًا محددًا من المعايير أو القيم، أو على مستوى الفاعلين، للسلوكيات والمواقف والآراء. هذا النظام هو تعبير عن شكل معين من النشاط الاجتماعي والتنظيم الذي يتميز بـ: تمايز كبير جدًا في التفاعلات، والعزلة الاجتماعية والشخصية، وتجزئة الأدوار، والسطحية ونفعية العلاقات الاجتماعية، والتخصص الوظيفي وتقسيم العمل، وروح المنافسة، والتنقل الكبير، واقتصاد السوق، وهيمنة العلاقات الثانوية

_Education and society : Contemporary and Global Issues, The University of ew England, School of Education Studies.http://fehps.une.edu.au/f/s/edu/pninnes/edst448- 548/mod1.html.pp.3-4.
- « Modernization Theory », http://www.maxwell.syredu/maxpages/facul.rt/teaching/modernization-dependency-html.pp.1-3.

[1] - Development and Modernization Theory http://www.unc.edu/course/ints077/outlines/outline001002 Html.2000.p.1.

على العلاقات الأولية، والانتقال من مجتمع إلى جمعية، واستقالة الفرد مقابل المنظمات، والسيطرة على السياسة من قبل الجمعيات الجماهيرية، إلخ.

من السهل أن نرى أنها مسألة نوع اجتماعي ثقافي أكثر من كونها تعريفًا نظريًا بحتًا، حتى في صياغة ويرث الصارمة، والتي ظلت أفضل تعبير عن هذه الأطروحة. في الأساس، الثقافة الحضرية هي النظام الثقافي المقابل لما يسمى "المجتمع الجماهيري". من هناك، نتحدث عن المواقف الحضرية، والسلوكيات الحضرية، والقيم الحضرية، وما إلى ذلك. وعلم الاجتماع الحضري هو المسؤول عن دراستها.

العديد من الانتقادات الموجهة إلى هذا التوصيف تتعلق بمسافة مثل هذه البانوراما عن الاكتشافات التجريبية، من خلال الإشارة بشكل خاص إلى أن أشكال جديدة من التضامن الاجتماعي قد تم إنشاؤها وأن المجموعات الأولية لا تزال تحتفظ بقوتها المتماسكة في التجمعات الكبيرة للمجتمعات الصناعية[1].

هذا لا يعيق بأي شكل من الأشكال المنظور "الثقافي" بقدر ما لم يدعي أبدًا "التمسك" عن كثب بالواقع بل بالأحرى وصف الاتجاهات العامة في تطور المجتمع الحديث. الآن، يبقى صحيحًا أن التطور الاجتماعي في المرحلة الأولى من التصنيع يمكن وصفه تقريبًا، بهذه الطريقة، على مستوى الأشكال. علاوة على ذلك، ركز علماء الاجتماع الأوائل اهتمامهم على هذه التحولات: على وجه الخصوص تونيس، سيميل، دوركهايم، إلخ.

المشكلة هي أن مصطلح حضري في تعريف هذه الثقافة ليس من قبيل الصدفة. صحيح أن نقطة البداية هي المنظور التجريبي: لقد نشأت هذه الميزات الجديدة في المدن. لذلك يشار إليهم من خلال موقعهم بدلاً من تعريفهم. ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك بكثير. هناك، ضمنيًا أم لا، نظرية كاملة تهدف إلى استنباط الثقافة الحضرية من الخصائص البيئية للمدن، أي نظرية إنتاج الأشكال الاجتماعية. وهناك، قبل كل شيء، مرتبطة به، نظرية

[1] - Development and Modernization Theory http://www.unc.edu/course/ints077/outlines/outline001002 Html.2000.p.1.

التغيير الاجتماعي: أطروحة التواصل الشعبي الحضري. تاريخ البشرية هو تاريخ الانتقال من المجتمعات الريفية (الشعبية) إلى المجتمعات الحضرية، عبر سلسلة كاملة من المستويات الوسيطة، في ظل زخم التحولات في حجم المجموعة وكثافتها وعدم تجانسها. وهكذا يصبح التحضر مرادفًا للتحديث، والمعادل الحديث للمجتمع الرأسمالي الليبرالي[1].

هناك أطروحتان تلخصان وتوجدان نظرية الثقافة الحضرية: 1) هناك نظام ثقافي محدد للمجتمعات "الحديثة" (أي المجتمعات الرأسمالية الصناعية). هذا النظام هو تتويج لعملية تطور الجنس البشري. تأسيسها لا يخلو من الصعوبات. لذلك فهي مسألة، في نفس الوقت الذي يتم فيه تحديد معالمها، دراسة انتشارها وفهم "مقاومة التغيير" من جانب الثقافات الفرعية غير المتكاملة. 2) يتم إنتاج هذا النظام من خلال تكوين بيئي معين للمجتمع، يسمى المدينة. يتغير المجتمع من الريف إلى الحضر بسبب الزيادة في الحجم والكثافة وعدم تجانس المجتمعات الإقليمية التي تتكون منها. من مستوى معين من التنمية، يشع المجتمع الحضري ويفرض قيمه حتى في التجمعات الريفية.

الريف والحضر هما قطبان متطرفان في سلسلة متصلة يمكننا أن نلاحظها، تجريبياً، مواقف مختلفة تمامًا ودقيقة، ولكن تشترك في حقيقة أنها جميعًا موضوعة في هذه السلسلة المستمرة وتتطور من ريف إلى حضري[2].

يبدو لنا أن الأطروحة الأولى يجب أن تنبثق من نقد أساسي: لا يمكن للمرء أن يتخذ ككائن نظري لنظام ما نوعًا ثقافيًا معينًا تاريخيًا، إلا إذا حدد المرء هذا النوع على أنه شكل نهائي، ليس فقط موجودًا في ظرف تاريخي، ولكن كونها ضمنية في حالات أخرى، في حالة جرثومية. وبشكل أكثر وضوحًا، لكي تصبح الثقافة الحضرية موضوعًا نظريًا مستقلًا، وليس فقط ثقافة المجتمع الرأسمالي الليبرالي، يجب استيعابها في الحداثة، وافتراض أن جميع

[1] - Manjur,K, » Modernization Theory » http://csf.colorado.edu/mail/psn/2000/ms901185.html.2000 p.1.
[2] - Ibid., p.1.

المجتمعات ستميل نحوها أثناء تطورها.التنمية، على الرغم من الاختلافات الثانوية، مثل مثل تلك المتعلقة بالنظام الاقتصادي.

يمكننا الآن تحديد النطاق الأيديولوجي لعلم الاجتماع الحضري. لقد أشرنا إلى التفضيل المعطى لدراسة الاندماج الاجتماعي. لا شيء يقف في طريق التحليل العلمي لموضوع كهذا. ولكن عندما يتخصص تخصص ما في دراسة الاندماج الاجتماعي في ثقافة معينة، ففي هذه الحالة الثقافة التي أحدثها التصنيع الرأسمالي، يصبح مجاله النظري الدقيق للمناورة صغيرًا جدًا.

أما بالنسبة للمحور الثاني في الحجة، فالأمور أكثر وضوحًا. إن إنتاج شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي عن طريق التغيير الإيكولوجي هو وجهة نظر فقيرة جدًا لنظرية علم الاجتماع بحيث لا يمكن دعمها بجدية.

إن محاولة ويرث لإظهار العلاقة بين الكثافة والأبعاد وعدم التجانس على وجه التحديد من ناحية، والثقافة الحضرية من ناحية أخرى، هي، على الرغم من ذكائه، تراكمًا لافتراضات الحس السليم دون التعبير النظري الداخلي. يبدو غير وارد أن التنظيم الاجتماعي والنظام الثقافي يعتمدان على أي شيء آخر غير عدد وتنوع الأفراد الذين يشكلون المجتمع. لا يعني ذلك أنه يجب ترك هذه الخصائص جانباً، ولكن يجب دمجها في البنية التقنية الاجتماعية، وهي أساس تنظيم المجتمع. إذا لم يحن الوقت لتقديم نظرية عن إنتاج هذه الأشكال الاجتماعية، فإننا مع ذلك نعتقد أنه يمكننا رفض وجهة نظر مبسطة مثل تلك التي تقوم على تأكيد إنتاج الثقافة الحضرية من قبل "المدينة"[1].

من الناحية التجريبية، أظهرت الدراسات وجود "مدن" ذات أنظمة ثقافية مختلفة تمامًا. صحيح أن بعض المؤلفين يقترحون الاحتفاظ بمصطلح "المدن" لتجمعات المجتمعات الصناعية ، وأن البعض الآخر يساوي بين التحضر والتحديث و"التغريب"! أصبحت الفروق

[1] - William A.Schwab, » The Sociology of cities », op,Cit.p.48.

بين المدينة والريف غير واضحة وقد أظهر جوتمان تداخل الأنشطة وهذه الأشكال الاجتماعية. سنتحدث عن الانتشار الحضري[1]!

إذا انتقلنا من التوصيفات العامة إلى السياقات الحضرية وإذا حاولنا تحديد السلوكيات وفقًا لإدراجها في بيئة بيئية معينة (على سبيل المثال المنطقة)، نلاحظ أنه في كل مرة يتم فيها إجراء تحليل متعدد المتغيرات، فقد أظهر الدور المحدد للمجتمع الخصائص، سواء كانت فردية أو سياقية، والتواصل المكاني يلعب فقط على مستوى تعزيز التحديدات الاجتماعية الصارمة.

غالبًا ما يكون مضللًا هو التطابق بين سلوكيات مميزة معينة وتكوين التكتلات الكبيرة في المجتمع الصناعي. لكن هذه حالة نموذجية للارتباط الزائف. تؤدي التحولات في البنية التقنية الاجتماعية في قاعدة المجتمع إلى أنواع جديدة من العلاقات الاجتماعية وإلى شكل جديد من التنظيم المكاني. لا يمكن العثور على التماسك النظري للعملية من خلال ربط العناصر التي تتعايش على سطح الواقع، ولكن من خلال إقامة العلاقات التي تنظم هذا السطح من العناصر البنيوية[2].

يمكننا بعد ذلك قبول مصطلح الثقافة الحضرية لتحديد ما يحدث في المدن. لكن، من ناحية، أظهرنا أن "الارتباك" ليس بريئًا كما يبدو: فهو يحمل ضمنًا أيديولوجية إنتاج الأشكال الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، لا يتعلق الأمر بموضوع نظري، أو مفهوم معين، ولا يمكن لعلم الاجتماع الحضري اعتباره معيارًا للتخصيص.

الثقافة الحضرية ليست مفهوما. إنها أسطورة بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنها تحكي، إيديولوجيًا، تاريخ الجنس البشري. علم الاجتماع الحضري القائم على الثقافة الحضرية هو إيديولوجية الحداثة، مندمجة، بطريقة مركزية عرقية، في تبلور أشكال اشتراكية الرأسمالية الليبرالية.

[1] - William A.Schwab, » The Sociology of cities », op,Cit.p.48.
[2]- Ralph M. Coury, » New-Modernization Theory And its search For Enemies », op, cit.pp.1-2.

2-2- التنظيم الاجتماعي للفضاء الحضري

تركزت دراسة التحضر على وصف الأشكال الجديدة للتأسيس المكاني للأنشطة والسكان، وكذلك على إقامة صلة بين البنية الاجتماعية وتنظيم الفضاء. إذا كانت الإيكولوجيا البشرية، لا سيما من خلال عمل بورغيس، الذي تم توسيعه حاليًا بواسطة شنور ، هي أساس هذا المنظور، فهي موجودة أيضًا في تيار الماركسية التاريخية التي كانت مهتمة بالمشاكل الحضرية، مثل هذا يتضح من خلال بحث هنري ليفبفر وأليساندرو بيزورنو ، من بين آخرين. [1]

يجب فصل جانبين في هذا العمل: 1) اعتبار الفضاء كموضوع للتحليل. 2) تنظير العلاقة بين المجتمع والفضاء.

في الواقع، يبدو أن التحليل الاجتماعي للفضاء هو مجال عمل شرعي تمامًا. ومع ذلك، فهو ليس كائنًا نظريًا، ولكنه كائن حقيقي، والفضاء عنصر مادي وليس كلًا مفاهيميًا. لذلك سنأخذها في الاعتبار في محاولة تأسيس علم الاجتماع الحضري كتخصص في مجال الواقع.

إن تأكيد العلاقة بين المجتمع / الفضاء، من حيث المبدأ، لا ينبغي أن يثير أي اعتراضات: من الواضح أن الفضاء، مثل أي عنصر مادي آخر يمارس عليه النشاط البشري، يتلقى تكوينًا معينًا وفقًا للتكنولوجيا الاجتماعية المعقدة التي تناسبها. ولكن في كثير من الأحيان يتم اللجوء إلى نوع من "نظرية التفكير" فيما يتعلق بهذه المشكلة. ومع ذلك، فإن المجتمع لا "ينعكس" في الفضاء، فهو ليس خارجياً عنه. إنها مسألة إظهار التعبير عن الفضاء والعناصر المادية الأخرى للتنظيم الاجتماعي، في تماسك مفاهيمي ونظري، مع الأخذ في الاعتبار العمليات أو الظروف التي يجب شرحها. بشكل أكثر تحديدًا، فإن تشكيل منطقة حضرية في المجتمعات الصناعية ليس "انعكاسًا" لـ "المجتمع الجماهيري"، ولكنه التعبير

[1] - John J. Macionis, » Sociology the basics », op.cit.p.194.

المكاني، على مستوى الأشكال، عن عملية مركزية الإدارة واللامركزية في التنفيذ، وكلاهما في الإنتاج والاستهلاك[1]. لكن حقيقة أن الفضاء غير ذي أهمية من حيث المسافة ترجع إلى هيمنة "الوسط التقني" على "الوسط الثقافي" وإلى نوع التنظيم الاجتماعي والتقدم التقني الذي أدى إلى ظهور التكتلات الجديدة. يتطلب تحليل الأشكال الاجتماعية (بما في ذلك الفضاء) إعادة بناء الهيكل الهام للعلاقات بين العناصر الملموسة التي تشكل المجتمع (بما في ذلك الفضاء). لذلك يجب أن يتم دمج الفضاء في هذا الهيكل، مع تأثيرات محددة، وفي نفس الوقت يظهر، في خصائصه، التعبير الملموس لهياكل ومستويات التكوين الاجتماعي الذي يتم إدخاله فيه.

لذلك نجد أنفسنا في مشكلة ملموسة، وهي مشكلة التنمية، والتي لا تأتي من كل مفاهيمي مستقل. وبالمثل، عندما نتحدث عن التقسيم الطبقي الحضري، نجد البعد المكاني لنظرية التقسيم الطبقي الاجتماعي، دون الحاجة إلى تغيير الأدوات الفكرية[2].

إن الاعتبار الاجتماعي لتنظيم الفضاء، كعنصر مادي للوجود البشري، لا يؤدي إلى ترسيم نظري مستقل، ولكن إلى إبراز العلاقة التي يحافظ عليها هذا الفضاء مع بقية المبنى التقني. – اجتماعي.

3) النظام البيئي

المجموعة الحضرية هي نظام منظم من العناصر التي تحدد الاختلافات والتفاعلات التكوين. من وجهة النظر هذه، فإن محاولة شرح الجماعات الإقليمية من النظام الإيكولوجي تشكل أخطر جهد لتأسيس استقلالية نظرية، فيما يتعلق بالنهج الوظيفي[3].

[1] Gallois L., 1925, « Le site et la croissance de Lyon », *Annales de géographie*, 192, pp. 495-509.

[2] George P., 1952, *La ville. Le fait urbain à travers le monde*, Paris, Presses universitaires de France.
- 1956, *La campagne et le fait rural à travers le monde*, Paris, Presses universitaires de France.
- 1961, *Précis de géographie urbaine*, Paris, Presses universitaires de France.
- 1963, *Précis de géographie rurale*, Paris, Presses universitaires de France

[3] Germes M., Brailich A., Schirmel H., Glasze G., Pûtz R., 2010, « Les grands ensembles de banlieue comme menaces urbaines ? Discours comparés – Allemagne, France, Pologne », *Annales de géographie*, 675, pp. 515-535

دعونا نلقي نظرة فاحصة. إذا أخذنا، على سبيل المثال، صياغة مفصلة إلى حد ما[1]، فإن الظواهر الحضرية ستعتمد على العلاقات المتبادلة لأربعة عناصر أساسية: السكان والبيئة والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا. من ناحية أخرى، ترتبط الجماعات المختلفة ببعضها البعض من خلال علاقات هرمية والكل عبارة عن شبكة معقدة حيث ترتبط العناصر الأساسية معًا داخل وخارج الجماعات الفردية.

يمكن للمرء أن يعقد الرسم التخطيطي، إما عن طريق إضافة عناصر أخرى، على سبيل المثال "العنصر النفسي الاجتماعي"، أو الثقافة[2]، أو عن طريق إثبات الهيمنة[3] لعنصر ما، على سبيل المثال التكنولوجيا، التي من شأنها أن تلعب الدور الدافع في النظام[4].

لكن على أي حال، من الواضح أن الأمر لا يتعلق بموضوع نظري معين، بل يتعلق بنظرية عامة للبنية الاجتماعية. ليس فقط المدينة أو العلاقة بالفضاء التي يفسرها هذا المخطط، ولكن المجتمع بأسره، على أي حال، فيما يتعلق بعناصره الهيكلية وميول التغيير.

علاوة على ذلك، هذه هي الطريقة التي تصور بها ماكنزي علم البيئة البشرية[5] وخصوصًا هاولي[6]. إن الفكرة المركزية، أي المجتمع، تسبق مفهوم المجتمع الإقليمي، وهي محددة في الفضاء بدلاً من أن تكون مبنية عليه. تنظيم الفضاء، بالنسبة لهولي، هو حالة خاصة للعمليات العامة التي تشكل بنية المجتمع من علاقات التكافل و"التناسب". تعود حقيقة أن الإيكولوجيا البشرية قد استخدمت قبل كل شيء في دراسة الفضاء إلى الصلة التي تم تأسيسها تاريخيًا بين الفكرة الرئيسية ونظرية البادئين (الرابط الذي، علاوة على ذلك، ليس

[1] Giblin B., 2009, *Dictionnaire des banlieues*, Paris, Larousse
[2] Glatron S., Grésillon E., Blanc N., 2012, « Les trames vertes pour les citadins : une appropriation contrastée à Marseille, Paris, Strasbourg », *Développement durable et territoires*, 2, vol. 3. Accès: http://developpementdurable.revues.org/9297. Consulté le 21/03/14
[3] Hervieu B., Viard J., 1998, *Au bonheur des campagnes (et des provinces)*, La Tour d'Aigues, Éd. de l'Aube
[4] Grésillon É., Cohen M., Lefour J., Goeldner L., Simon L., 2012, « Les trames vertes et bleues habitantes : un cheminement entre pratiques et représentations. L'exemple de la ville de Paris (France) », *Développement durable et territoires*, 3, vol. 3.
Accès : http://developpementdurable.revues.org/9470. Consulté le 21/03/14
[5] Husson J.-P., 2008, *Envies de campagne. Les territoires ruraux français*, Paris, Éd. Ellipses.
[6] Ibid., p.40.

تعسفيًا)[1]. لكن هذا الموقف لا ينبغي أن يضلل طبيعة الإيكولوجيا البشرية، وهي محاولة حقيقية لنظرية عامة للمجتمع، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتيار العضوي للوظيفة.

لذلك، في النظام البيئي، لا توجد خصوصية للموضوع النظري، ولكن منظور خاص يتعلق بكامل البنية الاجتماعية.

الثقافة الحضرية ليست كلًا مفاهيميًا بل هي أيديولوجية اندماج اجتماعي في المجتمع "الحديث"، فالعلاقة بين المجتمع والفضاء ليست موضوعًا نظريًا ولكنها تحديد لعالم الواقع. النظام البيئي، وليس تحديدًا محددًا في النظرية الاجتماعية، هو محاولة خاصة لشرح الإطار الاجتماعي.

الموضوعات الثلاثة التي حاول علم الاجتماع الحضري تاريخيًا أن يثبت نفسه كعلم لا تقدم خصائص الخصوصية النظرية. لا يمتلك علم الاجتماع الحضري موضوعًا نظريًا خاصًا به.

إن رد الفعل العفوي لعالم الاجتماع الذي يرفض تقليد تقسيمات الممارسة الإدارية في العمل النظري هو تصور علم الاجتماع الحضري، تمامًا مثل علم الاجتماع المتخصص الآخر (الصناعة، والتعليم، والطب، وما إلى ذلك) كتطبيق الهيئة النظرية التقنية لعلم الاجتماع في مجال معين من الواقع[2].

ومع ذلك، فإن ما يميز علم الاجتماع الحضري هو بالتحديد عدم وجود تحديد دقيق لموضوعه الحقيقي. في الواقع، تحدد الصناعة نوعًا معينًا من النشاط الإنتاجي، ويشير التعليم إلى مجموعة عمليات مؤسسية للتعلم والتنشئة الاجتماعية والاختيار، إلخ. لكن ما هو الحضر؟ بالمعنى العام، فإن المناطق الحضرية تعارض الريف. لذلك يجب أن يكون كل شيء إما حضريًا أو ريفيًا. لكن المعايير المميزة غير موجودة، لأنه من حيث المحتوى

[1] Jaillet M.-C., 2004, « Le périurbain : un espace pour les classes moyennes », *Esprit*, 3-4, pp. 40-61.

[2] Wald P., Leimdorfer F., dirs, 2004, *Parler en ville, parler de la ville. Essai sur les registres urbains*, Paris, Unesco

الاجتماعي، فإن التمييز بين المجتمع الصناعي / المجتمع الزراعي هو الذي يُلمح إليه، وفيما يتعلق بالأشكال المكانية للمجتمع، لا يمكن اختزال تنوعها إلى ثنائية، ولا هل يتم وضعها في سلسلة متصلة. مجرد التفكير في أن المدينة تذوب في منطقة العاصمة وأن السوق المدينة بعيدة عن القرية كما عن المدينة الكبيرة[1].

في الآونة الأخيرة، كان هناك وعي بصعوبة تأسيس المناطق الحضرية مقابل الريف من حيث أن "التحضر أصبح معممًا في المجتمعات الصناعية"، أي في الواقع، في الوقت الذي كان فيه احتلال الفضاء يمتزج سابقًا وظائف وأنشطة في شبكة من الترابطات دون شرط التواصل الجغرافي. بما أن "الريف" يندمج في "الحضر"، يجب أن تؤسس خصوصيته بشكل مختلف[2]. وهذه إذن، مرة أخرى، الإشارة الضمنية إلى موضوع الثقافة الحضرية.

في الواقع، إذا درسنا، تحت نفس التسمية، "الطبقات الاجتماعية الحضرية"، والبيروقراطية "الحضرية"، والسياسة "الحضرية"، والمشاركة "الحضرية"، والترفيه، والصداقات، ومشكلات النقل، وما إلى ذلك، فذلك لأننا نعتبر أن الجميع تنتمي هذه الشرائح من الحياة الاجتماعية إلى نوع جديد من المجتمع، تقريبًا إلى "أسلوب حياة جديد" (حضري ...) وضعنا معالمه الأيديولوجية من قبل.

عندئذ يكون علم الاجتماع الحضري ببساطة هو علم اجتماع المجتمع "الحديث"، المجتمع الجماهيري. على الرغم من البساطة الواضحة لهذا الخيار، إلا أنه يرقى إلى إزاحة أيديولوجية للمشكلة برمتها، على أساس نشاط الباحث، بقدر ما تكون نقطة انطلاقه جزءًا من مجال نظري غير منظم، أو بالأحرى، منظم وفقًا لإيديولوجيا. العقلانية.

هل يجب أن نختتم إذن بتعريف علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع للمحكمة، وبإدانة الطابع الأيديولوجي لمصطلح حضري؟ نعم ولا. المصطلح حضري، كما هو مستخدم، هو

[1] Kayser B., 1990, *La renaissance rurale. Sociologie des campagnes du monde occidental*, Paris, A. Colin.dir., 1993, *Naissance des nouvelles campagnes*, La Tour d'Aigues, Éd. de l'Aube.
[2] Kohl J.G., 1841, *Der Verkehr und die Ansiedlungen der Menschen in ihrer Abhängigkeit von der Gestaltung der Erdoberfläche*, Dresden/Leipzig, Arnold

بالتأكيد أيديولوجي، حتى لو كنا مضطرين لمواصلة استخدامه في اللغة اليومية، لكن المواصفات المؤسسية لعلم الاجتماع الحضري تتوافق مع تخصص معين في مجالات الواقعية، حتى لو إنها عدة مجالات متميزة وعلى الرغم من حقيقة أنها محجوبة بدلاً من تعزيزها بالمنظور الموحد لعلم الاجتماع الحضري.

في الواقع، إذا لم يكن هناك ترسيم للواقع يمكن تسميته "حضريًا"، فمن الأفضل أن يتعامل علم الاجتماع الحضري مع نوعين من المشاكل: 1) العلاقة بالمكان ؛ 2) ما يمكن تسميته بعملية الاستهلاك الجماعي.

لقد رأينا أن العلاقة بالفضاء، أي التعبير الملموس للعنصر المادي "الفضاء" مع كل البنية الاجتماعية، يمكن ويجب أن تخضع لتحليل اجتماعي. دراسة عمليات التحضر، ودراسة ترتيبات وتحولات العناصر والعمليات الاجتماعية فيما يتعلق بوحدة مكانية معينة، هنا مجال تم مسحه بشكل جاد من البيئة البشرية والتاريخ الاجتماعي دون الوصول إلى تنظيم نظري قادر على توجيه الكتلة من البحوث الملموسة التي أجريت.

من ناحية أخرى، تعامل علم الاجتماع الحضري مع العديد من المشكلات التي ترتبط ارتباطاتها العميقة بالانتماء إلى مجال الاستهلاك الجماعي، أي عمليات الاستهلاك التي لا يمكن أن يكون تنظيمها وإدارتها جماعيين فقط بسبب طبيعة المشاكل وأبعادها: السكن، المعدات، "الترفيه"، إلخ. علاوة على ذلك، فإن هذه الإشكالية الملموسة هي أساس التحيز الأيديولوجي الذي تشكل بموجبه علم الاجتماع الحضري. إنها تلعب، في مجال الاستهلاك، الدور المكافئ للدور الذي لعبه علم الاجتماع الصناعي في مجال الإنتاج. ومع ذلك، إذا كان لا بد من احترام ذلك جزئيًا في إيقاع التطور النظري، للمساعدة في اكتشاف اختناقات النمو، فقد تم تصور علم الاجتماع الحضري، منذ البداية، كبحث عن آليات التكيف مع ترتيب معين، إلى النوع والمستوى الاستهلاك الجماعي. هذا الاختلاف في الوضع يعبر فقط عن هيمنة الإنتاج على الاستهلاك الجماعي وعدم تطابق المصالح في العمليتين.

لذلك، في التقليد المدروس، وإلى جانب الموضوعات الأيديولوجية المتباينة للغاية والأشياء الملموسة، يوجد علم اجتماع للفضاء وعلم اجتماع للاستهلاك الجماعي. علم الاجتماع الحضري، على هذا النحو، ليس له هدف حقيقي محدد. إن وحدتها المؤسسية ليست نتيجة لعملها النظري بل هي نتيجة الوظيفة الأيديولوجية التي تؤديها.

4) الإرث السيوسيولوجيا الحضرية

4-1- حقل نظري جديد

موضوعان مفقودان في غموض علم الاجتماع الحضري يستحقان نقطة انطلاق نظرية جديدة. يمكن وينبغي تنظيم المعلومات والنتائج الجزئية المتراكمة بالفعل في منظور توضيحي. يمكن لخطط البحث المنظمة بهذه الطريقة أن تلقي الضوء على تدخل الأفراد والجماعات في هذه المشكلات فيما يتعلق بمجتمع معين[1].

ومع ذلك، بمجرد تحديد هذين المجالين من الواقع، لا يزال من الضروري تحديد النهج التحليلي الذي يجب دراستهما وفقًا له. في الواقع، يختلف أسلوب المقاربة اعتمادًا على ما إذا كان المرء يحاول دراسة إنتاج الأشكال الاجتماعية، أو طريقة عمل النظام الاجتماعي أو بنية المجال الدلالي[2].

إذا أخذنا في الاعتبار تحليل الفضاء، على سبيل المثال، يمكن أن يرتبط إما بدراسة التحولات في العلاقات بين المجتمع / الفضاء، وبالتالي بالتغييرات في الأخير، أو بتماسك النظام الوظيفي لوحدة مكانية معينة، وفقًا لمنظور النظام البيئي، أو عند قراءة المجال الدلالي للتكتل، وفقًا لرغبات كلود ليفي شتراوس.

[1] Le Lannou M., 1986, *Saint-Brieuc*, Seyssel, Éd. Le Champ vallon
[2] Lapeyronnie D., 2008, *Ghetto urbain. Ségrégation, violence, pauvreté en France aujourd'hui*, Paris, R. Laffont

وهكذا يميز كل من الأساليب الثلاثة التخفيضات بشكل مختلف، من وجهة النظر النظرية، نفس الشيء الحقيقي. كل مناشدات لمجموعات مفاهيمية محددة، مناسبة للمشاكل النظرية المختلفة التي تنشأ في كل منظور.

إذا كانت الكائنات النظرية الثلاثة المتمايزة تجعل من الضروري الإشارة إلى ثلاث طرق، فمن المرجح أن يتم تحليل الكائن الحقيقي، الفضاء، على مستويات مختلفة. قد تتعلق الدراسة بوحدة مكانية، أكثر أو أقل عشوائية، محددة وفقًا للطلب الاجتماعي الذي يقوم عليه البحث ؛ أو على النظام العام للاعتماد المتبادل على مستوى الفضاء: يجب بعد ذلك تفسير كل وحدة وفقًا للبنية المكانية العامة ؛ أو، أيضًا، حول مساحة العلاقة / البنية الاجتماعية، وفي تلك اللحظة، الفضاء هو عنصر واحد فقط من النظام بأكمله. من الواضح أن كل شيء مرتبط وأنه حتى عندما ندرس وحدة مكانية معزولة، فإنها تعبر عن محددات الكل. لكن الاهتمام بالآثار التي تظهر في هذه الوحدة أكثر من الاهتمام بإعادة بناء الهيكل العام. يعد التمييز بين مستويات التحليل أمرًا أساسيًا لأن نسيانه سيكون بمثابة الاضطرار إلى إعادة بناء جميع هياكل التكوين الاجتماعي من أجل تحديد موقع كل بحث معين. ومع ذلك، فمن الواضح أن الشيء الرئيسي ليس تحليل الكل ولكن إظهار التأثيرات المحددة لهذا الكل على ممارسة أو هيكل معين. في الواقع، فإن البنية الاجتماعية هي فكرة نظرية، وبالتالي فهي ذات قيمة فقط إذا كانت قادرة على حساب العمليات الملموسة.

إذا قمنا بدلاً من البقاء على مستوى الهياكل (الفضاء) بالدخول في تحليل الجهات الفاعلة، فيجب تطبيق نفس الأساليب الثلاثة (التاريخية والوظيفية والسيميائية) على كل مستوى من المستويات الثلاثة المقابلة (الشخصية، المجموعات أو المجتمعات، المجتمع العالمي).

وبالتالي، فإن دراسة الفضاء وعملية الاستهلاك الجماعي، على هذه المستويات الثلاثة، فيما يتعلق بالهياكل وفيما يتعلق بالفاعلين، واتباع الأساليب الثلاثة المشار إليها، تشكل مجالًا نظريًا جديدًا. هذا المجال ليس مجال علم اجتماع حضري جديد، ولكنه بكل بساطة إعادة

تعريف المشاكل الحقيقية التي تم التعامل معها والاكتشافات التي تم إجراؤها في المجال الأيديولوجي المحدد باسم علم الاجتماع الحضري.

نضع أنفسنا في منظور معين: التحليل التاريخي، أو دراسة إنتاج الأشكال الاجتماعية. إذا لم يكن هناك سؤال لحل المشكلات التي أثيرت في سياق هذه المقالة، فإننا نود أن نحاول اتخاذ الخطوات الأولى في هذا الاتجاه، من خلال إصدار بعض المقترحات البحثية المتعلقة بالكائنين الحقيقيين المذكورين أعلاه، والتي تم تحليلها من خلال يقترب[1]. بشكل أوضح، ما هو علم اجتماع إنتاج الفضاء؟ ما هو علم اجتماع إنتاج الأشكال الاجتماعية للاستهلاك الجماعي؟

4-2-التحليل الاجتماعي لإنتاج الفضاء

نعني بإنتاج الأشكال المكانية مجموعة العمليات التي تحدد التعبير الملموس للعناصر المادية في مساحة معينة. بشكل أكثر تحديدًا، تحديد المنظمة، فيما يتعلق بالفضاء، للأفراد والجماعات، ووسائل العمل، والوظائف والأنشطة، إلخ.

يصبح هذا التحليل أكثر أهمية لأن التقدم التقني يقلل من أهمية الفضاء كعامل حاسم. لا يعبر هذا الفضاء فقط عن البنية الاجتماعية التي ستكون خارجية بالنسبة له، ولكن ذلك في العلاقات التي يحافظ عليها في هذا الهيكل، في مقابل أنه يتم تحديده وتحديده على حد سواء، فإن وزنه المحدد يضعف أكثر فأكثر.

هل يعني هذا أن المساحة تصبح الصفحة الفارغة التي يُكتب عليها عمل المجموعات الاجتماعية؟ هل سيتم تشكيل الفضاء من قبل الجهات الفاعلة؟ يتجاوز التحدي النظري مشكلة دراسة الفضاء. إنها في الواقع مسألة معرفة ما إذا كانت دراسة إنتاج البنى الاجتماعية تعادل تحليل نشأتها، بدءًا من عمل الأشخاص، الذي سيتبلور في المؤسسات.

[1] Le Play F., 1847, *Des forêts considérées dans leurs rapports avec la constitution physique du globe et l'économie des sociétés*, Fontenay-aux-Roses, École normale supérieure Éd., 1996

يجب أن تكون الإجابة واضحة في هذا الشأن. تفترض مساواة إنتاج الأشكال مع نشأتها من خلال الفعل الاعتراف بالأشخاص الفاعلين، وبناء تاريخهم وفقًا للقيم والأهداف الخاصة بهم ويقودون، من خلال عملية التبريد، إلى المجتمع، من حيث النضالات والصراعات بين الأضداد. هذا يتطلب أن نبدأ من الفاعلين ومزيجهم، وبالتالي أن نقبل وجود الجواهر الأولية، وليس الاستنتاج من الهياكل الاجتماعية. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن الفاعلين التاريخيين الذين لا يمكن اختزالهم إلى مزيج من العناصر الهيكلية، هم مطلقون، بقدر ما يتم طرحهم في التاريخ، فهم يؤكدون أنفسهم ويشكلون الأشكال الاجتماعية التي يجب أن تكون من خلال مواجهتهم[1].

الرهان النظري موجود: الفاعلون التاريخيون يؤسسون المجتمع من خلال أفعالهم أو الوكلاء – يدعمون التعبير عن مجموعات معينة من البنية الاجتماعية من خلال ممارساتهم. نحن نعتبر أن المنظور الأول يأتي من فلسفة التاريخ وأن المنظور الثاني فقط هو القادر على تأسيس علم المجتمع [45].

لذلك من الضروري تحليل تحولات الفضاء كمواصفات لتحولات البنية الاجتماعية. وهذا يعني أنه سيكون من الضروري أن نرى فيما يتعلق بالوحدة المكانية المدروسة، والتي تحددها احتياجات البحث، كيف يتم التعبير عن العمليات الاجتماعية الأساسية التي تشكل الهياكل الاجتماعية وتحديدها مكانيًا. سوف نسمي البنية المكانية (أو "النظام الحضري" للتوافق مع التقاليد) التعبير المكاني المحدد للعناصر الأساسية للبنية الاجتماعية[2].

قد يستغرق الأمر وقتًا طويلاً لمناقشة العمليات والعناصر التي تشارك في الهيكل الاجتماعي بأكمله هنا. لكن يمكننا اقتراح المحتوى الدقيق لـ "النظام الحضري"[3]. يتم تحديد تحول الوحدة

[1] Le Lannou M., 1986, *Saint-Brieuc*, Seyssel, Éd. Le Champ vallon
[2] Le Play F., 1847, *Des forêts considérées dans leurs rapports avec la constitution physique du globe et l'économie des sociétés*, Fontenay-aux-Roses, École normale supérieure Éd., 1996
[3] Lösch A., 1940, *Die raümliche Ordnung der Wirtschaft*, Iéna, G. Fischer

المكانية من خلال الاختلافات في عناصر النظام الحضري والعلاقات فيما بينها. عناصر النظام الحضري هي:

هذه العناصر ليست عناصر بسيطة، ولكنها عمليات اجتماعية، أي تدخلات من قبل الوكلاء الاجتماعيين على العناصر المادية. إن الجمع بين هذه العناصر ليس تعسفياً ولكنه يعبر عن القوانين الهيكلية للتكوين الاجتماعي الذي يتم فيه إدخال الوحدة الحضرية. ومع ذلك، من أجل التحليل التوضيحي لحالة معينة، ليس من الضروري العودة إلى الهيكل الاجتماعي بأكمله لتحديد العلاقات المحددة التي يتم الحفاظ عليها على مستوى النظام الحضري. لكن كان من الضروري العودة إلى الهيكل الاجتماعي العام (كمفهوم) حتى نتمكن من تعريف النظام الحضري وإعطائه محتوى تاريخي.

لإعطاء تعبير أكثر واقعية عن هذا المنظور، دعونا نأخذ كمثال نتائج البحث الذي أجريناه حول اتجاهات المؤسسة الصناعية في منطقة باريس[1]. اكتشفنا ثلاثة أنواع رئيسية من السلوك المكاني وفقًا للخصائص التقنية والاقتصادية للشركات الصناعية. باختصار شديد، يمكننا أن نقول ما يلي: 1) الشركات التي تعتمد على سوق محلي تتبع حركة نمو المركز (السكني) المركزي للتكتل ؛ 2) تسعى شركات الإنتاج الضخم، المهتمة بمشاكل التشغيل والربحية، إلى موقع متميز على شبكة النقل ؛ 3) تخلق الشركات المتقدمة تقنيًا بيئات صناعية جديدة تؤسس نفسها في مساحات ذات قيمة اجتماعية، أي وفقًا للتعبير المكاني عن التقسيم الطبقي للهيبة[2].

هذا يعني أن العنصر P، في منطقة باريس، ينقسم إلى ثلاثة كسور، الأول يخضع للتطور المكاني للعنصر C (الإقامة)، والثاني يخضع لتطور E (تداول التبادل)، والثالث بدء اتجاهات مكانية جديدة ولكن بعد تحديد غير مكاني مرتبط بحالة القيم الاجتماعية السائدة.

[1] Lucan J., 2012, *Où va la ville aujourd'hui ? Formes urbaines et mixité*, Paris, Éd. La Villette
[2] Lussault M., 2007, *L'homme spatial*, Paris, Éd. Le Seuil

يمكن للمرء أن يظهر التطابق بين هذه العلاقات والتقسيم التقني والاجتماعي للعمل في النظام الاقتصادي. على سبيل المثال، يُترجم الاعتماد الاقتصادي للنوع الأول من المؤسسات إلى اعتماد على الأشكال المكانية ؛ ترتبط العقلانية الاقتصادية الصارمة المأخوذة بشكل فردي بتعديل الوضع من خلال التبادل وليس بإعادة هيكلة التكتل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية للنظام ؛ الاستقلال التقني مقابل الفضاء لا يعني "حرية" الأعمال التجارية، ولكن خضوعها لتصميم أيديولوجي مرتبط بالدور السياسي الصارم للشركات الكبرى في الرأسمالية المتقدمة.

كل هذا مجرد توضيح لمسار محتمل. في الواقع، يتطلب تحليل النظام الحضري لمنطقة باريس تحديد حالة كل عنصر وتطور العلاقات بينهما. إن شبكة العلاقات التي تم إنشاؤها بهذه الطريقة ستجعل من الممكن وضع التوقعات. صحيح أن هذا المخطط معقد. لكن، هل يمكن أن يكون الأمر غير ذلك؟

ملاحظة: في المجتمعات الصناعية، يزيد التطور التقني والاجتماعي بشكل متزايد من أهمية العنصر G (أو إذا صح التعبير، التدخلات السياسية) على العناصر الأخرى للنظام. هذا لا يعني أن المجتمع أكثر "طوعياً"، ولكن بكل بساطة أن السلطة المهيمنة تتحرك نحو السياسة حيث تصبح الدولة ليس فقط مركزًا بل أيضًا محركًا لتشكيل اجتماعي يتطلب تعقيده مركزية القرارات وتنظيم العمليات.

وبالتالي، سيتعين على علم اجتماع إنتاج الفضاء أن يركز بشكل متزايد على ما يسمى التخطيط الحضري. ولكن من خلال تدخل G هذا سيكون من الضروري اكتشاف ومراعاة العناصر الأخرى للنظام وعلاقاتهم.

4-3- نحو علم اجتماع التخطيط الحضري

إن تحليل عمليات الاستهلاك الجماعي يعادل مواجهة بعض المشكلات المركزية في مجتمعنا. لذلك نحن بعيدون عن الوصول إلى منهجية نظرية، حتى لو كانت أولية مثل تلك المقدمة فيما يتعلق بإنتاج الفضاء. لكن يمكننا تحديد شروط المشكلة[1].

أولاً، دعنا نوضح ما هو عليه. في عملية التخصيص الاجتماعي لنتيجة العمل البشري، أي المنتج، هناك احتياجات معينة تجعل خصائصها إشباعها جماعيًا بالضرورة، من خلال أهمية الوسائل المادية المطلوبة لحلها. وتشمل هذه، على سبيل المثال، الإسكان، والثقافة، وأنشطة التنمية البدنية والعقلية، والصحة، وما إلى ذلك.

يكون توزيع المنتج تفاضليًا، ويتم وفقًا لموقف الأفراد والجماعات في الهيكل الاجتماعي، أي وفقًا لتنظيم الطبقات الاجتماعية، وعمليات الاستهلاك محددة بما يكفي لتصبح موضوع تحليل محدد.

إن دراسة مسألة الإسكان لا تعني مواجهة "الحاجات" العامة مع "شر" الرأسماليين، ولكن إبراز الحدود الهيكلية للحلول لمشكلة الإسكان، والتوافق، المركب، بين ممارسة الوكلاء. ومكانهم في الهيكل الاجتماعي.

إذا كان السؤال المطروح على هذا النحو هائلاً ويتجاوز المرحلة الحالية من تفكيرنا، فيمكننا تقديم بعض عناصر التحليل فيما يتعلق بالتحيز الأساسي الذي تم من خلاله التعامل مع المشكلات في علم الاجتماع الحضري، أي الإجراءات والمنظمات المحددة بموجب المصطلح التخطيط العمراني. في الواقع، لم يتم الاهتمام بمسألة الاستهلاك الجماعي في حد ذاته، ولكن إلى أوجه القصور في النظام وإمكانية التصحيح من خلال تدخل السلطة السياسية[2].

[1] Mathieu N., 1990, « La notion de rural et les rapports villes/campagnes en France. Des années cinquante aux années quatre-vingt », *Économie rurale*, 197, pp. 35-41

[2] Mongin O, 2005, *La condition urbaine. La ville à l'heure de la mondialisation*, Paris, Éd. Le Seuil.

من ناحية أخرى، إذا تذكرنا الأهمية المتزايدة لإدارة النظام الحضري فيما يتعلق بإنتاج الفضاء، فقد توصلنا إلى استنتاج مفاده أن التراث الأساسي لعلم الاجتماع الحضري، في نهج التحليل التاريخي، يتعلق بالدراسة التخطيط الحضري.

دعونا نرسم بعض سبل البحث. الفكرة الأساسية هي أنه من الضروري البدء من تحليل على مستوى البنية الاجتماعية، مع تحديد المفاهيم المتعلقة بمجال الواقع (التخطيط الحضري) الذي هو موضوع البحث.

إن المجتمع المعطى تاريخيًا هو التشابك الخاص للعديد من أنماط الإنتاج، أحدها هو المسيطر. من خلال نمط الإنتاج، لا نعني النظام الاقتصادي، بل نعني شكلاً محددًا من التعبير عن العناصر الأساسية للبنية الاجتماعية، أي النظام الاقتصادي، والنظام السياسي، والنظام الأيديولوجي، دون أن تكون هذه القائمة من الأنظمة الممكنة شاملة[1].

التخطيط الحضري بشكل عام، ضمن الحدود الهيكلية لمجتمع معين، هو تدخل النظام السياسي في النظام الاقتصادي لتنظيم الاختناقات الناتجة في الأخير. يمكن أن يرتبط هذا التدخل بشكل أساسي بمشكلتين: إعادة إنتاج القوة العاملة أو إعادة إنتاج وسائل الإنتاج.[2]

ومع ذلك، فإن التخطيط الحضري في بعض الأحيان، تحت غطاء إجراء تنظيمي على الاقتصاد، هو تدخل مباشر للنظام السياسي في النظام السياسي نفسه. على سبيل المثال، هذا هو الحال في معظم عمليات التجديد الحضري في الولايات المتحدة[3].

يمكن أن يؤدي تحديد هذا التدخل على مستوى اجتماعي ملموس إلى تعديل تحليلي لحالة علاقات النظام الحضري ونظام الفاعلين (الداعمين) المتورطين فيه والعلاقات بين هذين النظامين.

---

[1] Monnet J., 1993, *La ville et son double. Images et usages du centre : la parabole de Mexico*, Paris, Nathan

[2] Neuman M., 2005, « The compact city fallacy », *Journal of Planning Education and Research*, 25, vol. 1, pp. 11-26

[3] Offner J.-M., 2007, *Le Grand Paris*, Paris, Documentation française

يتطلب نظام الفاعلين تنظيمًا مفاهيميًا محددًا يعبر عن حالة العلاقات الاجتماعية تجاه القضية الملموسة المعنية. قد يعتقد المرء أنه في حالة عملية التخطيط الحضري، هناك ثلاثة أنظمة للمصالح المتعارضة على المحك: 1) المعارضة بين السلطة (العامة) والمنظمات (الخاصة) ؛ 2) التعارض بين مصالح الإنتاج ومصالح الاستهلاك. 3) تعارض المصالح المحلية والمصالح العالمية.

يمكن أن تحدد المجموعات المحتملة لهذه الثنائيات الثلاثة الفاعلين المعنيين. على سبيل المثال، فإن الجمع بين السلطة – الاستهلاك – المحلي يتوافق جيدًا مع المؤسسات البلدية، في حين أن المجموعة التي توحد المنظمة – الإنتاج – العالمية يمكن أن تمثلها شركة دولية كبيرة. وبالتالي، فإن التوليفات الثمانية قادرة على تكوين تعبيرات ملموسة مهمة.

كل تركيبة محددة من النظام الحضري ونظام الفاعلين في مناسبة "مشكلة" حضرية على أساس تدخل تخطيطي تؤدي إلى ممارسة معينة، أي إلى اتخاذ قرار تابع للمجموعة القائمة. يؤثر هذا القرار على النظام وفقًا لخصائصه ووفقًا لحالة النظام.

ومع ذلك، ليست كل التوليفات ممكنة وبعض النسب تؤدي بالضرورة إلى أخرى. العلاقات بين النظام الحضري ونظام الفاعلين هي التعبير المحدد للعلاقات بين الأنظمة العالمية المختلفة للمجتمع الملموس قيد الدراسة. إن حالة البنية الاجتماعية هي السبب البنيوي، وليس الظاهر، للعلاقات بين النظامين والتي تؤدي إلى إعطاء محتوى محدد لعملية التخطيط الحضري.

في هذا المستوى من العمومية، سيكون من غير المجدي الخوض في مزيد من التفاصيل. لكن كان الأمر يتعلق بتقديم الكل النظري الذي من خلاله يصبح التحليل الاجتماعي الملموس للتخطيط الحضري ممكنًا. يبدو لنا أن هذا هو الاستثمار الفوري الأكثر سهولة لجميع المعلومات والمعرفة الموروثة من علم الاجتماع الحضري.

5) عرض موجز لنظريتي التحديث والتبعية:

منذ بداية عام 1974، تضاعف عدد التقارير والإعلانات والدراسات والبيانات التي تهاجم المفهوم السائد للتنمية والاستراتيجية الدولية للتعاون بمعدل يصعب متابعة تطورها. لا يتمثل هدفنا في تلخيص جميع المقترحات الواردة في الوثائق المختلفة، ولكن تقديم أربعة تيارات فكرية تظهر في هذه النصوص والتي سيكون لها تأثير حاسم على صياغة مفهوم جديد لل التنمية في السنوات القادمة. يتم عرض هذه الأساليب الأربعة وفقًا للترتيب الزمني الذي ظهرت به.

5-1- التنمية والتبعية

عليك أن تعود بضع سنوات إلى الوراء لاكتشاف نظريات التبعية التي تعود أصولها إلى أمريكا اللاتينية. بحلول منتصف الستينيات، برز فرناندو هنريك كاردوسو، وأندريه جوندر فرانك، وسيلسو فورتادو، وأوزفالدو سنكل، ورودولفو ستافينهاغن، على سبيل المثال لا الحصر، كمؤيدين لهذه النظرية. سمير أمين في إفريقيا، أرغيري إيمانويل، يوهان غالتونغ[1]

5-2- نقد المفهوم السائد

يجب أن يقال إن عمل جونار ميردال على تكوين "جيوب" في البلدان النامية (...)[2]

تبسيط إلى حد كبير، يمكننا الاحتفاظ بعنصرين مهمين بشكل خاص في التحليلات الكلاسيكية الجديدة للتنمية التي تم رفضها بشكل قاطع من قبل منظري التبعية: الثنائية والانتشار. وفقًا للمفهوم الأول، فإن اقتصادات العالم الثالث سوف تتكون من قطاع "حديث" وقطاع "تقليدي"، حيث ظل الأخير على هامش التنمية وعليه أن يلحق بالركب. ووفقًا للمفهوم الثاني، فإن "التقدم" الذي يحدث في القطاع "الحديث" يجب أن يمتد إلى الدولة بأكملها من خلال عملية نشر المنتجات الاستهلاكية والتقنيات وأنماط السلوك والمؤسسات.

---

[1] Armold Green, » Sociology », New York, 1960. Pp.254-256

[2] Wald P., Leimdorfer F., dirs, 2004, *Parler en ville, parler de la ville. Essai sur les registres urbains*, Paris, Unesco.

على الرغم من أن هذه العملية يتم تنفيذها جزئيًا، إلا أنها لا تستطيع في الواقع تجنب زيادة التفاوتات الاقتصادية أو ظهور عواقب اجتماعية وثقافية غير مواتية[1].

5-3- العناصر الرئيسية للتحليل

تتمثل المساهمة الرئيسية لمدرسة التبعية في وضع مشكلة التخلف في سياق دولي من خلال تحليل العوامل خارج الإطار الوطني لبلد ما لشرح حالته[2]. وبالتالي فإن التخلف في جزء من بلد تابع يمكن تفسيره من خلال العلاقات التي تحافظ عليها مع العالم الخارجي. يمكن تعريف التبعية على أنها علاقة مترابطة غير متكافئة بين وحدتين قوميتين أو اجتماعيين. إنه غير متماثل، عندما تكون الوحدتان المتفاعلتان في وضع غير متكافئ بسبب حجمهما وقوتهما الاقتصادية. وينطبق الأمر كذلك عندما يتم تعويض التبادل بين الوحدتين بشكل غير متساو، وهو ما كان عليه الحال حتى الآن فيما يتعلق بالتبادل بين السلع الصناعية والمواد الخام. بشكل عام، تكون العلاقة غير متكافئة، عندما يتم توزيع الفوائد الناتجة عن التفاعل بشكل غير متساو. في هذا الصدد، يجب ألا نهمل دور المبدأ الكلاسيكي للمعاملة بالمثل الرسمية الذي يفضل العلاقات غير المتكافئة في العلاقات بين البلدان ذات الإمكانات الاقتصادية المختلفة. يمكن أن يميز الاعتماد، والاعتماد المتبادل غير المتكافئ، العلاقات بين أكثر البلدان تنوعًا، حتى داخل العالم الصناعي. يمكن ويجب أن تتكيف النظرية مع مواقف محددة ولا تكتفي بتحليل عالمي[3].

لوصف علاقة التبعية، تستخدم النظرية مفاهيم المركز والمحيط، وهي المصطلحات التي استخدمها راؤول بريبيش بالفعل في عام 1983. في البداية، مثّل العالم الرأسمالي المركز والدول المتخلفة الأطراف، لإظهار أن الأخيرة كانت عموما الخاسرين في علاقاتهم مع

---

[1] Reclus É., 1895, « Evolution of Cities », *Contemporary Review*, 67, pp. 246-264

[2] فيليب هاوزر، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، في:محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة. 1979، صص 91-119

[3] Staszak J.-F., 1999, « Détruire Détroit. La crise humaine comme produit culturel », *Annales de géographie*, 607, pp. 277-299

المركز. جلب علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية مكملاً هامًا لهذا المخطط من خلال إدخال تمايز داخل المركز، وكذلك في المحيط. وبالتالي فإن المركز الذي يُطلق عليه من الآن فصاعدًا العاصمة له محيط داخلي، تمامًا كما يوجد المحيط مركزه. يمكن بعد ذلك فهم آلية علاقة التبعية على أنها ناتجة عن التواطؤ بين المدن الكبرى والمراكز (أصحاب رأس المال والتكنولوجيا في البلدان الغنية ؛ نخب السلطة، وكبار ملاك الأراضي، وما إلى ذلك في البلدان الفقيرة) على حساب الأطراف (العمال المهاجرون، وكبار السن، وفلاحو الجبال في البلدان الغنية، والجماهير الفقيرة في العالم الثالث)[1]. وهكذا، فإن التخلف والفقر لدى غالبية سكان العالم الثالث ("محيط المحيط") لم يعد من الممكن تفسيره بالتخلف، من خلال الدونية الخلقية تقريبًا، ولكن بسبب الحالة التي نشأت في القرون الأخيرة من خلال التأسيس. من بعض الهياكل السياسية والاقتصادية الدولية وإقامة توازن داخلي للقوى من الواضح أنه غير ملائم لتحرر الجماهير. القمع الدولي، الذي لا يتسامح مع حكومة مصممة حقًا على إجراء تغييرات هيكلية أساسية، يسير جنبًا إلى جنب مع القمع الداخلي، الذي يخنق مبادرات التنمية الشعبية الحقيقية. يبدو أن أحد أخطاء عدد كبير من الدراسات حول التنمية هو تجاهل هذه الحقائق الاجتماعية والسياسية، أو بالغ في تقدير إمكانيات عمل حكومات العالم الثالث أو رغبتها الحقيقية في تغيير الوضع، لقد عزا الفقر أخيرًا وبسرعة كبيرة إلى لامبالاة الجماهير وجهلها، دون البحث عن الأسباب الأعمق. الهياكل الحالية لا تمنع فقط التنمية الشعبية، المتمركزة على الذات، الأقل اعتماداً، بل تمنع أيضاً التنمية الشبيهة بالرأسمالية ؛ هذا هو أحد التناقضات الكبرى بينهما. وفقًا لصيغة عزيزة على منظري التبعية، فإن التخلف ليس مرحلة أولية للتطور: إنه نتاج تطور المجتمعات الصناعية ومراكز الأطراف. لذلك سوف تزداد سوءًا مع "تقدم" المدن الكبرى والمراكز.

[1] عبد الهادي الجوهري، حسين رشوان، علم الاجتماع الحضري، مفاهيموقضايا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.1996، ص 10.

5-4- عواقب العمل

تحليل التبعية يفتح الطريق أمام استراتيجيتين للعمل: إحداهما إصلاحية والأخرى ثورية. في الحالة الأولى، تم اقتراح سلسلة كاملة من التدابير التي تهدف إلى تحسين المكاسب التي حققتها بلدان الأطراف: زيادة الصادرات، وزيادة أسعار المنتجات المصدرة، وانخفاض الأرباح المحولة إلى المدن الكبرى، والتكامل الإقليمي بين البلدان الواقعة تحت التطوير، إلخ[1].

يمكن العثور على فهرس مفصل للتدابير الواجب اتخاذها في J. Galtung، "نظرية بنيوية أنا[2] (...)

يعتقد أنصار نهج أكثر راديكالية أن هذه "التحسينات" في الواقع تفيد فقط مراكز الأطراف ولن تغير الظروف المعيشية للسكان الفقراء. إنهم لا يريدون إعادة توزيع بسيطة للثروة، والتي ستظل متواضعة على أي حال، لكنهم يريدون تحولا عميقا في هياكل التبعية. يمكن تحقيق هذا الاضطراب من خلال استراتيجية تشمل، من بين أمور أخرى: القضاء على العنف الهيكلي في العلاقات الرأسية بين المدن الكبرى والأطراف، والقضاء على أنظمة الأطراف التي تلعب دور الجسر من خلال تعزيز مصالح القوى الإمبريالية، وتكثيف العلاقات متبادلة المنفعة بين الأطراف[3]

من الصعب تحديد موقع الحركة الثانية للفكر التي تدعو إلى التشكيك في المفاهيم السائدة للتنمية. اصله. علاوة على ذلك، لم يتم تطويرها بعد بشكل كامل مثل نظرية التبعية. يمكن العثور على شذرات من نهج جديد يركز على التنوع الثقافي، في مواجهة الطابع الفريد لمفهوم التنمية، بين علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين وعلماء النفس والمربين وممارسي التعاون والمؤلفين الأدبيين، ولماذا لا، الشعراء. بشكل عام، لا يدخل الاقتصاديون الذين

[1] فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري...، مصدر سابق، ص ص 53-52

[2] Vanier M., 2000, « Qu'est-ce que le tiers espace ? Territorialités complexes et construction politique », *Revue de géographie alpine*, 1, pp. 105-113

[3] Morris, R.N, « Urban Sociology », Frederick A. Preager, New York. 1968.pp.101- 102

يمثلون المفهوم السائد للتنمية في هذه المشكلة، إلا لاستنكار وجود الاختلافات الثقافية، والعقبات التي تعترض التنمية المنظمة والسريعة و"العقلانية"[1].

6) العولمة: المفهوم – النظرية– التحديات المستقبلية

كانت مسألة العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول موضوع مناقشة بعد ظهر اليوم في اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية). يوضح موضوع العولمة وتأثيرها على البلدان والشعوب أهمية هذه العملية في الحياة الدولية، كما أشار السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أثناء عرض تقرير الأمين العام عن موضوع. قالت مجموعة الـ 77 والصين إن العولمة عملية موضوعية لا ينبغي التشكيك فيها، ولكنها تتطلب اليوم تفكيرًا متعمقًا، لا سيما بشأن المخاطر التي تنطوي عليها وأوجه عدم المساواة التي تسببها. وهكذا، كما أوضح ممثل غانا، تستفيد أغنى البلدان من 82٪ من الصادرات العالمية و68٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر. في ظل هذه الظروف، فإن العولمة، على الرغم من الخطاب العقلاني والليبرالي المحيط بها، ليست سوى المظهر الأكثر وضوحًا لرأسمالية مدمرة ونهمة، كما حكمت باكستان.

ولذلك وُجهت دعوات إلى تكافؤ الفرص لتحقيق منافع العولمة من خلال إصلاح الآليات الدولية للتجارة والتمويل والتنمية. سيكون من الوهم أن نرغب في تنظيم عملية لا تستجيب آلياتها بعد للأنماط المعروفة، كما اعتبرت الولايات المتحدة، التي أوصت بموقف عملي ومرن.

لم يمنع العديد من الوفود من الدعوة إلى تعزيز الأمم المتحدة، وهي الهيئة العالمية والديمقراطية الوحيدة التي تتمتع بالسلطة الأخلاقية المطلوبة والأطراف المتعددة الضرورية للدخول في حوار حول عملية العولمة التي من شأنها أن تأخذ في الاعتبار تدخل جميع البلدان . قال الاتحاد الأوروبي إنه بينما يلعب التعاون الدولي دورًا مهمًا في السعي إلى

[1] جيرالد بريز، مجتمع المدينة في السبلاد النامية ، ترجمة محمدالجوهري، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة. 1972، ص 246

تحقيق قدر أكبر من العدالة والإنصاف، فإن الحكومات تتحمل مسؤولية التكيف مع الوضع الجديد. ورددت الهند تصريحاته التي تندد بفرض معايير موحدة للتحرير التجاري والمالي.

وأخذ الكلمة ممثلو البلدان التالية: غيانا (باسم مجموعة الـ 77 والصين)، وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة)، وغانا، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وكوريا، وباكستان، والهند. .(تابع – 1 أ)

– 1 أ – 26 277 / EF / AG أكتوبر 1999

في السابق، اختتمت اللجنة مناقشتها بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالاستماع إلى الاتحاد الروسي وإثيوبيا واليابان ونيوزيلندا (باسم كندا وكندا ونيوزيلندا) وأوكرانيا وجنوب أفريقيا والصين إيران. كما تحدث ممثل منظمة العمل الدولية وكذلك مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقالت السيدة سيندي بيرمان، منظمة العمل الدولية، إن ظروف العمل تدهورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة في البلدان النامية بسبب متطلبات العولمة. تبنت منظمة العمل الدولية اتفاقيات مناهضة لظروف العمل السيئة وخاصة ضد عمل الأطفال. كما توجد تدابير ضد استغلال وإساءة معاملة العمال المهاجرين، ولا سيما النساء. إن اعتماد إطار عمل لحقوق الإنسان، وفقاً لتوصيات مؤتمر القاهرة، يتماشى مع التوصيات والمبادئ التوجيهية التي دعت إليها منظمة العمل الدولية. فيما يتعلق بالسكان والتنمية، قمنا بتنفيذ إجراءات تستهدف في المقام الأول النساء والشباب. نحن ندعو إلى تعميم خدمات الصحة الإنجابية، التي تستهدف في المقام الأول النساء والمراهقات. في تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نحن الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة، بصرف النظر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، منخرطون في هذه الجبهة على مستوى الدولة. نظرا لتأثير الإيدز على القوى العاملة، توصي منظمة العمل الدولية بتنفيذ استراتيجيات فعالة ضد فيروس نقص المناعة

البشرية / الإيدز، ونحن ملتزمون بالعمل من أجل متابعة التدابير الرئيسية التي تم التفاوض عليها بشأن مكافحة هذه الآفة.

أكد السيد فاسيلي نيبينزيا (الاتحاد الروسي) على أهمية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التقييم الخمسي لتنفيذ برنامج عمل القاهرة، والذي أكد الاهتمام الذي يوجهه المجتمع الآن إلى البعد "الديموغرافي" استراتيجيات التنمية. وأعرب في هذا الصدد عن قلقه إزاء عدم كفاية الدعم الدولي للبرامج الوطنية. تتبع أهمية قرارات الدورة الاستثنائية من كونها تساعد الأمم المتحدة على تنسيق الجهود في تنفيذ كافة المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة سواء كانت تتعلق بالتنمية الاجتماعية أو النهوض بالمرأة أو البيئة. وقال الممثل إنه من حسن الحظ أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية تأخذ في الاعتبار مشاكل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. من المهم لهذه البلدان تحسين نظام جمع وتحليل البيانات الديموغرافية، خاصة الآن بعد أن حدد الاتحاد الروسي تعداد سكانه في أكتوبر 2002. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده لمساعدة البلدان المعنية على الظهور. من الأزمة المالية لعامي 1997 و1998. في هذا السياق، من الضروري أن تتضمن سياسات الاقتصاد الكلي الموصى بها بعدًا. ولفت الممثل انتباه الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى إلى قضية اللاجئين.

السيد أزاناو ت أبريه (إثيوبيا): قال إن وفده يؤيد بيان مجموعة الـ 77 والصين. تشاطر إثيوبيا الأمين العام رأيه بأن الافتقار إلى الموارد المالية يظل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ برنامج عمل القاهرة. تؤكد سياسة إثيوبيا على اعتبارات المساواة بين الجنسين في التنمية. واصلت الممثلة، بالتالي، أصبح تعليم الفتيات أولوية في بلدنا. تشجع إثيوبيا مشاركة المنظمات غير الحكومية في الصحة وتنظيم الأسرة، وقد قمنا بتطوير مدونة تعزز مشاركة المنظمات غير الحكومية في البرامج السكانية الحكومية. بفضل هذا الإطار، أنشأت المنظمات غير الحكومية التي تأسست في بلدنا جمعية تقدم خدماتها للجمهور. عندما تم

تبني سياستنا السكانية الوطنية في عام 1993، كان معدل استخدام وسائل منع الحمل 4٪ وكان لدى النساء في المتوسط 8 أطفال لكل أسرة. انخفض معدل الخصوبة اليوم إلى 6.4 ومعدل استخدام وسائل منع الحمل 10٪.

السيد نوريماسا شيمومورا (اليابان) اعتبر أن القضايا السكانية مرتبطة بمشاكل اجتماعية – اقتصادية أخرى، وبالتالي فإن العمل في هذا المجال يجب أن يأخذ في الاعتبار ضرورات تحرير المرأة والزراعة والأمن الغذائي والتجارة والبيئة والكفاح. ضد الفقر. ومن المشجع أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أقرت بالحاجة إلى مثل هذا النهج المتعدد التخصصات. وشدد الممثل على أن مواصلة تنفيذ برنامج عمل القاهرة يتطلب إنشاء طرق مختلفة للتنفيذ والرصد والتقييم تأخذ في الاعتبار التقاليد الثقافية والسياسية والدينية لكل بلد. كما أن المشاركة النشطة للسكان المحليين في رصد برنامج العمل وتعزيز قدراتهم ضرورية لإحراز التقدم. منذ عام 1986، برزت اليابان كأكبر مساهم في صندوق الأمم المتحدة للسكان. البلد على استعداد لتسهيل عمل الصندوق ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من خلال تقديم ليس فقط المساهمات المالية ولكن أيضًا المساهمات الفكرية من خلال تعزيز التعاون في مجال المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت اليابان بإنفاق 3 بلايين دولار من مساعدتها الإنمائية الرسمية بحلول عام 2000 على السكان والأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وشدد الممثل على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية وأنواع أخرى من المساعدة المالية والتقنية للقضاء على العديد من المشاكل المتعلقة بالأمن البشري، بما في ذلك المشاكل الديمغرافية.

قال السيد GRANT ROBERTSON (نيوزيلندا)، نيابة عن بلده وكندا وأستراليا، إن قضايا السكان هي قضايا إنمائية، ويمكن اعتبار أجندة القاهرة بمثابة إطار عمل للتنمية المستدامة

العامة. نهج القاهرة يدعو ويدعم المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- 4 - AG / EF / 277 26 أكتوبر 1999

الاستثمار في رفاهية المرأة ضرورة إذا أردنا تحقيق تنمية المجتمع ككل. نحن ندعم إدراج حقوق الإنسان ورفاهية الإنسان في برنامج القاهرة، وندعم الدعوات لتعزيز الخدمات الاجتماعية في مجال الصحة الإنجابية والصحة الجنسية للشباب والنساء والفتيات. وتابع الممثل أن البلدان التي أتحدث باسمها تطالب أيضا بالحصول الكامل للسكان على خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية الجيدة التي من شأنها أن تقلل معدلات وفيات الأمهات والأطفال واعتلالهم وتقي من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

السيد أوليكسي هولوبوف (أوكرانيا) قال إنه مثل معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يتعين على أوكرانيا أن تواجه وضعا سلبيا من حيث التنمية الاجتماعية والديمغرافية. وأشار إلى شيخوخة السكان الناجمة عن انخفاض المواليد وارتفاع معدل الوفيات نسبيًا وتدهور الصحة العامة وتدفقات الهجرة والوضع البيئي غير المواتي. وتحدث الممثل عن تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في بلده، الذي يصيب بشكل رئيسي الشباب. تمت الإشارة إلى آثار كارثة تشيرنوبيل كسبب آخر لتدهور الصحة العامة. قال الممثل قبل الإبلاغ عن المبادرات التي اتخذتها حكومته، إن عدد سكان أوكرانيا انخفض بمقدار 2 مليون خلال السنوات الخمس الماضية. ورحب الممثل بالزيارة الأخيرة للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي قال إنها تدل على زيادة تركيز الصندوق على المنطقة. كما تبشر هذه الزيارة بالخير للتعاون المستقبلي بين الصندوق وأوكرانيا. ورحب الممثل بقرار صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز وجوده في منطقة أوروبا الشرقية وإطلاق برنامج للصحة الإنجابية في أوكرانيا. وأعرب الممثل عن قلقه إزاء الصعوبات المالية التي

يواجهها الصندوق، ولا سيما برامجه. وأعرب عن أمله في أن تعطي الإرادة السياسية التي أبدتها الدول الأعضاء خلال الدورة الاستثنائية زخما جديدا لتنفيذ برنامج عمل القاهرة.

قال السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) إن بلاده، التي تسببت في مشاكل ارتفاع معدلات المواليد والصحة الإنجابية والجنسية، بما في ذلك وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، من الشواغل الرئيسية، نفذت خلال السنوات الخمس الماضية شروط برنامج القاهرة. ورحبوا بنتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المكرسة لقضايا السكان. ومع ذلك، كنا نقدر تقديم مقترحات ملموسة للعمل بعد هذا المؤتمر.

- 5 - 26 AG / EF / 277 أكتوبر 1999

ويساورنا القلق من أن موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان لا تزال تشهد انخفاضا مطردا، وأن هذه المنظمة تعاني، هذا العام، من عجز قدره 72 مليون دولار في أنشطتها التنفيذية على المستوى القطري. ومن المحزن أن نلاحظ، في هذا الصدد، أن 15 عضوا مساهمًا في صندوق الأمم المتحدة للسكان قد خفضوا مساهماتهم في عام 1998 وأن ثلاث دول فقط تبذل جهودًا لزيادة مستوى التزاماتها.

أكد السيد LI CHIGIAN (الصين) أن تخفيف ضغط النمو السكاني السريع لا يحدث بين عشية وضحاها. فهو يتطلب جهودا متواصلة ومتضافرة من قبل المجتمع الدولي. يجب على البلدان المتقدمة والنامية أن تساعد بعضها البعض في البحث عن حلول للقضايا السكانية، وهو بحث يجب أن تعتبره مسؤولية والتزامًا مشتركين. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق الأهداف المحددة في القاهرة وعقب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. كان للأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية تأثير واضح على عملية التنفيذ.

قبل دعوة المجتمع الدولي لاحترام الالتزامات التي تم التعهد بها في القاهرة والتعامل مع القضايا السكانية من المنظور العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كجزء من تنميتها الاقتصادية، تعتبر الصين تنظيم الأسرة والسيطرة على النمو السكاني وتحسين نوعية حياة

الناس من أركان سياساتها الوطنية. على مدار الثلاثين عامًا الماضية، سجلت الصين عددًا أقل من المواليد بمقدار 338 مليونًا، مما أدى إلى تأجيل وصول 6 مليارات طفل على وجه الأرض بمقدار أربع سنوات. لا تزال الصين تواجه ضغوطا ديموغرافية. علاوة على ذلك، فهي تعلم أن مشاكل شيخوخة السكان والوظائف والهيكل الديموغرافي والهجرة ستصبح ذات أهمية متزايدة في المستقبل. لذلك صاغت الصين جداول الأعمال والمبادئ التوجيهية والتدابير الأخرى وتعتزم وضع "خطة عمل بشأن السكان والتنمية للقرن الحادي والعشرين".

السيد محمد علي زراعي (جمهورية إيران الإسلامية): يؤيد وفده بيان مجموعة الـ 77 والصين. وقال إن البيانات الحالية تظهر بوضوح أن البلدان النامية أوفت إلى حد كبير، في حدود مواردها المحلية، بالالتزامات التي تعهدت بها في القاهرة. لكن الأمر يختلف فيما يتعلق بالمساعدة الدولية، وهو ما تجلى في غيابها. إن التمويل الممنوح من قبل المانحين للعمل لصالح السياسات الديمغرافية بعيد كل البعد عن أن يصل إلى 17 مليار دولار التي وعد بها عام 2000. ويجب اتخاذ العديد من الإجراءات الإيجابية في هذا المجال.

- 6 - AG / EF / 277 26 أكتوبر 1999

يعتبر سداد المساهمات المتعهد بها شرطًا مسبقًا هامًا إذا أردنا أن نكون قادرين على تنفيذ برنامج القاهرة. على الصعيد الوطني، خفضت إيران معدل المواليد بشكل كبير من 3.2٪ في منتصف الثمانينيات إلى 1.4٪ في عام 1998. أصبحت النساء الآن أكثر تمكناً وقد لعب دورهن في ذلك لصالح هذا التخفيض. لقد قادت إيران هذه التغييرات باحترام لقناعاتها الأخلاقية والدينية، ونحن مستعدون لمشاركة تجربتنا مع أي مجتمع نامٍ يرغب في القيام بذلك.

وأكد السيد جوزيف شامي، مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة قد حققت نجاحًا كبيرًا وأن قضايا السكان قد أصبحت مجالًا

حققت فيه الأمم المتحدة نجاحًا حقيقيًا. وقال السيد شامي إنه سمع دعوة الوفود إلى مزيد من التنسيق داخل الأمم المتحدة في جهود متابعة جميع المؤتمرات الدولية. وأعلن أن لجنة التنسيق الإدارية ستجتمع يوم الخميس المقبل لتحديد مبادرات المتابعة. يجب تعزيز التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن والاستمرار في ضمان نفس النجاح في القرن الحادي والعشرين.

وشكرت السيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الحكومات على التزامها المتجدد ببرنامج عمل القاهرة وأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقالت إنها شجعتها الدعوة للحصول على موارد مالية. وقالت إنها تشجعت بالبيان الذي أدلت به فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أكبر مساهم، والذي أقر بالحاجة إلى زيادة الموارد الخارجية. وأعربت عن أملها في أن يحذو المانحون الآخرون حذو النرويج والولايات المتحدة.

6-1- العولمة والتفاعل

6-1-1- دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

أُعد تقرير الأمين العام (A / 54/358) بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبالتشاور مع المنظمات ذات الصلة، ولا سيما البنك الدولي، والمنظمة الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة. منظمة الأمم المتحدة للزراعة (الفاو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC))، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ظلت العولمة، من الناحيتين التحليلية والمعيارية والتنفيذية، على جدول أعمال الأمم المتحدة لبعض الوقت. يهدف هذا التقرير إلى توضيح كيفية تأثير ظاهرة العولمة المعقدة على التنمية وما هي انعكاسات هذا التفاعل على دور الأمم المتحدة في التنمية.

من أجل تطوير حلول مناسبة للتحديات الناتجة عن العولمة، من الضروري تحديد طبيعة ونطاق هذه العملية بوضوح، لا سيما من منظور التنمية. يمكن النظر إلى العولمة بطرق مختلفة. يراها البعض قبل كل شيء على أنها زيادة التنقل عبر الحدود لعوامل إنتاج السلع والخدمات والسوق العالمي الحقيقي الناتج عن ذلك ؛ يرى الآخرون فيها بشكل أساسي نتائج وإمكانات التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ؛ لا يزال آخرون يرون العولمة بشكل رئيسي من منظور آثارها الاجتماعية والثقافية. في حين أن كل هذه المقاربات تسلط الضوء على جوانب معينة من العولمة، فإن التغيير التنموي الرئيسي الذي أحدثته لم يكن تدويل الإنتاج في حد ذاته، ولا ثورة الاتصالات، ولا ظهور مجتمع "غير حضاري". والواقع أن التباطؤ والأثر التراكمي لجميع هذه العمليات على صنع السياسات وصنع السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي، يشكلان التحديين الرئيسيين للعولمة بالنسبة للأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. بما أن قوى العولمة تؤثر على جميع جوانب الحياة اليومية، يجب صياغة السياسات المعتمدة على المستويين الوطني والدولي فيما يتعلق بالتجارة والتمويل والشؤون الاجتماعية والبيئة بطريقة تأخذ في الاعتبار العلاقات القائمة بين هذه المجالات المختلفة. فضلا عن الآثار التراكمية للعولمة. يعتبر إدخال التماسك على مستوى صنع السياسات أحد التحديات الأولى والرئيسية للعولمة. ومنظومة الأمم المتحدة، نظرا لطابعها العالمي والديمقراطي وولايتها الواسعة، في وضع فريد يتيح لها تعزيز هذا الاتساق على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي الختام يرى الأمين العام أن العولمة وآثارها ستظل في صميم قضايا التنمية في السنوات القادمة. وللقيام بدور مركزي في معالجة هذه الظاهرة، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تحديد القضايا التي لا تصلح لمناقشات حكومية دولية أكثر تنظيما فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى نتائج ملموسة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

بيان افتتاحي

عرض السيد نيتين ديساش، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الوثائق المتعلقة بالعولمة والاعتماد المتبادل بين الدول، ولا سيما التقرير 54/358 / A. وأشار إلى الإرادة التي أعربت عنها غالبية الوفود التي أرادت إبداء وجهة نظرها بشأن هذه المسألة. وأشار إلى أن المناقشات حول العولمة بدأت بالفعل في الأمم المتحدة فقط. ونعتقد أنه يمكننا التأثير في هذه الظاهرة حتى تسير في الاتجاه الصحيح، وحتى تمنحنا الجمعية العامة القدرة على القيام بذلك. يجب أن تساعد عمليات التبادل داخل هذه اللجنة على فهم العولمة ونتائجها بشكل أفضل. قال السيد ديسا إن النقطة الأولى التي يجب إثارتها، في رأينا، هي تلك المتعلقة بتماسك الردود التي يتعين تقديمها للتحديات التي يواجهها كل بلد. تعتمد قدرة الحكومة على إدارة تدابير الاقتصاد الكلي على ما تفعله الحكومات الأخرى في نفس المجال. لقد أكدنا مرارًا وتكرارًا أن التفاعل الضروري لنجاح أي برنامج اقتصادي يمكن أن يتعطل بسبب الاضطرابات التي لا يمكن السيطرة عليها، على سبيل المثال تلك التي تأتي من الأسواق المالية، والتي يمكن أن تزعزع استقرار أي خطة تنمية يتم وضعها بصبر. لدينا سياسات تركز على التدفقات المالية، والوصول إلى الأسواق والتوازنات الاقتصادية، ولكن لا توجد آليات تعمل على مواءمة التطورات بشكل منهجي في المجالات المذكورة أعلاه. في العام الماضي، خسرت العديد من البلدان إيرادات ضخمة بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية. كيف يمكننا التعامل مع هذا النوع من الأشياء؟ فيما يتعلق بالحوكمة، تفضل العولمة الإجراءات عبر الوطنية، ولكن هل لدينا آلية مؤسسية لتنظيم كل هذه الأنشطة؟ في

المعاملات المالية، على سبيل المثال، لا توجد آليات للسيطرة عليها وتنظيمها عندما تحدث خارج حدود دولة تتأثر بها رغم ذلك.

يجب أن يظهر تبادل أفضل لوجهات النظر حول فوائد العولمة. وفي إطار الأونكتاد، سيكون من الممكن تحسين فهم هذه الظاهرة، على الرغم من صعوبة شرح جميع جوانبها على الصعيد العالمي. نعتقد أن الجوانب المتعلقة بالتقدم في تكنولوجيا المعلومات، والتي تدعم جميع الجوانب الأخرى، ضرورية. المعرفة هي محرك العولمة، ولكن في أي منتدى سنناقش الجوانب غير الفنية لفوائد استخدام تقنيات الاتصال؟ البلدان بحاجة للمساعدة في هذه القضية. الموضوع الثاني المهم للعولمة هو تدفقات رأس المال الخاص، وهي المصادر الرئيسية لتمويل العولمة. تساعد الأمم المتحدة البلدان على الاستفادة بشكل أفضل من الاتجاهات الجديدة في هذا التمويل. المجال الرئيسي الثالث للعولمة هو، أخيرًا، مجال التجارة، الذي تهيمن عليه الآن أنشطة الشركات عبر الوطنية، وفي هذا المجال، نعتقد أنه يجب علينا أن ننجح في إنشاء مؤسسات قادرة على التعامل مع التشوهات. نشاطات تجارية.

- 9 - AG / EF / 277 26 أكتوبر 1999

ما يقلقنا هو أن البعض يعتقد أنه لا يوجد أحد مسؤول عما يحدث، وأنه يجب علينا ترك قانون السوق يلعب. ومن ثم، فإن التفاوتات الناجمة عن تداعيات هذه الظاهرة تبعث على القلق. يجب على الأمم المتحدة أن تضمن عدم تخلف بعض الدول عن الركب في هذا الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة. لذلك يجب على هذه اللجنة أن تحرص على إنشاء "إطار" يوفر لنا الوسائل والإطار للتنظيم والحلول الوسط اللازمة لتطور سليم للعولمة.

السيد صمويل ر. إنساني (غيانا)، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، شدد على أن العولمة تهيمن على الاقتصاد العالمي، وبدعم من الثورة التكنولوجية وزيادة تحرير التجارة والتمويل، سرعان ما حولت العملية العالم إلى عالم واحد. سوق. ولدت هذه العملية، من نواحٍ عديدة، العجز وانعدام السيطرة. لقد جنت البلدان النامية مكاسب متواضعة وتكبدت خسائر

كبيرة. ومن ثم فقد عانت هذه البلدان من ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، والتهميش في صنع القرار الاقتصادي، وأزمة مالية مدمرة قضت فعليًا على سنوات من التنمية والنمو غير المسبوق. ولأن درجة التعرض لآثار العولمة متغيرة، يجب أن تلبي استراتيجيات إدارة هذه العولمة الاحتياجات الخاصة لكل بلد، مع مراعاة مستويات التنمية. لإضفاء طابع إنساني على العولمة، من الضروري تعزيز الدعم الدولي، الذي ينبغي أن يهدف إلى تقديم المساعدة المطلوبة في مجالات التجارة والتمويل من خلال منح التمويل بشروط ميسرة، والوصول إلى الأسواق والتقنيات وزيادة المشاركة في الأعمال التجارية والمالية. عمليات صنع القرار. وأشار الممثل إلى أن عدم قدرة المؤسسات الدولية القائمة على معالجة أوجه القصور المنهجية في الاقتصاد العالمي قد حفز الدعوات لإصلاح الهيكل المالي الدولي. وقال في هذا الصدد، لا يمكن للبلدان النامية أن تؤكد بما فيه الكفاية، على الحاجة لمنحهم دورا أكبر في عملية صنع القرار حتى يتمكنوا من التعبير عن مخاوفهم واحتياجاتهم. للاستجابة لفرص وتحديات العولمة، يجب أن تكون السياسات الوطنية هجومية ودفاعية. يجب أن تستهدف الإجراءات الهجومية الاستثمار وتنمية التجارة بينما يجب أن تساعد الإجراءات الدفاعية في الحماية من القوى السائدة للأسواق المفتوحة. لقد أبرزت العولمة الحاجة إلى أشكال جديدة من الشراكات في التنمية. لم يعد بإمكان الحكومات مواجهة التحديات الحالية بمفردها دون تعاون القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومع ذلك، فإن للعولمة وزيادة الاعتماد المتبادل ميزة إعطاء دفعة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ومن المأمول أن توفر قمة هافانا، التي ستعقد العام المقبل، منصة لاستكشاف إمكانات التعاون بين المجموعات والمجتمعات الاقتصادية شبه الإقليمية والإقليمية في الجنوب. وهناك حاجة أيضا إلى توسيع التعاون بين بلدان الجنوب ليشمل القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية. واعتبر الممثل أن توصية الأمين العام الهادفة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وروابطها مع شركاء التنمية الآخرين تستحق التفكير. ولفت الانتباه إلى فكرة إنشاء

فريق عمل تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستكشاف سبل تعزيز تماسك السياسات وتدابير بناء القدرات المؤسسية. ومن ثم فإن هذا الفريق سوف يربط بين نتائج المؤتمرات الدولية مثل الأونكتاد العاشر أو المؤتمر القادم بشأن تمويل التنمية. وقال الممثل إن اقتراح الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة التجارة العالمية جاء في الوقت المناسب ومفيد. وقد دعمت الجهود المبذولة لتعزيز فعالية المؤسسات المتخصصة مثل الأونكتاد، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللقيام بذلك، شدد الممثل على ضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية التي تتعامل مع القضايا المالية العالمية والتجارة العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. قالت السيدة مارجاتا راسي (فنلندا)، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، إن العولمة جلبت التحديات والفرص لكل دولة. إنها عملية متعددة الأوجه تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والثقافية. من أجل مناقشة مشكلة الفقر حقًا، على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك المزيد من التنسيق والترابط بين الإجراءات التي يتم تنفيذها في كل قطاع. يتطلب إطار الحوكمة الفعال وجهات نظر جديدة تستند إلى مناهج أكثر تماسكًا لجميع أبعاد التنمية المستدامة. نحن نعلم، وهذه نقطة مهمة، أن مسؤولية تطوير العولمة وجوانبها المختلفة لا يمكن تركها لقوى السوق وحدها. وبالتالي، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ تدابير سياسية لمواكبة العولمة، ولماذا لا توجه العولمة، بهدف توزيع فوائدها بشكل أكثر إنصافًا. وهذا التحدي يتطلب المزيد من التعاون الدولي من أجل تحقيق ما يسميه البعض بحق "عولمة ذات وجه إنساني". يمكن أن تشمل هذه التدابير آليات التفاوض العالمية وإدراج الاعتبارات التي تهدف إلى التنمية المستدامة في جميع عمليات صنع القرار التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل شعوب الكوكب من حيث التجارة والاستثمار والبيئة والاجتماعية وغيرها. ويود الاتحاد الأوروبي أن يولى مزيد من الاهتمام

في سياق العولمة لمكافحة الفقر والتدابير التي يتعين اتخاذها لتلافي التهميش الكامل للبلدان النامية.

– 11 – 26 277 / EF / AG أكتوبر 1999

على المستوى الوطني، يتطلب التكيف مع العولمة من الحكومات والشعوب أن تكون مرنة وأن تتكيف بسرعة مع الضغوط والفرص المتاحة لها. وتقع المسؤولية الأساسية عن التنمية، في الواقع، على عاتق البلدان نفسها، وينبغي أن يكون دعم المجتمع الدولي مكملا فقط، حتى لو كان ضروريا في ظل الظروف الحالية. كشفت الأزمة المالية في آسيا عن هشاشة وعيوب النظام المالي الدولي الحالي. نحن ندعم المناقشات الهادفة إلى الإصلاح في هذا المجال، وندعم المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في مجال سياسات التنمية الاجتماعية التي ينبغي أن تمكن الناس من التكيف بسرعة مع تداعيات الأزمات المالية، وهو إصلاح بسيط للشروط. عدم اعتبار التحويلات المالية علاجًا كافيًا للحفاظ على مستويات المعيشة التي يحققها الشعب. وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية داخل منظمة التجارة العالمية، يجب على الدول الغنية أن تمنح البلدان النامية الوسائل للمشاركة الكاملة في المفاوضات. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يوفر مؤتمر القمة القادم للأونكتاد في بانكوك، في بداية عام 2000، إطار العمل للمناقشة التي تعتبر أساسية في هذا الوقت بشأن مسائل العولمة والتجارة والتنمية.

السيد كوابينا أوسي – دانكواه (غانا): قال إنه ربما كان بسبب دور صناديق المعاشات التقاعدية في الاضطراب المالي في آسيا، فقد تحول كل الاهتمام إلى الجوانب المالية للعولمة، متجاهلاً الجوانب الأخرى، ولا سيما التجارة والروابط بين التمويل والتجارة والتنمية. واعتبر الممثل أن الأمم المتحدة، بحكم طابعها العالمي والديمقراطي، هي الهيئة الوحيدة القادرة على تنفيذ عملية إعادة هيكلة الهيكل المالي الدولي لجعله أكثر استقرارا وأكثر تشاركية ولتحديد شبكة متماسكة للحكم. العالم في التمويل والتجارة والتنمية. وشدد الممثل

على أن العولمة، بطبيعتها، لا تختلف كثيرا عن النموذج المألوف "للسوق التي تخلق عدم المساواة"، مضيفا أنه نظرا للطبيعة العالمية للعولمة، يجب أن تكون الحوكمة الفعالة في هذا المجال شاملة على قدم المساواة. الحكم القوي والفعال ضروري لإدارة عواقب العولمة على الصعيدين الوطني والدولي. يجب أن تصبح الأمم المتحدة المنتدى لتحديد مسؤوليات كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالحوكمة والدعم الذي يتعين تقديمه للبلدان النامية في مجال بناء القدرات. وبالتالي، تتطلب هذه الإدارة العالمية مشاركة البلدان النامية في أنشطة الهيئات المسؤولة عن مختلف جوانب العولمة.

- 12 - 26 277 / EF / AG أكتوبر 1999

بالنسبة للممثل، يجب على المنظمات الدولية أن تتجاوز تعزيز انضباط الاقتصاد الكلي والتحرير والحد من دور الدولة لاتخاذ إجراءات حقيقية في المجالات المتعلقة بتعزيز القدرات المؤسسية، فيما يتعلق بالشواغل في أسواق معينة، وقاعدة القانون والحكم الرشيد من أجل ضمان التقارب المؤسسي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على هذه المنظمات مساعدة البلدان النامية على إنشاء البنى التحتية للتنمية الأساسية والاجتماعية، ولا سيما من خلال دعم إنشاء شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان.

السيد ريفيوس أورتيك (الولايات المتحدة): قال إن العولمة، رغم كل ما يقال عنها، لا تزال ظاهرة غير مفهومة، ولا يرى أحد حتى الآن جميع نتائجها وانعكاساتها. أيضًا، إذا لم نتمكن بعد من إتقان كل ما هو داخلي وعملي، فكيف يمكننا أن ندعي التخطيط لقواعد ومبادئ التنمية نفسها؟

وبسرعة التغيير الذي أحدثته عملية العولمة، تعتقد الولايات المتحدة أن أي هيكل يتم وضعه اليوم سيثبت بسرعة أنه عفا عليه الزمن قبل أن يعرف حتى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على سبيل المثال. كذلك، يجب أن نتحلى بالمرونة والواقعية عند المناقشة والرغبة

في تقديم حلول للمشاكل التي تسببها عولمة الاقتصاد. نحن نؤمن بتبني نهج شامل يأخذ في الاعتبار العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. أخيرًا، تعتقد الولايات المتحدة أنه من الضروري إبراز التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات وتوافر المعرفة والمعلومات على جميع الشبكات الرئيسية المناسبة. إن استخدام هذه التقنيات وهذه المعرفة هي التي يمكن أن تمكن الأفراد والحكومات من الاستفادة من المزايا والفرص التي توفرها العولمة، وحماية أنفسهم من عواقبها السلبية. تتمثل إحدى طرق الاستخدام الفعال لفيضان المعلومات والمعرفة المتاح لكل واحد منا في التحديد الواضح، منذ البداية، لأولوياتنا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. فيما يتعلق بالمسألة الرئيسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل، التي طرحت بشأنها الأمم المتحدة، من خلال صوت الأمانة العامة، بعض الأفكار "الاستفزازية"، وبعضها وثيق الصلة، والبعض الآخر يتجاوز ما يمكن أن يجعل الأمم المتحدة، نعتقد سوف يؤدي إلى مناقشات مثيرة للاهتمام.

السيد يوري إيزاكوف (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي، مثله مثل معظم البلدان، يرى في العولمة عملية موضوعية تتيح فرصاً إنمائية جديدة وتنطوي في الوقت نفسه على مخاطر. ولمنع هذه المخاطر، من الضروري، وفقًا للممثل، القيام بشكل جماعي بتطوير استراتيجية متضافرة لإدارة العولمة لتكييف الاقتصادات الوطنية مع الظروف الجديدة وضمان التقاسم العادل للمنافع.

- 13 - AG / EF / 277 26 أكتوبر 1999

وسيؤدي التخلف الاقتصادي والافتقار إلى القدرة التنافسية في مجالات التكنولوجيا والمعلومات والإمكانات البشرية إلى زيادة تعقيد تكيف البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع عملية العولمة. وفي هذا السياق، هناك حاجة ملحة لتعزيز الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى التي تتعامل مع القضايا المعقدة للتجارة والتمويل والتنمية وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات الدولية. يجب أن يتم النظر في

القضايا المتعلقة بالعولمة بطريقة شفافة وضمان مشاركة البلدان والمؤسسات متعددة الأطراف ومجتمع الأعمال والمجتمع الأكاديمي والجمهور العام.

قال السيد كيم هاك–سو (جمهورية كوريا) إنه بالنظر إلى الترابط المتزايد بين الدول والأسواق والناس، يمكن للمرء أن يتأكد من أنه بدون التركيز على التعددية وتماسك السياسات، ستؤدي العولمة باستمرار إلى أزمات. لذلك تعتقد جمهورية كوريا أن للأمم المتحدة ميزة نسبية على أي دولة أو كتلة من الدول في توفير القيادة للتصدي لمختلف تحديات العولمة. ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور حفاز في صياغة سياسات متكاملة ومتماسكة، بالشراكة مع هيئات مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. فيما يتعلق بالشراكة الدولية، نعتقد أن شروطها وإجراءاتها يجب ألا تقتصر على الدول والشركات عبر الوطنية فقط، بل يجب أن تشمل جميع الفاعلين الاجتماعيين. نعتقد أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب خلق بيئة مستقرة تسمح لجميع الناس بالمشاركة.

السيد لويز توبي كالداس دي مورا (البرازيل): قال إن العولمة ليست اقتصادية فحسب، بل لها أبعاد سياسية وتكنولوجية وثقافية. وأضاف الممثل أنه تم في النهاية قبول عدد من جوانب العولمة. يتعلق الجانب الأول بالطبيعة المتناقضة للعولمة لأنها تؤثر على النمو والإنتاجية في نفس الوقت لأنها تؤدي إلى عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. يتعلق الجانب الثاني بحقيقة أن فكرة العولمة لا تأتي من فراغ بل من عمليات اقتصادية تم تطويرها في أطر مؤسسية. لذلك من المعقول الاعتقاد بأن الآليات المؤسسية والتنظيمية الحالية غير متوائمة مع الحقائق الجديدة للعولمة. يتعلق الجانب الثالث بحقيقة أن تحديات العولمة لا يمكن مواجهتها من جانب واحد، لذا فإن النهج التعاوني مطلوب. أما الجانب الرابع فيتعلق بضرورة التعاون متعدد الأطراف مع مراعاة ظاهرة العولمة من مختلف زواياها، ولا سيما التفاعلات بين مجالات التجارة والتمويل والاقتصاد الكلي وتفاعل هذه المجالات الثلاثة مع الاهتمامات الاجتماعية.

إن الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هي المنتدى المثالي لإجراء مناقشة متعمقة بشأن مسألة العولمة، والحوار مع مؤسسات بريتون وودز مهم.

السيد إينام أول هاكي (باكستان): قال إن الشعوب التي تعاني من عواقب العولمة تعرف أن هذه العملية ليست سوى شكل جديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية. يعاني ملايين الأشخاص في العالم اليوم من عدم المساواة المتعمد في قواعد الاقتصاد الدولي. التجارة والاستثمار والتدفقات المالية محصورة في البلدان المتقدمة ولا يوجد تحويل للموارد من الأغنياء إلى الفقراء. يحدث العكس بالفعل، هذا هو الواقع. تفيد العولمة أقلية بشرية، أقلية الشمال، على حساب الأغلبية. وبصوت عالٍ، فإن العولمة ليست سوى الوجه الجديد للاستعمار، والمظهر الأكثر وضوحا للرأسمالية المدمرة التي لا تشبع، وأكثر أشكال استغلال البلدان والشعوب الضعيفة تفصيلاً، واستغلال الفقراء تحت ستار الليبرالية والإنسانية. الحقوق والأسواق. في الواقع، إنه استمرار للاستعمار في القرون والعقود الماضية، في وقت يجب أن يتخذ فيه استغلال البشر مظهراً محترماً وقانونياً. يتم ذلك لأن دول الدول الغنية بحاجة إلى نقل إرادتها إلى السلطة لقطاعها الخاص، الذي يمثل شعوبها، ويتم ذلك بالتواطؤ الطوعي لنخب الدول النامية المهووسة بسراب النزعة الاستهلاكية. الموجود في البلدان التي يدافعون عن أهدافها. تستغل الشركات عبر الوطنية دون خجل العمالة الرخيصة في المناطق الفقيرة من العالم ويتم التلاعب بأسعار المواد الخام لضمان الإمدادات الرخيصة للدول الغنية. يتم إجبار الأسواق في البلدان الفقيرة على الانفتاح باسم التحرير، بينما يغلق الأغنياء أسواقهم باستخدام الازدواجية وجميع أنواع الحيل. تستنزف الأسواق المالية الدولية الموارد المالية للبلدان الناشئة جافة من خلال أنشطة المضاربة النقدية وتستمر التحويلات المالية الضخمة في الحدوث.

بدون إشراف، من الجنوب إلى الشمال. أما بالنسبة للتقنيات التي يقال إنها ضرورية للاندماج في العولمة، فقد تمكنا من ضمان أن أسعارها الباهظة تجعلها غير قابلة للوصول إلى البلدان النامية. فهل من المستغرب إذن، في ضوء ذلك، أن يكون أكثر المدافعين المتحمسين عن العولمة هم الأغنياء والمتقدمون؟ هذه الظاهرة ليست سوى تكرار لاقتصاديات عدم التدخل التي سمحت، في القرن التاسع عشر، باستغلال الضعفاء لإثراء أولئك الذين أصبحوا مهيمنين الآن.

السيد جايانت مالهوترا (الهند) أعرب عن أمله في أن يقوم المجتمع الدولي بتحليل متعمق لفرص ومخاطر العولمة. وقال إن هذا ضروري بشكل خاص على المستوى الوطني حيث تحتاج البلدان إلى تحديد ما يجب أن تعنيه العولمة بالنسبة لها. إذا كانت العولمة حقًا حاسمة على المستوى الوطني، فلا يمكن أن تؤدي فقط إلى زيادة التدفقات المالية ولكن سيتعين عليها إحداث تحسينات في مستويات وظروف المعيشة. لذلك يجب أن تساهم العولمة في البحث عن حلول لمشاكل الفقر والبطالة والتعليم والصحة. لذلك، من الضروري تقييم تأثير السياسات المتبعة في سياق العولمة على كل فرد في كل بلد نام. للاستجابة لتحديات العولمة، من الضروري أيضًا الاعتراف بالاختلافات بين القدرات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان والمناطق. وهذا يجب أن يتجنب فرض تحرير القطاعين التجاري والمالي وفق جداول زمنية واحدة. يجب أن يتم التحرر في هذه الأمور بالوتيرة المحددة لكل بلد. إذا أردنا تجنب البؤس الإنساني الذي حدث أثناء الأزمات في آسيا والاتحاد الروسي، يجب أن يُسمح للبلدان بوضع جداولها الزمنية وطرائقها للتكيف مع المنافسة المتزايدة الناشئة عن تحرير التجارة. يجب على البلدان أولاً تعبئة الموارد المالية، ولا سيما ضمان تعليم القوى العاملة وتدريبها، والاستثمار في البحوث لمواجهة تحديات العولمة.

على المستوى الدولي، يجب الاعتراف بأن العولمة هي عمل مستمر يكون فيه كل بلد ممثلًا ومتفرجًا. يجب على المجتمع الدولي أن يبحث عن طرق لتقليل مخاطر العولمة، خاصة

بالنسبة للبلدان النامية، انطلاقا من الفرص والتحديات التي تمثلها العولمة. يجب أن ندرس الجوانب المختلفة للعولمة بطريقة متكاملة، ليس فقط الخوض في أعراضها، ولكن التركيز حقًا على أوجه القصور الهيكلية، لا سيما في مجالات الوصول إلى الأسواق والتحرير المالي والأطر التنظيمية.التكنولوجيا والمعرفة. إنه يتعلق أيضًا بإرساء مساواة حقيقية حيث ستكون جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قادرة على المشاركة في السباق العالمي من أجل التنمية والازدهار.

وتتمثل تلك المداخل النظرية فيما يلى :

7) نظرية النسق العالمي World System Theory

لم يؤد اختفاء إيمانويل والرشتاين في 31 أغسطس 2019 إلى أي رد فعل. في العالم الأكاديمي الفرنسي[1]، حيث عانت من عاطفة أقل، لم تعرف نظرية النظم العالمية أبدًا الحماس الذي لاقته في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وفي العديد من البلدان الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا. لم تتم ترجمة آخر مجلدين من عمل Wallerstein الرئيسي، The Modern World-System، المنشور في عامي 1989 و2011، في فرنسا مطلقًا، في حين أن أول مجلدين متاحين ونشرهما Flammarion في عامي 1980 و1984. أو مشبعًا ببعد سياسي أكثر، وجدوا بالتأكيد مكانًا في سوق التحرير الفرنسي، لكنهم لا يستطيعون أن يدركوا ما هي المهنة وتأثير الشخص الذي أصبح في عام 2014 أول حاصل على جائزة ISA للتميز في البحث وممارسة[2].

يتعمق هذا الملف الاجتماعي[3]، من خلال المقالات والشهادات، في مهنة علمية متنوعة وعمل وفير من أجل تقييم أفضل للمكانة التي احتلها إيمانويل والرشتاين في الحياة الفكرية

[1] Version actualisée de l'article publié sous le titre « Les théories de la mondialisation culturelle : des théories de la diversité », p. 17-22
[2] HALL, S., « The Local and the Global : Globalization and Ethnicity », *in* KING, A. D. (dir.), *Culture, Globalization and the World-System. Contemporary Conditions for the Representation of Identity,* Minneapolis, University of Minnesota Press, 1997 (1991), p. 29-31.
[3] *Ibid.,* p. 22 et 25

العالمية، وخاصة في أمريكا والفرنسية. تم استعارة العنوان الذي تم اختياره لهذا الملف من الخطاب الذي ألقاه في عام 1998 كرئيس للرابطة الدولية لعلم الاجتماع (1994–1998 ؛ Wallerstein، 1999a)، ويشير إلى أنه ليس مجرد سؤال هنا للإشادة به من خلال التأكيد على أنه المساهمة في العلوم الاجتماعية. إنها أيضًا مسألة إظهار أنه من خلال توقع بعض توجهاتهم المعاصرة، فقد ترك لنا أدوات فكرية خصبة للتفكير في الحاضر والمستقبل والعمل من أجل إعادة البناء المعرفي والمؤسسي للعلوم الاجتماعية: تفكيك المركزية الأوروبية.، وتحولات الرأسمالية ونقد الرأسمالية المعولمة، ومسألة عدم المساواة والعدالة العالمية.

من أجل تفسير ضعف التنمية في إفريقيا، حتى عندما حصلت العديد من البلدان الأفريقية للتو على الاستقلال السياسي، طور إيمانويل والرشتاين تحليل الأنظمة العالمية. منذ منتصف الستينيات، أدرك أنه لا يمكن للمرء أن يفسر عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي في إفريقيا دون دمجها في نظام عالمي. يشهد كتاب إفريقيا: سياسة الوحدة، الذي نُشر في عام 1967، على هذا التطور الأول لنظام العالم الحديث. يمكن تفسير فشل الحركة الإفريقية وانتشار الانقلابات التي تروج لقادة أكثر مرونة تجاه الغرب، حسب قوله، من خلال اندماج إفريقيا في نظام عالمي مستقطب بسبب التبادل غير المتكافئ. بين مركز متطور ومحيط تابع . بالمقارنة مع أول عملين له (Wallerstein، 1961 ؛ 1964)، اللذان كانا جزءًا من علم اجتماع التطور الذي يتميز بالهيكلية الوظيفية ونظرية التحديث، فإن عمل عام 1967 يعطي مكانًا أكثر أهمية للاقتصاد، ولا سيما الاقتصاد غير المتكافئ. التبادل الذي روج له الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبيش، مدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بين عامي 1948 و1963 قبل أن يتولى منصب رئيس لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[1].

[1] *Ibid.*, p. 25-27

إن المشروع العظيم الذي يتألف من كتابة تاريخ هذا "النظام العالمي" الذي يعود إلى ولادته في نهاية القرن الخامس عشر من أجل رسم أنساب التنمية والتخلف على نطاق عالمي يستند بالتأكيد إلى رؤية غير تقليدية إلى حد كبير التطور الذي يستعير من منظري التبعية، ولكن أيضًا على مفاهيم "الاقتصاد العالمي" (بروديل، 1949) و"المدة الطويلة" (بروديل، 1958) التي صاغها أحد أعظم إلهام واليرشتاين، المؤرخ فرناند يقودنا هذا إلى جانب آخر من رحلة إيمانويل والرشتاين: صلاته بفرنسا. لم يبدأ ذلك بلقائه مع فرناند بروديل في أوائل السبعينيات.أول اتصالات مع جورج بالاندير وكليمنس هيلر (Wallerstein، 2017) تعود إلى منتصف الخمسينيات، لكن العلاقة مع فرناند بروديل ستقوي هذه العلاقات. في 1975–1976، في 1980–1981 ومن 1983 إلى 1995، كان مديرًا مشاركًا للدراسات في كلية الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية (EHESS). نظم حلقات دراسية هناك، كان إحداها، من 1985 إلى 1987، في Maison des sciences de l'homme (MSH)، مع إتيان بالبار، مصدر كتاب Race، Nation، 1987) Classe). أصبح هذا العمل الآن "كلاسيكيًا" لدرجة أن استقباله الدولي أصبح موضوع مجموعة كاملة بعد ثلاثين عامًا من نشره (Bojadzijev and Klingan، 2018)

بروديل.

تتمثل نيتها المعرفية الرئيسية الثانية في الرغبة في إخراج العلوم الاجتماعية من المركزية الأوروبية المتأصلة في مكان ميلادهم من خلال الترويج لعلم اجتماعي في الجنوب وهو ليس مجرد نقل – أو زرع بسيط – للعلوم الاجتماعية التي تمارس في شمال. مدافعًا عن الطبيعة العلمية للمعرفة التي أنشأتها العلوم الاجتماعية ضد ما اعتبره نسبية ما بعد الحداثة، عرف أيضًا أن الموضوعية مبنية على أساس موضوعي. مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن العلوم الاجتماعية ولدت وأنتجت بأغلبية ساحقة في أوروبا والولايات المتحدة، فقد قام في وقت مبكر جدًا بحملة لإعادة توازن مراكز إنتاج العلوم الاجتماعية. هنا مرة أخرى، هذه

الفكرة قديمة في حياته المهنية: دافع عنها بالفعل في عام 1971 من خلال الترويج للتوسيع الجغرافي الضروري لإنتاج العلوم الاجتماعية، من أجل مضاعفة وجهات النظر والوصول إلى علوم اجتماعية أكثر موضوعية لأنها تأخذ في الاعتبار المشاكل والتوضيحات النظرية للباحثين من الجنوب (Wallerstein، 1971 أ).

ومع ذلك، للوهلة الأولى، فإن هذا الاهتمام بالعلوم الاجتماعية في الجنوب ليس واضحًا. أعمال لا تقل أهمية عن Impenser la science sociale أو تقرير مؤسسة Gulbenkian لا يستشهد عمليًا بأي باحث غير غربي – فنحن نجد سمير أمين فقط في الأول والفيلسوف الكاميروني إنجلبرت مفينج في الثاني. حتى أن منتقدي نموذج النظام العالمي يرون فيه، من خلال التأكيد الذي يضعه واليرشتاين على الأشكال الاقتصادية للهيمنة ومن خلال الوصف التاريخي الذي يقدمه للهيمنة الأوروبية ثم الغربية في عملية التأسيس، وهو نموذج رؤية مركزية

ومع ذلك، فإن الفحص الدقيق يوضح أن والرشتاين ربط عمله في وقت مبكر بعمل المؤلفين الجنوبيين. يجد المرء في "عصابة الأربعة" – كما يلقب بالمجموعة التي شاركت في تحليل أنظمة العالم –، بالإضافة إلى نفسه وجيوفاني أريغي، اثنين على الأقل من الاقتصاديين: أندريه جوندر فرانك (ألماني – أمريكي مساره في اللاتينية ارتبطت أمريكا بين عامي 1962 و1973 ارتباطًا وثيقًا بدستور النظريات الاقتصادية والاجتماعية للتبعية وسمير أمين، أول مدير لمجلس تطوير أبحاث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA) في عام 1973 وأحد مؤسسي المجموعة الثالثة. المنتدى العالمي عام 1975. وفي سجل آخر، شارك والرشتاين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في مشروع "بدائل التنمية الاجتماعية والثقافية في عالم متغير" بقيادة الخبير الاقتصادي وعالم الاجتماع المصري أنور عبد الملك في جمعية الأمم المتحدة في طوكيو.، وهي مبادرة تقابل فيها مع الاقتصادي البرازيلي سيلسو فورتادو، وعالم الاجتماع المكسيكي بابلو غونزاليس كازانوفا وعالم الاجتماع الياباني

كازوكو تسورومي. تذهب مساهمته في نظريات الجنوب إلى أبعد من ذلك لأنه كان من أوائل الذين تبنوا فكرة الاستعمار التي طرحها أنيبال كويجانو في نهاية التسعينيات، حيث نشر معه في عام 1992 مقالًا مهمًا لأسس الفكر الاستعماري (Quijano and Wallerstein، 1992). يعد مركز فرناند بروديل أيضًا مكانًا للاجتماع والعمل للعديد من الباحثين في أمريكا اللاتينية. أسس عدد قليل من الطلاب مجموعة عمل الاستعمار هناك في عام 1997. في الوقت نفسه، خلال النصف الثاني من التسعينيات، اجتمع العديد من الشخصيات بشكل منتظم مثل أنيبال كيخانو، والفيلسوف الأرجنتيني المكسيكي إنريكي دوسيل، وعالم علم الأحياء الأرجنتيني والتر مينيولو، وعالم الاجتماع البورتوريكي رامون غروسفوغيل (لا سيما في بينغهامتون في عامي 1996 و1998.) لتأسيس مجموعة Modernité / Colonialité، وهي بوتقة انصهار حقيقية للفكر الاستعما لذلك كان من المبكر جدًا في مسيرته الفكرية أن تنطلق المشاريع من عدم التفكير (Wallerstein، 1991) وفتح العلوم الاجتماعية، لتتجاوز التقسيم التأديبي وإعادة التوازن إلى البحث العلمي لصالح الجنوب من أجل تحقيق موضوعية أكبر عبر رؤية أكثر تعددية. هذه الرغبة في تفكيك وإعادة بناء "هياكل المعرفة" (Wallerstein، 1999b)، والذهاب إلى أبعد من ذلك للعودة إلى الفصل بين البحث عن الحقيقة والبحث عن الخير، تتبع بدورها من الهدف الذي يعينه إيمانويل والرشتاين للتواصل الاجتماعي. العلم: المساهمة في تحرير الإنسان. هذا يجعله مدمرًا لوهم الحياد الأكسيولوجي لصالح مفهوم ملتزم بالعلوم الاجتماعية، وجد نموذجًا له في فرانتس فانون، الذي التقى به في عامي 1960 و1961 والذي كرس له عدة نصوص. إن معذبو الأرض بالنسبة له ليس فقط صراخًا مناهضًا للإمبريالية، ولكن أيضًا عمل أصيل للتحليل النفسي والاجتماعي الذي يسعى إلى شرح (لإظهار الضرورة الموضوعية له) اللاعقلاني (عنف المستعمر). لذلك ليس من المستغرب أن نراه يشارك في "الحركات المناهضة للنظام" – تلك التي تعارض الاستقطاب المستمر للعالم بين المهيمن والمسيطر عليه – من العالم الثالث في الستينيات إلى العولمة البديلة في النهاية. في الستينيات.

1990، أصبح والرشتاين، مع سمير أمين وعالم الاجتماع البرتغالي بوافينتورا دي سوزا سانتوس، أحد المنظمين الرئيسيين للمنتدى الاجتماعي العالمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

شارك في تحليل العالم الماضي من أجل فهم أفضل للعالم الذي نعيش فيه، أنتج إيمانويل والرشتاين أيضًا على موقعه (iwallerstein.com) تحليلات "على الفور" للعالم، بين عامي 1998 و2019. من المهم بالنسبة لنا أن نختار لهذا العدد بعضًا من هذه الوظائف التي تظهر جانبًا آخر لعمل ثري ومتنوع وما زال قيد التطور.[1]

8) نظرية الثقافة العالمية Global Cultural Theory

منذ نهاية الستينيات، كانت عمليات تدويل وسائل الإعلام موضوع بحث رائد في الاقتصاد السياسي النقدي. وقد سلطت هذه، من بين مساهمات أخرى، الضوء على وجود نظام إعلامي عبر وطني، وقياس التدفقات المتداولة داخله، وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية فيه (شركات الاتصالات متعددة الجنسيات، والحكومات، والمنظمات متعددة الأطراف، وما إلى ذلك)، ووصف علاقات عدم المساواة ومنطق الهيمنة تنظيمها، وكذلك الاتجاهات المتزايدة نحو تسويقها (Schiller، 1969، 1976 ؛ .A Mattelart، 1976).

ظهور نظريات العولمة الثقافية *، منذ نهاية الثمانينيات، والتي ولدت من تقارب في المجال الأكاديمي الناطق باللغة الإنجليزية، بين بعض أنصار الدراسات الثقافية * والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، سيؤدي إلى تحول عميق في طرق التفكير في قضايا تدويل الإعلام: ستفكك هذه النظريات في الواقع وجهات النظر التي طورها الاقتصاد السياسي وتستبدلها برؤى مختلفة جذريًا[2].

[1]- عبد الله عثمان التوم ، عبد الرؤوف محمد آدم ، العولمة ، دراسةتحليلية نقدية، مصدر سابق، ص 200

[2] HALL, S., « Old and New Identities, Old and New Ethnicities », *in* KING, A. D. (dir.), *op. cit.*, p. 42-44 et 47

الهدف من هذا المقال، بناءً على بعض النصوص الرئيسية التي أدت إلى ظهورها، هو العودة بشكل نقدي إلى نشأة نظريات العولمة الثقافية هذه والتأكيد على الانقسامات الحاسمة التي تمكنوا من تدريبها في فهم وسائل الإعلام. ظاهرة التدويل[1].

8-1-اقتصاد عالمي "مرن"

سوف تمثل نظريات العولمة الثقافية في البداية اختراقًا كبيرًا في المظهر الجديد الذي تجلبه إلى النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي نظام الإعلام عبر الوطني. منذ نهاية الثمانينيات، فإن هذا النظام العابر للحدود، بعيدًا عن تقديمه، كما يمكن أن يكون في بداية هذا العقد، في أعمال الاقتصاد السياسي النقدي، حيث إن نقل منطق التوحيد الثقافي (هاملينك، 1983)، سوف يحدث بالفعل. يتم تمثيلها بشكل متزايد على أنها تولد التنوع الثقافي، حتى لو تم وضعها تحت علامة التسليع[2].

في أصل هذا التمزق، يوجد كتاب نشره عام 1989 الجغرافي البريطاني ديفيد هارفي: حالة ما بعد الحداثة. الفرضية المركزية التي صاغها المؤلف هي أن التغييرات التي مر بها النظام الرأسمالي العالمي منذ صدمة النفط عام 1973 كان لها تداعيات مهمة على الوضع الثقافي المعاصر (هارفي، 1989). يجادل بأن نظام التراكم "الفوردي"، متعدد الجنسيات، الذي يتسم بالإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع، قد نجح في نظام التراكم العالمي "المرن". يتميز نظام الإنتاج لنظام التراكم المرن هذا بأنه أكثر من مولد للابتكار، وقادر على التوفيق بين تجزئة السوق أو التوقعات المحددة للمستهلكين والاستجابة لطبيعة الأزياء الأكثر زوالًا[3].

يوضح ديفيد هارفي، أن كل نظام رأسمالي محدد يتوافق مع نظام سياسي واجتماعي معين وهو أيضًا نظام ثقافي معين. داخل الرأسمالية الفوردية طور نظام ثقافي "معياري"، تم تسويقه إلى حد كبير، وكانت مهمته، من خلال وسائل الإعلام والإعلان، هي ضمان التوافق بين

[1] HALL, S., « Old and New Identities, Old and New Ethnicities », *in* KING, A. D. (dir.), *op. cit.*, p. 42-44 et 47
[2] HANNERZ, U., « Notes on the Global Ecumene », *Public Culture*, vol. 1, n° 2, 1989, p. 70-71
[3] HANNERZ, U., « Scenarios for Peripheral Cultures », *in* King, A. D. (dir.), *op. cit.*, p. 120-124

الإنتاج الضخم والاستهلاك الشامل. يتطلب نظام التراكم المرن، من جانبه، تحت تأثير التقادم المتزايد للأزياء والحاجة إلى الوصول إلى قطاعات أكثر تحديدًا في السوق، نظامًا ثقافيًا يتم فيه، أكثر من أي وقت مضى، "جميع أدوات خلق الاحتياجات "للاستهلاك.

ومع ذلك، لم يعد يُنظر إلى النظام الثقافي الجديد في أوقات التراكم المرن على أنه ينتج "توحيدًا *" ثقافيًا. ألا تسعى جاهدة للالتزام بتوقعات المستهلكين المحددة بشكل متزايد، والتي تتغير باستمرار؟ ومن ثم يُنظر إليه على أنه يولد، على العكس من ذلك، هذا الكون من التنوع والتشظي الثقافي الذي يميز حالة ما بعد الحداثة. "إن الجمالية المستقرة نسبيًا للحداثة الفوردية قد أفسحت المجال للفضائل الفوارة وغير المستقرة والعابرة لجمالية ما بعد الحداثة التي تحتفي بالاختلاف والزمن السريع والمشهد والأزياء وتسليع الأشكال الثقافية" (المرجع نفسه). ومع ذلك، فإن ازدهار ثقافة ما بعد الحداثة هذه لا يصاحبه "تضاؤل في قوة الشركة"، أو قوة الشركة، بل على العكس تمامًا. وهكذا، أدى إلغاء الضوابط التي صاحبت ظهور نظام التراكم المرن إلى إبراز منطق "الاحتكار" الذي أدى إلى "اندماجات جماعية" على جانبي الكرة الأرضية.

سيشكل عمل ديفيد هارفي، من خلال الصدى الذي سيواجهه في العالم الأكاديمي الناطق باللغة الإنجليزية، أحد الأسس التي ستزدهر منها تحليلات العواقب الثقافية للعولمة. ستغذي أطروحات الجغرافي على وجه الخصوص فكر ستيوارت هول، وهو شخصية بارزة في الدراسات الثقافية البريطانية، ويدعوه إلى التفكير في العولمة على أنها عملية "متناقضة"، حيث تتعايش نزعات التجانس والتغاير. بالنظر إلى الطابع المرن للنظام الجديد للتراكم الذي حدده ديفيد هارفي باعتباره متزامنًا مع "عمليات العولمة" و"الأسواق العالمية الجديدة" التي رأوها تظهر، يوضح ستيوارت هول كيف تجبرنا هذه العمليات على إعادة النظر في طبيعة النظام الرأسمالي، وبالتالي نظام الثقافة الجماهيرية التي ترويه.

بالطبع، يجادل في العديد من المقالات من أوائل التسعينيات، أن الثقافة الجماهيرية العالمية تجلب "تجانس أشكال التمثيل الثقافي"، التي تهيمن عليها التقنيات ورؤوس الأموال والوكلاء وخيال المجتمعات الغربية. ولكن في سياق رأسمالية "ما بعد الفوردية"، فإن "التجانس ليس مطلقًا"، فالكثير من "القوة الاقتصادية"، مهما كانت مركزة، تتطلب العيش "ثقافيًا من خلال الاختلاف"، وحتى انتشار الاختلاف "، لتحسين تصل إلى المستهلكين[1].

تحليلات الاقتصاد السياسي النقدي المقلقة بشأن تهديدات التجانس الثقافي التي يخفيها نظام الإعلام عبر الوطني، يتم استبدالها بالتحليلات التي ترى أنه ينتج أيضًا، على الأقل جزئيًا، التنوع الثقافي[2].

8-2-تفكيك "الهوية الوطنية"

ليست فقط طبيعة النظام الرأسمالي العالمي هي التي أعيد فحصها منذ نهاية الثمانينيات، ولكن أيضًا طبيعة الهوية الوطنية *. إن البحث حول الأبعاد الثقافية للعولمة سوف يتشكل في الواقع في بيئة فكرية حيث يتم انتقاد مفاهيم الهوية الوطنية والثقافة بشكل متزايد، وتم حشدها على نطاق واسع خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، من خلال الاقتصاد السياسي – الذي يرى فيها أسوارًا ضد الآثار غير المرغوب فيها للتدويل – جعلتها مفاهيم مركزية لفهم تحديات الاتصالات الدولية (Nordenstreng وSchiller، 1979). وبدلاً من هذه المفاهيم، المدانة لأهميتها، سيتم في القريب العاجل تفضيل مفاهيم الهوية والثقافة الأكثر انسجامًا مع حقائق العولمة[3].

أوضح ستيوارت هول في بداية التسعينيات أن مفاهيم الهوية الوطنية والثقافة الوطنية لا ينبغي اعتبارها معطاة، ولكن كإنتاج أيديولوجي يهدف إلى استيعاب الاختلافات – سواء

[1] HANNERZ, U., « Scenarios for Peripheral Cultures », *in* King, A. D. (dir.), *op. cit.*, p. 120-124
[2] Ibid., p. 124
[3] APPADURAI, A., « Disjuncture and Difference in the Global Cultural Economy », *in* FEATHERSTONE, M. (dir.), *Global Culture. Nationalism, Globalization and Modernity,* Londres, Sage, 1990, p. 295

كانت في الطبقة أو الجنس أو الإثنية أو الإقليمية – التي تشكل الأمة لتقديمها على أنها "كيان متجانس" 3. ومع ذلك، فإن منطق العولمة وضع هذه البنى الأيديولوجية في حالة توتر. ألا يضعف ترابط "الاقتصاد العالمي" من "الدولة القومية والهويات القومية المرتبطة بها"؟ هل تدفقات الهجرة المتزايدة لا تتحدى الترتيب الصحيح لتمثيلات الهوية الوطنية المتجانسة عرقياً؟ ألا يؤدي ظهور "شكل جديد من الثقافة الجماهيرية العالمية" إلى كسر قيود ما يسمى بالثقافة الوطنية[1] ؟

وهكذا تقدم عمليات العولمة، في نظر ستيوارت هول، سياقًا ملائمًا للانفصال عن "المنطق القديم للهوية الثقافية". من الآن فصاعدًا، كما يحث، من الضروري التفكير في الهويات الثقافية على أنها "لا يتم تعريفها مرة واحدة وإلى الأبد، [...] على أنها دائمًا في التكوين [...]، في البناء"، على أنها تعيد تعريف نفسها باستمرار تحت الضغط، على وجه الخصوص، من المساهمات الثقافية الخارجية. سيكون لهذا التحول في طرق تصور الهويات الثقافية تداعيات عميقة على طرق فهم العواقب الثقافية للعولمة، وبالتالي، الآثار المترتبة على تدويل وسائل الإعلام. طالما تم تصور الثقافات ككيانات متجانسة، مع درجة عالية من التماسك، فإن منطق التدويل أو العولمة لا يمكن أن يُنظر إليه إلا على أنه له تأثيرات مدمرة للغاية. نظرًا لأن الثقافة تُنظر إليها الآن على أنها "قيد الإنشاء"، فإن التدفقات عبر الوطنية ستُنظر إليها على أنها مخاطر على الثقافات المحلية أقل من كونها مصادر لإعادة تكوينها.

يُعد عمل عالم الأنثروبولوجيا السويدي أولف هانرز مثالاً يحتذى به لهذه الطفرة في طرق فهم آثار تدويل وسائل الإعلام التي تتعارض بشكل أو بآخر مع أطروحات الاقتصاد السياسي النقدي. يهاجم Ulf Hannerz، في عام 1989، "الرؤية التحذيرية لخطر التجانس الثقافي العالمي" الذي، في نظره، يسكن الكتابات النقدية للسبعينيات أو بداية الثمانينيات –

[1] HALL, S., « The Local and the Global : Globalization and Ethnicity », *in* KING, A. D. (dir.), *Culture, Globalization and the World-System. Contemporary Conditions for the Representation of Identity*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1997 (1991), *op.cit.*, p. 25-27

يستشهد بأعمال سيس هاملينك (1983) – ويعارض منظورًا أكثر تفاؤلاً بحزم، لأنه أكثر ثقة في قدرة الثقافات المحلية على دمج المساهمات الخارجية. حتى لو، كما يحدد، لا يمكن استبعاد السيناريوهات "المثيرة للقلق"، بسبب حقيقة "عدم تناسق" التبادلات، من البداية "[1]

لحساب عمليات الاستيلاء الثقافي الناتجة عن التفاعلات بين الثقافة عبر الوطنية والثقافة المحلية، يقترح Ulf Hannerz مفهوم "creolization". وهو يستخدمها ليشير إلى أن "الثقافات، مثل اللغات، يمكن أن تكون بطبيعتها نتاج خلائط، وأنها ليست نقية ومتجانسة تاريخيًا". على سبيل المثال، يستحضر عالم الأنثروبولوجيا المسلسلات الهزلية التي تم إنتاجها في نيجيريا، والتي ولدت من لقاء بين نوع عبر وطني وثقافة محلية، مما يعطي مضمونًا لشكل ثقافي جديد يعكس "الحياة اليومية المحلية"، والذي يحشد المشاهدين النيجيريين بشكل أكبر. العديد من "المسلسلات الأمريكية القديمة" التي يتم تقديمها لهم أيضًا[2].

يفضل عالم الأنثروبولوجيا الهندي المقيم في الولايات المتحدة، أرجون أبادوراي، في انتقاده أعمال هيربر شيلر (1976) وسيس هاملينك (1983)، التحدث عن "التوطين" لوصف الطريقة التي تسمي بها المجتمعات المحيط "إعادة العمل والمناسبة". التدفقات الثقافية "القادمة من المدن الكبرى المختلفة"[3].

8-3-التدفقات عبر الوطنية باعتبارها "مورداً ثقافياً"

في استمرارية هذا العمل الذي يركز على الطريقة التي تغذي بها التدفقات العابرة للحدود إعادة تشكيل الثقافات المحلية، سوف تطور، منذ بداية التسعينيات، بحثًا يتساءل عن الطريقة التي تغذي بها هذه التدفقات إعادة تشكيل الهويات الفردية.

---

[1] HANNERZ, U., « Notes on the Global Ecumene », *Public Culture*, vol. 1, n° 2, 1989, p. 70-71
[2] HANNERZ, U., « Scenarios for Peripheral Cultures », *in* King, A. D. (dir.), *op. cit.*, p. 120-124
[3] APPADURAI, A., « Disjuncture and Difference in the Global Cultural Economy », *in* FEATHERSTONE, M. (dir.), *Global Culture. Nationalism, Globalization and Modernity*, Londres, Sage, 1990, p. 295

عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيدينز أحد المؤلفين الرئيسيين الذين شرحوا عمليات العولمة لمستقبل الهويات الفردية. الفكرة المركزية للكتاب الذي نشره عام 1991، "الحداثة والهوية الذاتية"، هو أنه، تحت تأثير منطق "إعادة توطين" العولمة، يصبح الفرد، أكثر فأكثر، فردًا "انعكاسيًا" قادرًا. في تكوين هويته الخاصة من الأفق التجريبي الموسع الذي يمكنه الوصول إليه الآن. كتب عالم الاجتماع: "في العالم الاجتماعي ما بعد التقليدي، [...] حيث إعادة ترتيب الزمان والمكان يعيد تنظيم المحلي مع العالمي، تشهد الأنا [الذات] تغييرات كبيرة، كما يكتب عالم الاجتماع. [...] أحد مكونات النشاط اليومي للذات هو ببساطة الاختيار. ويوضح أنه إذا كان، في عصر ما قبل الحداثة، "يعيش الأفراد في بيئات اجتماعية منغلقة نوعًا ما"، حيث كان الوجود منظمًا حول "عدد محدد مسبقًا من الطرق"، فإن العولمة، من خلال الانفتاح الذي توفره على الأفراد الخاضعين "في أماكن أخرى"، ، إلى "مجموعة متنوعة معقدة من الخيارات".

وسائل الإعلام هي العوامل المركزية لهذه "التعددية في الاختيار": "تسمح عولمة وسائل الإعلام، من حيث المبدأ، لجميع أولئك الذين يتوقون إلى جمع المعلومات المناسبة، للوصول إلى عدد متنوع للغاية من البيئات" التي ينطلق منها الفرد سيتم تعريف وإعادة تعريف الهويات. "على الرغم من أن كل فرد يعيش حياة محلية، فإن العوالم الهائلة هي في معظمها عالمية حقًا".

إن توسيع الأفق التجريبي للفرد هو إلى حد كبير نتاج زيادة تداول السلع الاستهلاكية ووسائل الإعلام في إطار النظام الرأسمالي العالمي. يدرك أنتوني جيدنز هذا: "تعددية الخيارات" التي يسلط الضوء عليها "النتائج، إلى حد كبير، من منطق السوق". بعيدًا عن اعتباره بمثابة تهديدات للتوحيد الثقافي، يُنظر إلى منطق السوق هذا على أنه يغذي تنوع أشكال التعبير عن الهوية. "نظام السوق، بحكم التعريف تقريبًا، يولد مجموعة متنوعة من الخيارات في استهلاك السلع والخدمات".

إن حجة زيادة الخيارات الثقافية في أوقات العولمة هي أيضًا في صميم عمل عالم الاجتماع البريطاني جون توملينسون، العولمة والثقافة، الذي نُشر في عام 1999، والذي يتماشى مع أطروحات أنتوني جيدينز. من خلال أخذ وجهة النظر المعاكسة لتحليلات هربرت آي شيلر، يحدد جون توملينسون الطريقة التي تثري بها "وسائل الإعلام العالمية وتقنيات الاتصال" "التجربة الثقافية" للمستهلكين. يجادل بأن انتشار وسائل الإعلام يشكل "موردًا ثقافيًا" للأفراد الذي يوسع عالمهم التجريبي، ويغذي "الوعي الثقافي الذي هو، من نواح كثيرة ،" عالمي ".

ستعطي وجهات النظر التي تحركها نظريات العولمة الثقافية مضمونًا لنموذج مهيمن جديد للتفكير في عواقب تدويل وسائل الإعلام، وهو نموذج مقصود، بالنسبة لبعض المؤلفين الذين استشهدوا، ليحل محل النموذج الذي صاغه الاقتصاد السياسي. الكتاب الذي نشره جون توملينسون في عام 1991، الإمبريالية الثقافية، هو أحد أعراض هذا النهج، الذي يعمل على تدمير أطروحات الاقتصاد السياسي النقدي من أجل تسليط الضوء بشكل أفضل، في ختامه، على خصوبة وجهات النظر البحثية التي فتحها موضوع العولمة.، العولمة.

وبصورة أدق استجابة لرؤية مجمدة في السبعينيات أو بداية الثمانينيات من العمل الذي أنتجه الاقتصاد السياسي، فإن نظريات العولمة الثقافية هذه قد صاغها جون توملينسون أو أولف هانرز أو أرجون أبادوراي. في الواقع، لن يجد المرء أي أثر في كتاباتهم للطفرات التي حدثت في البحث النقدي بعد بداية الثمانينيات. من دراسة telenovelas البرازيلية، إلى التخوف من "أنماط التخصيص" (المنطق عبر الوطني) في العمل في كل مجتمع . "طرق التخصيص" التي شهدت اعتمادًا تدريجيًا على النوع الأمريكي – المسلسل التلفزيوني – من قبل صناعة التلفزيون الوطنية لتلد في النهاية نموذجًا تلفزيونيًا محليًا أصيلًا.

ومع ذلك، تم إطلاق دعوات، منذ بداية التسعينيات، في إطار البحث النقدي نفسه لإيلاء المزيد من الاهتمام "لجميع عمليات الوساطة والتفاوض التي تحدث بين الفرد والعالمي، بين تعددية الثقافات والقوى الطاردة المركزية لـ". السوق العالمية ".

لا يمكن إنكار مساهمة المقاربات الجديدة المدفوعة بالدراسات الثقافية أو الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع: فهي تدعونا لفهم عدم تجانس الإنتاج الإعلامي داخل النظام عبر الوطني؛ إنهم يدعوننا إلى استخدام مفاهيم أكثر حذرًا – مثل تلك المتعلقة بالهوية أو الثقافة الوطنية – التي استخدمها الاقتصاد السياسي، في بعض الأحيان دون انتقاد ؛ إنها تدعونا إلى أن ندرك بمزيد من البراعة الطريقة التي تتدفق بها الثقافات أو الأفراد المناسبون لتدفق الوسائط عبر الوطنية.

ومع ذلك، من الواضح أن هذه الأساليب تخفي أيضًا مناطق رمادية كبيرة. يميل المنظور المقدم، على وجه الخصوص، إلى دراسة حقائق العولمة الثقافية فقط على أساس مخصصات التدفقات عبر الوطنية فقط. وعادة ما يتم التغاضي عن الإطار العام الذي يتم فيه إجراء هذه الاعتمادات المعقدة. نادرًا، من بين الأعمال التي تم النظر فيها، تلك التي تعبر عن انعكاسها على عمليات التخصيص هذه مع تحليل دقيق إلى حد ما لنظام الوسائط عبر الوطنية، وبنيتها، والجهات الفاعلة فيها، وتفاعلاتها، والتدفقات التي ترويها، والمحتوى المنقول.

وسائل الإعلام هي مركز الجهاز النظري للمؤلفين المذكورين، ولا أحد منهم يفحص بعمق طبيعتها، وإدخالها في نمط تجاري للإنتاج والاستهلاك، وعلاقات الهيمنة التي تعبرها، والوساطة في العمل.

والنتيجة، في العديد من هذه الأعمال، هي "فقدان السبب الحرج". تميل الكتابات حول العولمة الثقافية إلى المبالغة في تقدير قدرة هذه التدفقات على توليد التنوع الثقافي مع التقليل من أهمية المنطق المهيمن الذي يحركها، بعد الإخفاق في مراعاة الإطار العالمي الذي تنتشر فيه وسائل الإعلام عبر الوطنية والتشكيك في طبيعتها.

الفصل الخامس

واقع الممارسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية

مدخل :

يعتبر علم الاجتماع الحضري من العلوم حديثة النشأة بالجامعة الجزائرية والذي نبع من حاجة مدننا إلى علماء اجتماع متخصصين في دراسة التغير الوظيفي للنظم الاجتماعية المختلفة خاصة أمام التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ما زالت تمر بها المدينة الجزائرية والتي اتصفت بالتحول السريع بفعل عوامل سياسية، ارتبطت في مرحلة معينة بتغير الحكومة عدة مرات وفي فترات قصيرة أدت إلى عدم استقرار واستمرارية المشاريع المنشورة، وعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية ارتبطت أساسا بعاملي التحضر والتنمية الوطنية وما انعكس ن آثارها على البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة الجزائرية، لذلك كان من الضروري النهوض بعلم اجتماع حضري جزائري .

إن صح التعبير لفهم خصوصية مدننا وفهم مشكلاتها الاجتماعية من خلال التخطيط الحضري بجميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

من جهة أخرى فإن التكوين الذي يتلقاه الطلبة ونوعية الدروس والبرامج المقررة تنعكس من جهتها على نوعية واتجاه الأبحاث الأكاديمية في الجزائر.

1) إتجاه الدراسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية :

لم تكن الجامعة الجزائرية بعيدة عن كل تلك الظروف والأوضاع التي مرت بها البلاد بداية من عهد الاحتلال الذي ألحق الدمار والمعناة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسكان، إلى فترة الاستقلال وبداية عمليات التنمية وسياسات التصنيع، وظهور أولى الهجرات السكانية نحو المراكز الحضرية وما تفاعلات اجتماعية، ثم جاءت فترة التحول الديمقراطي مع نهاية الثمانينات وما لحقه من هجرات متذبذبة وصولا إلى مرحلة التسعينات ودخول البلد من جديد في مرحلة الفوضى والعنف الذي أدى إلى حراك السكان غير المستقر وغير المنظم بهدف البحث عن الأمن والاستقرار، كما شهدت بعض المدن الجزائرية مع مطلع الألفين ظروفا أخرى قاسية تميزت من بنائها الإيكولوجي واجتماعي جراء الكوارث الطبيعية (فياضانات باب الوادي سنة 2001 وزلزال بومرداس 2003)

كل هذه الأحداث أفرزت أشكال جديدة في العلاقات كالتعاون والتضامن الأسري، والجواري ومفاهيم حديثة خاصة بعمليات الترحيل وإعادة الإسكان وأخرى خاصة بالتنمية المستدامة، كالمسائل المتعلقة بالاندماج والتبعية الاجتماعية، الهوية، الأسايب الجديدة في البناء المادي (الأطراف الحضرية) مثلا .....

كل هذه الأحداث والظواهر المفاجئة كانت سببا في اتجاه البحوث الأكاديمية، في الجامعة الجزائرية (من خلال الموضوع)، كما انطلق أغلب الباحثين في دراساتهم من اتجاهات نظرية ومناهج قصد إثراء بحوثهم

خاصة تلك التي صاحبت عمليات التغيير كالبنائية الوظيفية والنظرية الثقافية.

2) إشكالية تبني النظريات الغربية في دراساتها الأكاديمية :

أشار الدكتور فضيل دليو في مقاله حول سوسيولوجية المعرفة العلمية أن الفكر الإنساني المعاصر واقع فعلا تحت وطأة هيمنة العلوم الاجتماعية الغربية التي تتميز أساسا بحصرها للمعرفة في مجالي الحس والتجربة، وتعتمد على منهجية قوامها التمييز بين الموضوعية والذاتية وبين عالم الشهادة وعالم الغيب تمييزا إقصائيا، وهذا على عكس أطر الحضارات الأخرى التي تقيم إيجابيا المبادئ الأخلاقية بدرجات متفاوتة طبعا، وتقيم وزنا للموجهات الدينية[1]

تعود هيمنة الأطر النظرية التقليدية والمحافظة إلى عوامل عديدة لعل من أهمها :

أولاً : تأثير المشرفين المتشبعين في تكوينهم بهذه التيارات، خاصة وأن قطاعا كبيرا منهم تلقى تكوينه على يد أساتذة مشارقة أو في المشرق حيث يسود الفكر السوسيولوجي التقليدي، خاصة التيارات الوضعية والوظيفية ذات الترعة الأمبريقية القوية التي تنامت مع السيطرة المتزايدة للطابع البراغماني في علم الاجتماع في أمريكا ثم في أوربا بعد ذلك[2]

و عن مجتمعنا الجزائري، وفي هذا الصدد يقول محمد بن عودة "كلنا تتلمذنا على يد هؤلاء الباحثين الكولونياليين، عدد كبير من الجزائريين والمغاربة الذين كانوا يدرسون على الاجتماع ضمن الفلسفة في المعهد الذي تم إحداثه في جامعة الجزائر سنة 1952، وهم الذين تابعوا المسيرة السوسيولوجية في الجزائر وشمال إفريقيا خاصة بعد الاستقلال... "، ومن الصفات التي تميزت بها هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر هو أن الجامعة الجزائرية كانت تابعة للمدرسة الفرنسية موضوعا ومنهجا وكان النظام التعليمي الجزائري مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجامعة الفرنسية من حيث البرامج والغايات والاستراتيجيات، كما ظل التوجه الفرنكفوني للخطاب السوسيولوجي قائما حتى عام 1971،

[1] فضيل دليو، سوسيولوجية المعرفة العلمية، مرجع سابق، ص36.

[2] العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، س. غ.م، ص95.

و هو توجه كرس لهذا الخطاب كعلم كتبي يعنى بالتنظير، وهو يفتقر للدراسات الميدانية الواقعية ويعمل على نقل الإرث السوسيولوجي الفرنكفوني إلى الطلبة، ويصب جل اهتماماته على أعمال المدرسة الدوركايمية غالبا ويقتصر على النقل دون التأصيل وعلى التحصيل دون التحليل[1]

ثانيا : إضافة إلى العامل الأول وبالارتباط معه، هناك تأثير الكتب المتداولة في الجامعة، خاصة المكتوب منها بالعربية، إذ تبدو وكأنها لا تخضع لأية ضوابط علمية مما جعلها مجرد استنساخ وترجمة مشوهة للأفكار والأطروحات الأصلية، وقد عملت تلك الكتب على الترويج لتيارات تقليدية ومحافظة بفعل انعدام روح التجديد والإبداع[2]

ثالثا: العلاقة الوظيفية الموجودة بين التيارات التقليدية بترعتها المحافظة المنظومة الإيديولوجية للنخب الحاكمة (على المستوى الإقليمي والجهوي)، مما أدى إلى تحويل الممارسة السوسيولوجية إلى أداة سيطرة في يد السلطة القائمة والأنظمة المتعاقبة، وقد أثرت هذه الظاهرة بقوة على عملية التكوين والبحث ونتج عن ذلك إعادة إنتاج موسعة لتيارات محافظة مغرقة بالامبريقاوية وتشجع الهندسة الاجتماعية أكثر من إنتمائها إلى علم الاجتماع بفعل غياب التفكير النقدي[3]

[1] كريمة فلاحي، المعوقات الوظيفية لدور علم الاجتماع في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20، الجزائر سنة 2015، ص. غ.م

[2] المرجع نفسه.

[3] فضيل دليو، سوسيولوجية المعرفة العلمية، مرجع سابق، ص37-

3) إشكالية المنهج :

أشارت الباحثة جميلة شلغوم من خلال دراستها حول واقع السوسيولوجيا في الجزائر في ظل الحداثة وما بعد الحداثة إلى الطريقة التي تتم بها معالجة البحوث السوسيولوجية، تقول: "إن أغلب الظواهر المدروسة والتي لا زالت تدرس في علم الاجتماع في الجزائر تتناولها جل البحوث بصورة وصفية، دون التغلغل في عمق الظاهرة من الناحية التفسيرية والتأويلية، وهو الأمر الذي جعل من حقل السوسيولوجيا يمتلئ بالظواهر المكررة والمعادة، كما تجعل من المجتمع مجموعة متراصة من الظواهر التي تنتظر تسليط الضوء عليها [1]

إن المتصفح لجل البحوث السوسيولوجية يجدها تعتمد بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي فكأنه المنهج الوحيد في علم الاجتماع، مع العلم أن علم الاجتماع هو العلم الذي تتعدد مناهجه فالوصف والتحليل هما خطوتان رئيسيتان في كل بحث علمي، وطبيعة الموضوع والصياغة الدقيقة للعنوان (تحديد المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات الفرعية) هي التي تحدد لنا نوعية المنهج والأدوات البحثية [2]

في تقديمه لدراسة على عينة من البحوث الطلابية، يرى العياشي عنصر أن هذه الدراسات ذات طابع استطلاعي تعتمد على الوصف البسيط لموضوع الدراسة، أما بخصوص المنهجية المعتمدة فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع، المجموعة الأولى لا تتطرق إلى قضية المنهج المتبع وكيفية استخدامه، كما لا تشير إلى طريقة صياغة الموضوع لا إلى طريقة إنجازه، أما المجموعة الثانية وتمثل الغالبية فنجدها تفرد قسما او بابا للحديث عن المنهج والتقنيات المستعملة في تصور وإنجاز البحث، ولكن ما يميزها هو عدم التركيز على توضيح كيفية تطبيق الاجراءات المنهجية وإبراز نقاط القوة والضعف فيها، بل عرض كمية كبيرة من المعلومات العامة عن المنهج والتقنيات والإسهاب في الحديث عن مميزاتها العامة دون

[1] كريمة فلاحي، المعوقات الوظيفية لدور علم الاجتماع في الجزائر، مرجع سابق، ص. غ.م

[2] المرجع نفسه.

تحديد كيفية واستعمالها لا مجال ذلك بالنسبة للدراسة ذاتها، أما المجموعة الثالثة فنلمس فيها محاولات حادة لتقديم تصور عن الخطوات والاجراءات المنهجية المتبعة من خلال تحديد محال وطريقة استخدام كل إجراء وتبرير ذلك الاستخدام، ومع ذلك تبقى هذه المحاولات محدودة من حيث العدد وتحتاج إلى تطوير من حيث المستوى النوعية[1]

4) الدراسات السوسيولوجية الحضرية في الجزائر من خلال التكوين والبرامج المقررة:

أ-الدراسات الحضرية من حيث التكوين :

إن طرق التدريس ما زال يغلب عليها الطابع التقليدي الذي يهيمن عليه السر، والإلقاء والتلقين والتسلط ورفض المجادلة وكل الآليات المساهمة في تنمية روح النقد لدى الطالب أو انعتاقه، ويمثل درس المحاضرة خير مثال ذلك، يحدث كل ذلك رغم محاولة الاصلاح، إدخال طرق عمل متنوعة تساعد على تنويع النشاط وتنمية القدرات والمواهب المختلفة لدى الطلبة وبخاصة تشجيع أعمال البحث سواء الفردي أو الجماعي، ولكن التغير ثم على مستوى الشكل فقط نتيجة المعارضة القوية التي لقيها الإصلاح من كل الجهات، إدارة وأساتذة وطلبة. فالخروج إلى الميدان والأعمال التوجيهية التي تعدّ جوانب أساسية في تكوين طلبة علم الاجتماع، وقع إما التخلي عنها نهائيا مثلما هو الحال بالنسبة للأولى أو تشويهها كما وقع للثانية، حيث سيطرت على هذه الحصص نوع من الممارسة الروتينية كإعادة المحاضرة أو تقديم عروض من طرف الطلبة، وهي طرق عقيمة تتنافى مع الطابع الإبداعي الذي وجدت أجله تلك الحصص.

إن غياب البحث في مرحلة التكوين يؤدي إلى تراكم وتكرار معارف قديمة تتناقض درجة ملاءمتها للواقع المتجدد والمتغير.

[1] العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سابق، ص97.

إن ما يؤثر بشكل بالغ أيضا على نوعية التكوين هو الامكانات المتوفرة الموضوعة تحت تصرف الجامعة عموما والعلوم الاجتماعية خصوصا، خاصة مع تزايد عدد الطلبة. فقد وصل مثلاً بداية سنة 2011 في جامعة الجزائر وحدها 2964 طالب في علم الاجتماع، ما شدد الضغط على الموارد المتوفرة في المكتبات الجامعية افتقادها إلى أحدث ما نشر في علم الاجتماع من دراسات ونقص المجلات العلمية المتخصصة، فجامعة الجزائر تخصص محلة دورية تصدر مرتين في السنة وهي عبارة عن "دراسات **في العلوم الإنسانية والاجتماعية**" .

كما أن من عيوب التكوين في الجامعة الجزائرية هو الغياب الكامل للوسائل السمعية– البصرية التي تعتمد عليها كثيرا البحوث الميدانية في علم الاجتماع، كما تنعدم فرص التدريب العلمي والميداني للطلبة.

و كما أشرنا سابقا إلى ما جاء به العياشي عنصر في كتابه "نحو علم اجتماع نقدي"، أن تشبع بعض المشرفين في تكوينهم بتيارات غربية خاصة، وأن قطاعا كبيرا منهم تلقى تكوينه على يد أساتذة مشارقة حيث يسود الفكر السوسيولوجي التقليدي قد أثرت بشكل مباشر على دراسات الطلبة الجامعية

فالدراسات السوسيولوجية الحضرية في جامعة الجزائر لم تخرج عما تلقوه من تكوين على مدى سنوات من الدراسة. وهذا استنتجته شخصيا من خلال رسالتي المقدمة لنيل شهادة الماجستير حول المدينة الجزائرية في الدراسات السوسيولوجية الحضرية" حيث أن أغلب الدراسات التي عنيت بالواقع الحضري وما أفرزته ظاهرة التحضر من تغيرات على البني المادية والاجتماعية للمدينة الجزائرية لا تكاد تخلو من اسم من رواد وزعماء المدارس الغربية خاصة الأمريكية والألمانية وكذا المدرسة الفرنسية.

و في دراسة حول التكوين المهني تقول :

"إن التدريب المهني يتوقف على المدرب والشخص المتدرب من جهة وعلى مدة التدريب الكافية وعلى برامجه العلمية من جهة ثانية، وكذلك يتوقف على عمليتي الإختيار والتوجيه السليمين"[1]

وبغرض تحسين التكوين في الجامعات الجزائرية فإن إصلاح النظام الجامعي الجديد المدرج من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلى جعل الشهادات وطلبات التكوين والتخصصات أكثر وضوحا فهو يرمي حسب رأيهم إلى إحداث إنسجام محكم في المسارات الجامعية مع التسهيل في مقارنة الاجراءات ومحتويات التكوين على المستوى الوطني والدولي، فهذا الإصلاح يساهم حسب رأي الوزارة إلى تحسين نوعية التكوين الجامعي ليتلائم مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم وفق نظام) LMDليسانس ماستر، دكتوراه) مع اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية، كما يعمل هذا النظام على تثمين العمل الذاتي للطلبة وتنصيب اجراءات لمرافقة الطلبة في أعمالهم، لكن ما نتساءل عنه هو امكانية تطبيق هذا النظام بدون تهيئة الأرضية المناسبة له وفق خصوصية هذا البلد؟.

ب-الدراسات الحضرية من حيث البرامج المقررة :

ما لا شك فيه أن المقررات من الدروس تنعكس محتوايات هذه الدروس على اختيار الطالب لموضوع بحثه .

سنتكلم بداية عن وحدات علم الاجتماع الحضري في النظام الكلاسيكي، الذي يتلقى فيه الطالب دروسا نظرية وتطبيقية عبر أربعة سنوات تنتهي بإنجاز مذكرة في التخصص.

[1] العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سابق، ص97.

لقد اهتمت هذه الدروس بنظريات علم الاجتماع الحضري وركزت أساسا على المدارس الأمريكية والألمانية والفرنسية التي اهتمت بواقع المدينة ومشكلاتها، تاريخها وحاضرها لدراسة الحياة الحضرية وما يتخلل تلك الحياة من أبنية ونظم اجتماعية.

و قد أوضحت في رسالتي حول "المدينة الجزائرية في الدراسات السوسيولوجية الحضرية" أن تعامل الدراسات الجزائرية مع الإنتاج الغربي كان قويا، خاصة مع ما أفرزته عملية التحضر من تغيرات على البني المادية والاجتماعية، واعتمادهم أيضا على النظريات التي صاحبت عمليات بالتغير كالبنائية الوظيفية والنظرية الثقافية.

يقول "ألبرت رايس « Albert.J.Reiss » في مقاله عن علم اجتماع الحياة الحضرية أن هناك ميلاً لدراسة أجزاء من البناء الاجتماعي والإيكولوجي الحضري أكثر من دراسة البناء الكلي أو على الأقل استخدام المدينة كمعمل لاختبار النظريات والفروض التي تتصل بوجه خاص بقضايا علم الاجتماع الحضري[1]، وقد اختصت وحدة الواقع الحضري أو الواقع والظواهر الحضرية بدراسة نشأة المدن والتضخم الحضري وما ينتج عنه من تدهور للبيئة الحضرية وظهور الأحياء المتخلفة والبيوتالقدصيرية وظهور ما يسمى بالأطراف الحضرية ومدن الضواحي...، وغيرها من مناطق الاستيطان التلقائي الهامشية، كل هذا في المدينة الجزائرية لكن برؤى غربية ومنظور أجنبي في تفسير أسباب ظهورها أو نموها، ومن وحدات علم الاجتماع الحضري ما يعرف بالحركات السكانية أو علاقة الريف

الحضري والتركيز على ما يواجهه المهاجرون من الريف إلى المدينة من حضارة متقدمة طاغية تضطرهم إلى التخلي عن حضارتهم وقيمهم وأساليب سلوكهم الموروثة، وقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال حركة تريف واسعة للمدن نتيجة الهجر المكثفة على فترات متعاقبة من الزمن خاصة بعد فترة التنمية والتصنيع، تشبع مراكز المدن الكبرى بأعداد هائلة من السكان النازحين، وما انجر عن ذلك من مشكلات حضرية واجتماعية لا زالت كبرى المدن

[1] العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سابق، ص99.

تعاني منها، وهذا ما تجلى في العديد وهذا ما تجلى في العديد من البحوث الأكاديمية، وحدة الاقتصاد الحضري والتي تهتم بدراسة اقتصادية على نطاق واسع في المناطق الحضرية وهو ينطوي على استخدام أدوات الاقتصاد لتحليل القضايا الحضرية مثل الجريمة والتعليم والنقل العام والإسكان والتي تمتم أيضا بدراسة الهيكل المكاني والموقع من الأسر والشركات. وبالنسبة للأعمال التطبيقية فقد سخرت لها وحدتي الإعلام الآلي ووحدة السيميائية البيانية (الخرائط) أو التمثيل البياني، وتتجلى أهميتها في فهم إيكولوجية المدينة من خلال موقعها وتوزيعها السكاني وحركتهم ونشاطهم حسب المناطق والأحياء، وقد يستعين بها الكثير من الباحثين في بعض الدراسات لضرورة العمل بها.

وبعد التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الخاص بالجانب الجامعي من تكوين الطالب، تبين لهم أن النظام الحالي (الكلاسيكي) المستعمل في التدريس يحوي اختلالات كبيرة أصبحت تتراكم عبر السنوات وهذا لعدم استجابة هذه المنظومة الجامعية للتحديات التي يفرزها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيات والاقتصاد والإعلام والاتصال، فاقترح نظام« LMD » الذي يعتمد خاصة على المعلومات والوثائق وتقنيات القراءة والتعليم الاستكشافي، ويهتم بمسألة الإعلام وفق دراسات سوسيولوجية، ويهتم النظام بتدريس تكنولوجيات الاتصال، ويخصص السداسي السادس للدراسات النظرية كالانتروبولوجية الحضرية والسياسات والتشريعات الحضرية والتنظيم الاجتماعي الحضري والعمران والتنظيم الحضري إضافة إلى كل ذلك تقنيات ومناهج البحث التي يتلقاها الطالب كوحدة من وحدات علم الاجتماع والتي يعمل على تطبيق ما جاء فيها لتحقيق أفضل النتائج في إنجاز البحوث.

فالملاحظ أن النظام الجديد يظهر أكثر مرونة لاعتماده على الأساليب العلمية في تقديم البحوث، لكن مع هذا علينا النظر إلى النتائج التي قد يقدمها تغيير النظام التعليمي الجامعي، خاصة مع افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة

للتطور الحاصل في مجال التعليم العالي وعدم توفر الامكانيات المناسبة لهذا النوع من البرامج ماديا وبشريا، وهل يمكننا الاستغناء فعلاً عن قوانين النظام القديم.

ج–الدراسات السوسيولوجية الحضرية من خلال بعض أهم أعمال الأساتذة الباحثين في الجامعات الجزائرية:

إن الإسهامات العلمية في مجال الدراسات السوسيولوجية الحضرية، كانت ثرية ومتنوعة ترتبط بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية التي حبكت المعالم السوسيولوجية للمدينة في الماضي والتي لا تزال تؤثر في الديناميكيات الحضرية في الوقت الراهن.

5) دراسات حول تاريخ المدن الجزائرية :

أ–دراسة **صادق بن قادة حول المدينة الجديدة بوهران** عام 1845 مثالا للسياسة الكولونيالية للتجمع الحضري فيقول أن تاريخ هذا الحي الذي أنشأ لاستقطاب السكان غير المستقرين والفئات الخطرة المتشردة على أبواب وهران، حيث كانت المدينة الجديدة أول تنفيذ لسياسة تجمع السكان التي سطرها "بيجو" والتي استلهمها لاموريسيار ما سيصيره لاحقا أول قرية للأهالي.

ب–دراسة علاوة عمارة وزينب موساوي حول "مدينة الجزائر في العصر الوسيط" وسامية شرقي "الوقف وإعمار مدينة الجزائر في الفترة العثمانية" حيث سلطت هذه الدراسات على أوجه غير معروفة من تاريخ الجزائر والتي أسهمت في تشكيل قوتها ونفوذها.

ج–دراسة فوزي بودقة حول الإكراهات الجغرافية والسياسية التي واجهها التخطيط العمراني في لمبادئ المدينة خلال المرحلة الكللونيالية، واشتغل صاحب الدراسة على حقبة طويلة وعلى أزمنة تمتد من تأسيس المدينة إلى عصرنا الراهن.

6) دراسات حول البني المادية والاجتماعية في المجال العاصمي:

و قد ركزت معظم هذه الدراسات على المدن العتيقة في العاصمة الجزائرية .

أ-دراسة فاروق بن عطية Alger agrégat ou cité، حيث تطرق الباحث إلى وصف الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي مرت بها الجزائر من مرحلة التأسيس إلى فترة الاحتلال، وركز على عملية الاندماج الحضري في منطقة القصبة بوصف خصائص سكانها مشاكل وعراقيل هذا الاندماج والمتمثلة في تكون الأحياء القصديرية الذي أعطى لمحة تاريخية عن كيفية وتوزيعها وأسباب ظهورها وكيفية تموقعها، وما نتج عن عملية التحضر من تغيير لتركيبة القصبة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وانطلق من فرضيتين، ترى الأولى أن التضخم السكاني بالقصبة هو السبب في كل الآفات الثابتة، هي أن القصبة فقدت أكثير من خصائصها الحضرية بسبب النزوح الريفي[1]

ب-دراسات العربي اشبودان:لقد كان كتابه "مدينة الجزائر تاريخ عاصمة" الذي نشر سنة 2007 مساهمة بارزة في حقل البحث السوسيولوجي حيث انطلق من مشروع طموح يدرك في الزمان والمكان حقيقة تحول فضاء مدينة الجزائر إلى عاصمة وطنية، يقول أستاذه المشرف بيار فوجير ولاس لقد وفق بذكاء في عرض تاريخ الجزائر العاصمة من خلال تواتر لحظاته التاريخية الكبرى، واستعرض في كل واحدة منها وظائف المدينة العاصمة بكل وضوح وثمن أيضا كل ما له علاقة بالفضاء وبالإقليم وبالحي، ودراسته من الحومة إلى محال مدينة – كذا عمله حول "المدينة الغابرة وخطاب الأسطورة" الذي يعتبر قراءة صورة لمدينة الجزائر في أذهان سكانها، والذي أنهاها باستنتاج نقطتين هامتين :

[1] Farouk Benatia, Alger agrégat ou cité, l'intégration citadine à alger, SNED, Alger, 1980, p321.

الأولى : تتعلق بحاضر المجتمع الذي يجب عليه أن ينتج واقعه والثانية تتعلق بالخطاب الذي يوحي بلزوم ملاقاة المدينة سكانها، ويتعلق الأمر بالنسبة للجزائريين العاصميين أن يسترجعوا هوية ذات معالم مضرورة[1]

ج–دراسة صفر زيتون مدني حول "الجزائر اليوم مدينة تبحث في معالمها الاجتماعية"، حيث بين الوجه الآخر للمدينة أي الوجه المطروح من خلال ممارسات ومسارات امتلاك الفضاء العاصمي من قبل السكان، حيث يقدم صورة غير مسبوقة ومفاجئة للتحولات الجارية بتحليله العميق والمفصل لأشكال النمو الديمغرافي والممارسات التي يعرفها كل من الشغل والحركة السكنية وكذا انتشار سكان العاصمة في هذا المجال وفقا لهذه الخصائص السوسيولوجية[2]

د–دراسة نورة صمود حول المارسات السكنية، والتي كشفت من خلالها عن الدلالات الجديدة للحي في المحيط العاصمي، حيث أنها تبرز لنا وبحجج قوية مستقاة من عدة تحقيقات ميدانية الكيفية التي تحولت بها بعض الأحياء المذمومة والموسومة بالتحقير إلى مخابر حقيقية لبناء حياة حضرية نشطة وخلاقة بعيدا عن الممارسات الحضرية القديمة المتميزة بالجمود.

7) دراسات حول التحضر وانعكاساته في الجزائر :

أ–دراسات محمد بو مخلوف : حيث يعتبر كتابه "التحضر" من أهم الأعمال التي عالجت نتائج افرازات هذه العملية من ظهور مدن الميتروبوليس ومدن الضواحي واستعرض العلاقة بين الصناعة العمران معتمدا على واقع المدينة الجزائرية مبرزا اهم الفترات التاريخية التي ارتبطت بعامل التحضر في الجزائر والذي لم يكن طبيعيا وانعكس أسلوبه المفاجئ والسريع

[1] العربي إشبودان، "الجزائر المدينة الغابرة وخطاب الأسطورة"، مجلة الدفاتر الجزائرية، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد الأول سنة 2000 ص402.

[2] مجلة إنسانيات : http://crasc.dz

على البناء الاجتماعي الحضري، كما انعكس على البناء الايكولوجي للمدينة والذي بلغ الأطراف والضواحي وظهور مختلف العشوائيات والحضرية.

-كما كانت للباحث دراسة حول نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته وهي دراسة إحصائية للأسرة بين فيها مدى التغيير الذي حصل للأسرة الجزائرية في ميدان البناء والروابط والوظائف الاجتماعية .

ومن اهم أعمال الباحث محمد بو مخلوف دراسته حول "الشباب بين صراع القيم وأزمة الثقة" حيث تتناول هذه الدراسة ظاهرتين مترابطتين مؤثرتين في حياة الشباب، صراع القيم وأزمة الثقة وما يترتب عنهما من ظواهر متعددة أصبحت تميز حياة الشباب الجزائري والتي غالبا ما تنتهي إلى الصراع الاجتماعي وهذا بعد تحديد مفهوم الثقة وأبعادها ودراسة أسباب زوالها وانعكاسات ذلك على الحياة الاجتماعية[1]

ب-دراسة شريفة حجيج : وتعتبر من الدراسات التي اهتمت بانعكاسات النمو الحضري في المدينة الجزائرية وضرورة تسيير وتنظيم المحال داخل المدينة من خلال بحثها حول "إدارة النفايات ت المنزلية في مدينة الجزائر"، الممارسات والتمثيل، حيث ركزت الباحثة على مسألة الصحة والنظافة في الجزائر وطرحت القضية من زاويتين، الأولى متعلقة بالبيئة ودور السلطات المحلية ووزارة التخطيط والبيئة حول مسألة التنظيف وشروط جمع وعلاج النفايات المنزلية والثانية مرتبطة بالسكان، من خلال مساهمتهم في إدارة وتيي المجال الحضري من خلال مفهومي الحضرية والمواطنة ورأت أنه من الضروري الربط بين مؤسسات النظافة (نيتكوم) والأسر المنتجة للنفايات المنزلية التي تسبب في تدهور المحيط الطبيعي للمدينة، وضرورة أيضا تنمية العلاقات الاجتماعية في مجال حماية المحيط من خلال التضامن والعمل الجماعي[2]

[1] محمد بو مخلوف، "الشباب بين صراع القيم وأزمة الثقة" مجلة أفكار

[2] Alger, lumières sur la ville, colloque international, vol2,2002, p628.

8) **دراسات حول الهوية والتمثيلات الرمزية في الجزائر :**

–دراسات رشيد سيدي بومدين: حيث تعرض الباحث من خلال عمله " la citadinité en Question »، إلى مفهوم المدينة ومميزاتها والفرق بين المدينة والحضرية وبين أن

مفهوم الهوية هو محتوى "هواياتي، إما انتماء أو إرجاع" أسقط دراسته على السكان العاصميين ومحور الدراسة كان حول التساؤل ما إذا أن إثبات الهوية يكون عن طريق الإنتماء إلى سلالة أو عائلة كبيرة أو إلى شهرة أو ماذا؟

- وخلال إشرافه على تنشيط محاضرة حول الطبخ التقليدي في المركز الثقافي "بيشا" بالعاصمة تكلم الباحث عن دراسته حول "الأطباق التقليدية مرآة الهوية" وقال أن بحثه حول الطبخ التقليدي قاده إلى الإقتناع بأن المقصود بالطبخ ليس الأكل في حد ذاته، وإنما الاعتماد على الأطباق التقليدية في العلاقات الاجتماعية، فلكل مناسبة نوعية معينة من الأطباق، وتسلسلها محدد يجري احترامه في كل الأسرويعد قاسما

مشتركا ركا لدى كل العلاقات وله دلالة اجتماعية ترتبط بالهوية.

ب–دراسة كهينة جرود : التي اهتمت بتصنيف أحياء مدينة الجزائر من حيث اللغات المستعملة التدخلات السوسيولسانية، حيث تسلط الضوء على لعبة المرايا وعلى تلك المخادعات الرمزية التي تشكلها بعض الأساليب العمرانية والحضرية المشحونة رمزيا بافراط، وتكلمت عن المضامين اللسانية بإعطاء وصفات للأحياء مثل "الحي الأنيق" و"الحي الشعبي" مثل حي حيدرة الأنيق (الفرانكوفوني) بلكور الشعبي (المعرب)، والصنفان مرتبطان بمخيال عاصمي يظل بشكل غريب معاكسا تماما لمجريات التوطين بأحياء مدينة الجزائر منذ استقلال البلاد، حيث تم إنتاج نفسها دون وعي.

ج–**دراسة كريم واراس** "الكتابات على الجدران في مدينة الجزائر": حيث تكلم عن الخصوصية العاصمية في مجال العلامات في الفضاء بواسطة الكتابات على الجدران حيث

تصبح هذه الأخيرة وسيلة معتمدة لكلام السكان، بما تحمله من مكبوتات ذات طابع سياسي سواء على المستوى الاجتماعي الجزئي أو المستوى الاجتماعي الكلي، على المستوى الميكروسوسيولوجي الدقيق المرتبط بالشارع أو مستوى جزء من الحي الذي يمتلك رمزيا بتنمية حدوده والإعلان عنه بوصفه فضاءا داخليا مملوءا بالمعنى.

د–دراسة شريف بن قرقورة: "الأغذية، التظاهر والعلاقات الاجتماعية، بعض الممارسات الحالية في الوسط العاصمي"، وهي دراسة فك الرموز لبعض المسارات الخفية والكشف عن المهارة التي تعيد بها المجتمعات الحضرية المحلية ابتكار هويتها وجوهرها الرمزي من خلال اشتغالها على ذواتها حيث تعيد تركيب الدلالات والمعاني المسندة لبعض الأشياء المادية، كالمأكولات وتأمل العلاقة بين الغذاء بوصفه علامة تبادل رمزي مع الآخرين.

9) آفاق علم الاجتماع الحضري في الجزائر وأهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية :

إن هشاشة مكانة أو دور الجامعة في الجزائر تحول دون تطور المعرفة العلمية، فهي الركيزة الأساسية التي تنطلق منها الدراسات والبحوث الاجتماعية بقصفة عامة والبحوث الحضرية بصفة خاصة .

فالعمل على تنشيط البحث العلمي وطرح القضايا الابستمولوجية وعمليات التراكم المعرفي من تعزيز دور الجامعة بالنسبة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد أقيمت في السنوات الأخيرة الكثير المنتديات والملتقيات من قبل الأسرة العلمية والتي من شأنها تكثيف الجهود والعمل على الاهتمام بقضايا المجتمع والمدينة والعلاقات الإنسانية من خلال تبادل الخبرات والتجارب محليا ودوليا وطرح قضايا من شأنها تمييز البحوث الحضرية بمعطيات الواقع الاجتماعي.

إن بعض المؤشرات تدل على أن علم الاجتماع الحضري في الجامعة الجزائرية يسير .

عليه سابقاً، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة، ويرجع الفضل في ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

1-وجود أساتذة أكفاء من شأنهم إحداث ثورة علمية في مجال السوسيولوجية وإعادة الاعتبار لهذا العلم بتطوير الخطاب السوسيولوجي النقدي بشكل خاص.

2-توسع دائرة البحث الدراسة وتحديدا، المسائل الحضرية العامة حول المدينة إلى دراسات أكثر تعمقاً كالقضايا الخاصة بالهوية والتماثلات الحضرية الجديدة، صراع القيم لدى الشباب، والمسائل الخاصة بالمواطنة... وغيرها من المواضيع.

3-كثرة الدراسات والأبحاث السوسيولوجية الحضرية مقارنة بالسنوات السابقة (مذكرات، رسائل أطروحات، منشورات، مثالات...) والتي أحدثت تراكما معرفيا من شأنه تعزيز دور الجامعة الجزائرية بالنسبة للحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط.

4-محاولة إصلاح المنظومة الجامعية التي أقرت اللجنة الوطنية بأنها تحوي اختلالات كبيرة تراكمت عبر السنوات بإيجاد بدائل تتماشى مع التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا والإعلام والاتصال التي فرضها عصر العولمة، بإقرار نظام " « LMDبداية من سبتمبر 2004م، فمرونة النظام حسب الجهات الوصية به من شأنه مواكبة احتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي خاصة بعد إدخال تخصصات جديدة زيادة إلى التخصصات الرئيسية، خاصة التخصصات الثقافية.

رغم كل هذه المعطيات الإيجابية حول وضعية البحث العلمي في الجامعة الجزائرية واتجاه الدراسات الحضرية، إلا أن هناك معوقات تحول دون تطور البحث العلمي والعلوم الاجتماعية بصفة عامة لعل من أهمها :

1-قلة المجلات العلمية التي تعني بالدراسات السوسيولوجية والحضرية بشكل خاص، إلا ما جاء في المجلات الجامعية التي تصدر بصفة دورية تل "مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"

التي تصدرها جامعة الجزائر 2 مرتين في السنة، إن هذه المجلات تعمل على تقديم أهم ما جاء به المشتغلين في الحقل السوسيولوجي وإثراء المكتبات بمثل هذه الأعمال من منشورات ومقالات من شأنها تقديم صورة أشمل وأوضح عن وضعية العلوم الاجتماعية في الجزائر بشكل عام.

2-افتقار الجامعة الجزائرية إلى الكتب العلمية الحديثة والمواكبة للتطور الحاصل في مجال البحث خاصة مع النظام الجامعي الجديد « LMD » الذي يعمل على تحديث المواد والاعتماد أكثر على التربصات الميدانية والأعمال التطبيقية، ومنه فإن نقص المخابر العلمية والخرجات الاستطلاعية وقلة التجهيزات المادية والبشرية وقلة التأطير جعل هذا النظام يواجه صعوبات في التطبيق خاصة انعدام الصلة بين الجامعة والشريك الاقتصادي، وقد أقر وزير التعليم العالي بفشل هذا النظام في الجزائر مرجعا الأسباب إلى غياب التنسيق بين إدارات الجامعة والأساتذة وتجنيد أساتذة من النظام الكلاسيكي غير مكونين له استعمال وسائل قديمة إلى جانب عدم تميئة أرضية مناسبة له سياسة ناجعة، مع إغفال فكرة أن لكل بلد خصوصياته وهذا ما أدى إلى حدوث اختلالات وبروز العديد من المشاكل التي أدت إلى فشله[1]

3-عدم تجاوب البحوث السوسيولوجية مع المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى غياب التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة من جهة، وتجاهل وتهميش البحوث الاجتماعية من طرف المجتمع المدني من جهة أخرى.

4-ضعف في مساهمة الباحثين الجزائريين على تطوير الخطاب السوسيولوجي النقدي بصفة عامة، ما أكدت عليه الباحثة معتوق فتيحة في دراستها حول "الاتجاهات النظرية في البحث السوسيولوجي في الجزائر"، كما أشارت إلى غياب الإجراءات النقدية للواقع الحضري وأن

[1] عامر زغباش، مقال من جريدة الخبر، http://www.elkhabar.com

الاسهامات الجزائرية بالنسبة للنظرية الاجتماعية لم تصل بعد إلى درجة معرفية عالية وواضحة تؤهلها لصياغة بناء نظري سوسيولوجي يعبر عن هوية المجتمع العربي[1]

5-غياب الاستقلالية في ممارسة البحث العلمي، ويرى العياشي عنصر، في دراسته "نحو علم اجتماع نقدي " أنه يجب كسر طوق الحصار الذي يضربه المجتمع حول نفسه، لكن ذلك لن يأتي إلا إذا برهن " علم الاجتماع وممارسوه عن استقلاليتهم تجاه السلطة السياسية والتزامهم بقيم الموضوعية العلمية التي تدعو الباحث إلى التخلي عن الأحكام المسبقة والأطر الجاهزة عند دراسته للمجتمع[2]

و غياب الاستقلالية في نظر الباحث يعني الخضوع لأطر وقوالب جاهزة تعمل على تقييد حرية الفكر في المناقشة والتحليل، مما يجعله يساهم في تبرير الواقع القائم، وبذلك تفقد الممارسة العلمية صفتها النقدية لتصبح نشاطا عقيديا تبريريا بدلاً من أن تكون نشاطا مبدعا[3]

[1] معتوق فتيحة، الاتجاهات النظرية في البحث السوسيولوجي، مرجع سابق ، ص230.

[2] العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سابق، ص71.

[3] العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سابق، ص68.

خلاصة الفصل :

إن عملية التدريب على البحث السوسيولوجي تكتسي أهمية قصوى خلال التكوين الجامعي، فأعمال الطلبة من مذكرات ورسائل وأطروحات تعكس مستوى التكوين والتحصيل الذي اكتسبه الطالب خلال سنوات دراسته رغم بعض المعوقات التي تواجه البحث السوسيولوجي في الجزائر فإنه من الضروري التحكم في المفاهيم والمعارف النظرية والقدرة على اكتساب مهارات عملية تساعد على التحكم الأمثل في البحوث، ومنه وجب إعادة النظر في برامج التكوين ومقررات التدريس الجامعي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإننا لا ننكر فضل الجامعة الجزائرية في تخريج نخبة من الباحثين الأساتذة الأكفاء الذين أثروا علم الاجتماع الحضري في الجزائر بأعمال ودراسات تعبر عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضري للمدينة الجزائرية، خاصة كثرة اللقاءات والمؤتمرات خلال السنوات الأخيرة والتي من شأنها تعزيز وإثراء الدراسات الحضرية والجامعة الجزائرية بأعمال هامة وقيمة تعبر عن خصوصية مجتمعنا.

ومن جهة أخرى فإن السلطات تسعى مؤخرا إلى الاهتمام بمجال البحث العلمي في الجزائر، حيث أعلن عن استفادة أكثر من 25 مركز بحث من 5 ملايير سنتيم كمرحلة أولى، وهذا لدعم لدراسات الحضرية الأكاديمية والتي من شأنها مستقبلاً رفع مستوى الغبن والأزمات الحضرية التي تعيشها مدننا.

الجانب التطبيقي

الفصل السادس

مدى تمكن الدراسات السوسيولوجية الحضرية في الجزائر التعبير عن واقع مدننا ومجتمعنا بعيدا عن الأطر والمفاهيم والنظريات الغربية.

1) تقديم الدراسات السوسيولوجية الحضرية موضوع الدراسة:

إن المترصد لسيرورة تطور البحث العلمي في الجزائر على مستوى الجامعات يجد أن تميزت في السنوات الأخيرة بإقبال أعداد كبيرة من الطلبة على العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع الحضري بصفة خاصة.

فالأوساط الحضرية أفرزت الكثير من الظواهر الاجتماعية التي اعتمدت كعناوين لرسائل

وأطروحات ومقالات ومنشورات من طرف أساتذة وباحثين وطلبة على حد السواء، وهذا الكم الهائل من الدراسات مرده إلى عوامل عديدة لعل من اهمها :

- التزايد المطرد في أعداد الطلبة المسجلين في تخصص العلوم الاجتماعية فقد بلغ مثلا في جامعة الجزائر للعلوم الإنسانية والاجتماعية عدد الطلبة في قسم علم الاجتماع وحده حوالي 2964 طالب مع مطلع سنة 2011 و997 طالب في نظام ل.م.د، وعدد طلبة الماستر 246 طالب منهم 80 طالب في الماجستير وتخصص علم الاجتماع الحضري.
- كثرة إقبال الطلبة في السنوات الأخيرة على الدراسات العليا والرغبة بالارتقاء إلى أعلى الدرجات العلمية عكس السنوات السابقة أين كان غالبيتهم يتوجهون إلى ميدان العمل بعد الحصول على شهادة الليسانس أو يتوجهون إلى الخارج لإكمال دراستهم

كما أعطيت للمرأة حرية أكثر في الدراسة والبحث والقيام بالخرجات الميدانية.

- تكثيف التعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعات الجزائرية وجامعات أجنبية وتنظيم العديد من الندوات والملتقيات الوطنية، والتجمعات العلمية المنظمة للمتخصصين في علم الاجتماع الحضري " colloques
- إضافة إلى ذلك وعلى المستوى العمراني والمحالي فإن التحولات التي ما زالت تمر بها المدن الجزائرية جراء السياسات التنموية والتي هست العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أثرت بشكل كبير على كمية ونوعية الدراسات الحضرية الأكاديمية.

1-1-منهجية تحليل المحتوى المعتمدة في الدراسة

تحليل المحتوى من الطرق المعتمدة في البحث العلمي ويهدف الى جمع المعلومات من خلال الرجوع إلى المصادر والكتب والشرائط التسجيلية، ويمكنك من خلال تحليل المحتوى في البحث العلمي أن تعمل على وصف المحتوى الخاص بدراستك وصف يتميز بالحياد والموضوعية، وبدأ ظهور تحليل المحتوى تحديدًا في النصف الأول من القرن العشرين وسنعمل على توضيح الخطورات الرئيسية لهذا المنهج وكيفية تطبيقه في دراستنا هذه.

فتحليل المحتوى هو أسلوب من الأساليب العتمدة في المنهجية العلمية تنطلق من وصف المحتوى الظاهر بشكل موضوعي كمي أو نوعي، ويهدف في الأساس إلى جمع المعلومات عن ظاهرة أو مشكلة معينة عن طريق الرجوع للمصادر البحثية مثل الكتب والتسجيلات الصوتية والمرئية والسجلات المكتوبة. وفي دراستنا هذه اعتمدنا على مجموعة من الرسائل والاطروحات التي انجزئت في حقل السوسيولاوجيل الحضرية بجامعة الجزائر 2 . وتظهر أهمية هذا المنهج من خلال جودة المعلومات الكمية والنوعية التي يتيحها ويفسح الجال للباحث لجمعها وتبوبها وتصنيفها

لهذا نجد العديد من الباحثين يلجاون اليه والاستعانة بتقنياته لتكوين وجهة نظرٍ حول الموضوع محل الدراسة، وكذلك فإنه وسيلة هامة للتعبير عن رأي الباحث العلمي، ويستخدم في كل من:

1-بإمكانك من خلال تحليل المحتوى أن تحدد المتغيرات البحثية، وأهم خصائصها.و الهدف هو تشخيص المتغيرات المتعلقة بالبحث واكتشاف المفاهيم وطرق تفكيكها حتى تصبح قابلة للملاحظة والقياس

2-يستخدم في جمع كافة المعلومات بطريقة منظمة وأكثر موضوعية فهو من المناهج التي تتيح فرصا ملاءمة للباحث حتى يتمكن من الاتزام بالحياد والموضوعية .

2-1- خصائص تحليل المحتوى

توجد مجموعة من السمات والخصائص التي تميز أسلوب تحليل المحتوى وتعتبر كقواسم مشتركة للمعتدمين على هذا المنهج باختلاف التخصصات ومواضيع الدراسة والتحليل ومنها:

1-يتخصص هذا الأسلوب بدراسة المحتوى الظاهر ومن تم العمل على التعرف على المفاهيم وابعادها ومن تم جعلها قابلة للقياس دون التعمق في الغايات والأهداف الأعمق للنص.

2-يغلب طابع الموضوعية على هذا النوع من البحث، فهو من المناهج التي تمكن من الالتزام بالحياد والموضوعية هذه الصفة تعتبر حجر الأساس لأسلوب تحليل المحتوى فإن أي ابتعاد عن الموضوعية في تناول المحتوى قد يفسد النتائج وبالتالي البحث ككل.

3-يتطلب استخدام أسلوب تحليل المحتوى استخدام الأسلوب الكمي في جمع المعلومات وذلك حتى يمكن المقارنة بعينات أخرى وفي كثير من الأحيان يمكن المزج بين تحليل المحتوى الكمي والكيفي .

جدول رقم01 : جرد لعينة الرسائل والأطروحات والمقالات موضوع الدراسة

إسم الباحث	عنوان الدراسة	نوع البحث	سنة المناقشة أو النشر
قرار كريم	آثار عمليات الترحيل على الاندماج الاجتماعي، دراسة لعينة من السكان المرحلين (القصبة-باب الزوار)	رسالة ماجستير	2002
قاسمي شوقي	واقع الدّراسات السوسيولوجية في المشاريع العمرانية، دراسة ميدانية للمهندسين المعماريين و العمرانيين	رسالة ماجستير	2003
واضح صليحة	الحراك المجالي في العاصمة، دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى	أطروحة	2003
بشار راضية	الجمعيات الثقافية من أجل الحفاظ على قضية الجزائر	رسالة ماجستير	2003
خلاصي نادية	القرابة في الجزائر و علاقاتها بالتغير الاجتماعي	أطروحة	2003
تمزي ليندة	التسيير المجالي و أدوات التعمير، دراسة ميدانية لعينة من الأسر، أولاد يعيش	رسالة ماجستير	2004

مسيلتة ليلى	الاستراتيجيات السكانيةو امتلاك المسكن الفردي بإحدى بلديات المحيط العاصمي	أطروحة	2004
سهام بن عاشور	التكثيف الداخلي للمسكن الجديد و علاقته بزواج الأبناء	رسالة ماجستير	2004
خديجة بوشعالة	بروز مجتمع الميتروبول جرّاء توسع الفضاء المدني نحو التخوم و الضواحي المجاورة	رسالة ماجستير	2004
جيماوي نتيجة	آثار العلاقات القرابية على الاندماج الاجتماعي، دراسة ميدانية للنازحين الريفيين بمنطقة العالية	رسالة ماجستير	2005
مليحي نجاة	مشكلات النمو الحضري 1 0، لمدينة عين مليلة (حي رقايزي و قوالجية نموذجًا)	رسالة ماجستير	2005
دويبي أمينة	مدينة الجزائر من منظور سكانها، دراسة ميدانية لبلديات (الحراش، حيدرة، حسين داي)	أطروحة	2005
حومر سمية	أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث، دراسة ميدانية لمراكز الأحداث (قسنطينة، عين مليلة)	رسالة ماجستير	2005
عزوط غنية	أساليب تعبئة السكان المنكوبين جرّاء زلزال بومرداس 21 ماي 2013	رسالة ماجستير	2006
درويش شريف	العائلة الجزائرية و المسكن، علاقة النمط العائلي المرغوب بالنموذج السكني المطلوب	أطروحة	2007
زكري بن بايوب قشلر	إعادة إنتاج النمط العمراني القديم و العلاقات الاجتماعية التقليدية، دراسة	رسالة ماجستير	2007

	ميدانية في قصر تافيلالت		
إكرام هاروني	الأسرة النووية و البعد الاجتماعي لتواصلها القرابي	رسالة ماجستير	2007
محمد ذرذاري	التحضر و أثره على الاندماج الاجتماعي بين القبائل	رسالة ماجستير	2007
نعيمة مدان	التحضر و ظهور الأسرة النووية في المجتمع الجزائري	رسالة ماجستير	2007
فكار عثمان	تطور السكن في الوسط الريفي، دراسة سوسيولوجية مجالية للمجال السكني (منطقة بني ورتلان)	رسالة ماجستير	2007
يعلى فاروق	التحضر و العلاقات القرابية للأسرة النازحة	أطروحة	2007
بومعالي رشيد	هجرة الجماعات و التغير الاجتماعي (1992-2006)	أطروحة	2007
موهوبي صليحة	استراتيجية السكان في الإقامة بالأحياء المؤقتة، دراسة ميدانية للحي المؤقت (الدار البيضاء)	رسالة ماجستير	2007
حفيظي ليليا	المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري دراسة ميدانية في المدينة الجديدة (علي منجلي)	رسالة ماجستير	2008
رشيد زوزو	الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر(1988-2008)، دراسة ميدانية لعينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة	أطروحة	2008
علي موسى رابح	السيرورة الإنتقالية و منطق تجديد البنى	أطروحة	2008

	الاجتماعية، المهنة في الجزائر		
بن الشين أحمد	التغير الاجتماعي و أثره على جنح الأحداث في الجزائر	أطروحة	2008
بويحياوي عبد الكريم	الخواء الاجتماعي، دراسة ميدانية و تحليلية لظاهرة الانتظام المنتظم	أطروحة	2008
زهرة شريف	التغيرات الاجتماعية و آثارها في الشخصية الفردية، دراسة مونوغرافية (بلدية بوينان)	أطروحة	2009
عيساني نور الدين	التحول الديمغرافي و أشكال الأسرة في ظل التغيير الاجتماعي في الجزائر المستقلة	أطروحة	2009
دلاسي امحمد	العائلة التقليدية في الوسط الحضري، دراسة ميدانية في ولاية الأغواط	أطروحة	2009
النوعي عطاء اللـــه	القيم البدوية بين الثبات و التغير، دراسة ميدانية على عينة من شباب (قصر الحيران)	أطروحة	2009
بوسعيد خديجة	التكلف بالبعد الاجتماعيفي برامج التنمية الحضرية و المستدامة	رسالة ماجستير	2009
دحماني محمد بومدين	اندماج المهاجرين لريفيين في الوسط الحضري، دراسة ميدانية لمدينة (الجلفة)	أطروحة	2010
دحماني علي	عوامل التغير الاجتماعي، دراسة حالة بورة الأحداب (الجلفة)	أطروحة	2010
سهام بن عاشور	البناء الاجتماعي للأسرة البناء للسكن، دراسة ميدانيةحول البناءات الذاتية الفردية	أطروحة	2011
جرّادي حفصه	الزواج و التغير الاجتماعي في منطقة الأغواط	أطروحة	2011
عايدة جغار	الحراك السكني بأحياء السكن الجماعي، دراسة نموذج حي الدقسي (مدينة	بحث منشور	2012

	قسنطينة)		
شوقي قاسمي	معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش، دراسة ميدانية لبرنامج RHP	أطروحة	2012
تشوافت كريمة	العمل غير الرسمي الحضري، تصورات و استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر العاصمة	أطروحة	2013
بايود صبرينة	دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية للحفاظ على نظافة البيئة الحضرية	أطروحة	2014
سعاد عباس و صبرينة معاوية	التطوير الحضري و التنمية المستدامة في الجزائر نحو رؤية واقعية لحاجات الحاضر و متطلبات المستقبل	بحث منشور	2014
هادفي سمية	سوسيولوجيا المدينة و أنماط التنظيم الاجتماعي الحضري	بحث منشور	2014
دليلة زرقة	سياسة السكن و الإسكان بين الخطاب و الواقع	أطروحة	2015
مختار رابح	المدينة الصحراوية الجزائرية و تأثير التغيرات على الهوية و الذاكرة الحضرية	بحث منشور	2015
لمزواد صباح	دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة (علي منجلي)	رسالة ماجستير	س.غ.م
ياسف عبد الكريم	الاقتراب الشبكي للظواهر الاجتماعية كاتجاه نظري جديد في علم الاجتماع الحضري	بحث منشور	س.غ.م
بوطيبة عبد الغني	الخلفية التاريخية لظاهرة التحضر في المناطق	بحث	س.غ.م

	السهبية، دراسة حالة مدينة البيض	منشور	
بوزيدي سليمان	معوقات التنمية الحضرية في الجزائر	بحث منشور	س.غ.م
راضية بوزيان	واقع السكن في الجزائر، السكن الكولونيالي الفردي نموذجًا، دراسة ميدانية لبلدية الذرعان	مقالة منشورة	س.غ.م

2) تحليل الفرضية الأولى :

لإثبات أو نفي هذه الفرضية وجب أولا تقديم الدراسات وما اعتمدته من مقاربات نظرية ودراسات سابقة والنظر حتى في قائمة مراجعها، لنبين على ماذا ارتكزت في تفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية الحضرية المتعلقة بمواضيع بحوثها.

لقد تكونت عينة البحث من 50 عمل سوسيولوجي في المجال الحضري، لكن ولتعذر وصول بعض الأطروحات والرسائل إلى أيدينا ارتأينا أن نقدم بعض ما جادت به علينا المكتبات ومراكز البحث والتي استطعنا أن نحدد من خلالها التوجه النظري لمختلف الرسائل والأطروحات والمقالات المنشورة على مستوى الجامعة الجزائرية.

الجدول رقم 02:أهم النظريات والدراسات والمراجع التي إعتمدتها البحوث في السنوات الأخيرة

عنوان الدراسة	المقاربة النظرية	الدراسات السابقة	المراجع المعتمدة
المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري	-ابن خلدون -النظرية الإيكولوجية -نظرية الثقافة الحضرية -النظرية الماركسية المحدثة -نظريات تخطيط المدن	-دراسات مصرية -دراسات مشرقية -دراسات جزائرية	-مؤلفات مصرية -مؤلفات مشرقية -مؤلفات جزائرية -(مقالات، رسائل) -منشورات
دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة	-نظرية لويس ويرث (خصائص الحضرية) -النموذج المثالي(روبرت ردفيلد) -مدخل مركب السمات -مدخل المتصل الريفي-حضري	-	-مؤلفات مصرية -مؤلفات مشرقية -مؤلفات جزائرية -(جرائد، رسائل) -منشورات
البناء الاجتماعي للأسرة و البناء للسكن	-النظرية التفاعلية الرمزية -النظرية البنائية الوظيفية النظرية التطورية نظريات الأسرة	-	-
مشكلات النمو الحضري	-النظرية التقليدية	-	مؤلفات مصرية

لمدينة عين مليلة	(الكلاسيكية الإيكولوجية) -نظرية بيرجس (مدرسة شيكاغو) -نظرية القطاع -لويس ويرث (الحضرية) -نظريات غربية أخرى في تحليل ظاهرة النمو الحضري		-مؤلفات جزائرية -(تاريخية، جغرافية، رسائل، منشورات) -منشورات -جرائد...
آثار عمليات الترحيل على الإندماج الاجتماعي	نظريات الإندماج..دوركايم بارسوتز،شومبار،دولو...	-دراسة القيتو the guetto -دراسات جزائرية	-
دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية...	-نظرية بارسوتز (النسق الاجتماعي) -النموذج المثالي	-دراسات أمريكية vessel+Curtis +Sherman...	-
بروز مجتمع الميتروبول جرّاء التوسّع المدني نحو الضواحي و التخوم	-النظرية البنائية الوظيفية -ابن خلدون -النظرية الماركسية	-دراسات جزائرية	-
واقع الدراسات السوسيولوجية في المشاريع العمرانية	-النظرية الطوباوية	-دراسات جزائرية	-
آثار العلاقات القرابية على الاندماج الإجتماعي	-نظرية امتلاك المجال (شيكاغو)	-دراسة القيتو -دراسة الفلاح	-مقدمة ابن خلدون

	-نظرية لويس ويرث حول الحضرية -شومبار دولو و كنابات بورديو -ابن خلدون	البولندي -دراسة فاروق بن عطية	-مراجع غربية و مراجع غربية أخرى جزائرية
أساليب تعبئة السكان المنكوبين جرّاء زلزال 21 ماي 2013	-نظرية التضامن الجواري (duvignaud) -النضرية الاجتماعية (لويس ويرث)	-دراسات جزائرية (العربي شبودان) -دراسات غربية -كوليت، بيتوني، ديبزي...	-
التحضر و ظهور الأسرة النووية في المجتمع الجزائري	-النظرية اللبنانية الوظيفية -نظرية الصراع -النظرية التحديثية	-	-
الأسرة النووية و البعد الاجتماعي لتواصلها القرابي في الوسط الحضري	-نظرية ابن خلدون+نظريات كل من لبلاي play و ماكيفر و بارسوتر	-	-
إعادة إنتاج النمط العمراني القديم و العلاقات الاجتماعية التقليدية	-النظرية النفسية الاجتماعية -النظرية التكنولوجية (مدرسة شيكاغو)	-	-
التحضر و أثره على الاندماج الاجتماعي بين القبائل	-نظريات التحضر و الحضرية (لويس ويرث)	-ابن خلدون، فرناند تونير، سبوروكين،	

		وزمرمان	
التكلف بالبعد الاجتماعي في برامج التنمية الحضرية	أوغست كونت، إميل، دوركايم، كارل ماركس، مدرسة شيكاغو...	-play william	-
العمل غير الرسمي الحضري تصورات و استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين	-النموذج المثالي -نظريات حول سوسيولوجية الفهم (فيبر)	-	-
العائلة الجزائرية المسكّن	-النظرية الوظيفية -الإتجاه البنائي الوظيفي -النظرية التفاعلية -النظرية التطورية	-دراسة فرنسية (paul cutyrello) -راونتري و سبوركين في دراستهما حول مراحل دورة حياة الأسرة	-
سياسة السكن و الإسكان بين الخطاب و الواقع	-نظرية شومبار دولو بيار جورج، إميل دوركايم -الإتجاه البنائي (كاستلز)	-دراسات جزائرية -رسائل جامعية	-مراجع جزائرية -(مذكرات، رسائل،مقالات علمية،تقارير) -مراجع أجنبية
معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش	-الطرح الماركسي -النظرية الوظيفية (جاك تورنار) -الماركسية المحدثة	-دراسات غربية -دراسات جزائرية -دراسات غريبية	-

	-نظرية الفقر الحضري (لويس أوسكار) -مونسكيو و فريجية...		
معوقات التنمية الحضرية في الجزائر	-	-ابن خلدون -لويس ويرث -عبد القار لقجع -دراسات و مفاهيم لباحثين مصريين	مؤلفات أغلبها مصرية
الخلفية التاريخية لظاهرة التحضر في المناطق السهبية	-المدرسة الحضرية الأمريكية و الأوروبية (لويس ويرث و روبرت ردفليد)	-دراسة grass لامبارد، و لوسي ممفورد	-مراجع مصرية و جزائرية -مجلات، مقالات و مذكرات
الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة (1988-2008)	-ابن خلدون -ايميل دوركايم، هربرت سبنسر، شارلز كولي، و تونيز -نظريات الهجرة -نظريات التغير الاجتماعي -النظرية الجغرافية	-دراسات جزائرية و عربية	-
ياسف عبد الكريم	-قورفيتش و جورج زيمل -النظرية البنيوية و الأنتروبولوجية لتحليل الشبكات الاجتماعية -مدرسة شيكاغو	-بارنر و بوت من مدرسة مانشستر البريطانية	-مؤلفات أوروبية

	-مانويل كاستلز		
أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث	-النظرية النفسية(لومبروزو) -المدرسة الإيطالية -المدرسة البلجيكية	-	مراجع مصرية و جزائرية
التحضر و العلاقات القرابية للأسرة النازحة	-روسو rosow -المقاربة التخمينية المقاربة الوصفية مقاربة محددات الاندماج -المقاربة التقويمية	-فاروق بن عطية -حميد الهاشمي	-
التطوير الحضري و التنمية المستدامة في الجزائر	-	-	مراجع كلها جزائرية ما عدا مرجع واحد أوروبي
المدينة الجزائرية و الحراك الاحتجاجي مقاربة سوسيولوجية	-	-	-دراسات جزائرية و عربية حول الحركات الاحتجاجية
المدينة الصحراوية الجزائرية و تأثير التغيرات على الهوية و الذاكرة	-لويس ويرث (الحضرية كأسلوب للحياة)	-دراسة الأنتروبولوجية gany للطبقة الإيطالية العاملة	أغلب المراجع مشرقية

1/ المقاربة النظرية

أ-التراث الخلدوني

نلاحظ خلال جدول الدراسات، أنه اعتمدت الكثير منها على النظرية الاجتماعية لابن خلدون وما قدمه من تصنيفات للعمران البشري وانتقال الأمم أو الدولة من البداوة إلى الحضارة وعن التفاعل أو الاجتماع الإنساني والعصبية وتأثير البيئة على سلوكات وأخلاق البشر... كل هذه المحاور الكبرى اعتمدت كعناصر تحليل وتفسير للعديد من الظواهر الحضرية المتعلقة بالمدينة الجزائرية.

وصفت الباحثتين جيماوي نتيجة وإكرام هاروني، الأولى في دراستها حول آثار علاقات القرابة على الاندماج الاجتماعي والثانية حول الأسرة النووية والبعد الاجتماعي لتواصلها القرابي في الوسط الحضري، التحليل الخلدوني الذي يقول في هذا الصدد أن شوكة العصبية تتكسر بتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة، إلا أنه يبقى له بعض الإعتزاز في سعيه إلى العصبية ومحاولة الدفاع عنها وحمايتها وعدم الاستغناء عنها، وهذا ما أشارت إليه الباحثة جيماوي نتيجة حين أشارت أن تواصل العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين العائلات الريفية المهاجرة بأقاربهم المستقرين بالريف إلى جعل علاقاتهم محصورة مع جماعاتهم الأولية والقرابية وتزداد الروابط بينهم وربما أكثر مما كانت عليه سابقا.

واستعانت الباحثة إكرام هاروني بالنظام القرابي عند ابن خلدون أثناء تطرقه للعمران البدوي (العصبية والالتحام)، اعتباره الأسرة من أكثر التجمعات انسجاما وأقواها رابطة نظرا لصلة الرحم التي تربط أفرادها، فالأسرة في نظره هي التجمع البشري الذي تبنى عليه العاطفة والشفقة الطبيعية في الإنسان منذ وجوده.

يرتكز المنهج الخلدوني على أن كل الظواهر الاجتماعية ترتبط ببعضها البعض، فكل ظاهرة لها سبب وهي في ذات الوقت سبب للظاهرة التي تليها، وهذا ما اعتمدته دراسة "محمد ذرذاري حول التحضر وأثره على الاندماج بين القبائل، حيث ارتكز على سمة التغير عند ابن خلدون في أنها أساسية مستمرة، فالجماعة الإنسانية لا تبقى على حالها خاصة وأن

الدراسة هي محاولة للكشف عن العلاقة بين الفرد ومحيطه الحضري، وتأثير التحضر على العلاقات الاجتماعية وهذا ما أسهب "ابن خلدون في تفسيره في الفصل الخاص حول انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة وأشار إلى مازية العصبية في المدن وتغلب بعضهم على بعض، كما استعان الباحث 'رشيد زوزو في دراسته للهجرة الريفية في ظل التحولات الجديدة بنظرية "ابن خلدون حول تفرقته بين البدو الحضر من وجهة نظر اقتصادية أساسا، وأن أشكال الاستيطان البشري يكون على أساسا المعاش والكسب، وقد ربط الباحث ارشيد زوزو" التحولات الاجتماعية الجديدة بالتوجه نحو نظام ليبرالي يخضع لآليات السوق ويترع نحو الفردية ويتخلى عن نظام اجتماعي يستند إلى التخطيط وإلى الفلسفة الإشتراكية ذات البعد الجماعي، وهذه التحولات في نظر الباحث أنتجت عدة ظواهر اجتماعية من بينها الهجرة الريفية، وأثر ذلك على المجتمعين المحليين الريفي والحضري وعلى المهاجرين أنفسهم.

استعانت الباحثة "خديجة بوشعالة" حول دراسة "بروز مجتمع الميتروبول..." على نفس وجهة نظر ابن خلدون حول استغلال المدينة للريف وكذا دراسته للظواهر الإجتماعية وتطورها والقوانين التي تخضع لها في هذا التطور، وركزت الباحثة على المراحل التي تمر بها المجتمعات من وجهة نظر خلدون وانتقالها في الضواحي والجبال والقفار، واطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا وهو الذي في الأمصار والقرى والمدن المدد، هذا ما ربطت به الباحثة دراستها في أن الضواحي الحضرية جاءت نتيجة تشبع مراكز المدن واستقرار المهاجرين من الريف في أطرافها كبداية تغيير نمط حياتهم الاجتماعي.

–الباحثة "هاروني سمية" في دراستها حول "سوسيولوجية المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي" اهتمت هي الأخرى بنظرية "ابن خلدون في أن المدينة تضعف العلاقات القرابية وتغير في نمط الأسرة ودورها.

فإبن فكر ابن خلدون التنموي كان حاضرا في دراسة 'بوزيدي سليمان حول معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، وذلك باعتبار المدينة بنية اجتماعية في تطور دائم، ويعتبر أن سكان

المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة والملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية والعكس صحيح.

فابن خلدون يركز على الحجم والقوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو والتنمية ومنه فإن ابن خلدون من وجهة نظر الباحث يقيم علاقة سببية بين الفعل الحضري والفعل الاجتماعي.

ب-المدرسة الفرنسية:

لقد كانت أعمال المدرسة الفرنسية حاضرة بقوة في الدراسات الحضرية من خلال الكثير من الأبحاث والنظريات الاجتماعية لعديد من روادها.

ظهر جليا اهتمام الباحثين الجزائريين بأعمال دوركايم خاصة نظريته حول احتلال الإنسان للمجال وتغييره وسيرورة خلقه للمدينة وسعيه لتفسير عملية الإنتقال من مجتمعات التضامن الآلي إلى مجتمعات التضامن العضوي، وظهر ذلك في دراسة كل من ياسف عبد الكريم حول الشبكات الاجتماعية، بحكم أن التضامن العضوي قائم على العلاقات الشخصية التي تكون المجتمعات الصناعية الحضرية، ودراسة ارشيد زوزو' حول الهجرة الريفية في ظل التحولات...، ودراسة درويش شريف' حول العائلة الجزائرية والمسكن (دائما حول امتلاك المحال)، ودراسة بوسعيد خديجة" حول التكلف بالبعد الاجتماعي في برامج التنمية الحضرية والمستدامة واعتمادها على منظرين تبنو الإتجاه النفعي في طرح إشكالية التنمية المستدامة من خلال السوسيولوجيا النفعية التي تهتم بخدمة المجتمع بتطبيق المنهجية الوظيفية أو البراغماتية، ومن أهم زعمائها "أوغست كونت' وإيميل دوركايم وينتام'، كماستعانت بنظرية "كارل ماركس' حول الفعل الذي ينتج منه العمل فالفعل في نظر 'ماركس هو الذي يحدث تغييرات تاريخية كالفعل السياسي للطبقة الكادحة، الذي كان محرك للثورة الاجتماعية.

و نظرية داروين darwin'(أبو النظرية الماركسية) حول مبادئ التطور التكنولوجي.

وفي دراسته حول معوقات المشاركة الشعبية في برامج السكن الهش، استعان الباحث "شوقي قاسمي بنظرية مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" والذي رأى أن ساكني المدن لا فائدة منهم ورأي فرجبيه المضاد في كتابه حول "الفئات الخطيرة من السكان في المدن الكبرى".

وظفت الباحثة "جيماوي نتيجة في دراستها حول آثار العلاقات القرابية على نظرية "شومبار دولو' حول امتلاك المجال وعملية الاندماج، حيث تعرض من خلالها لأنماط العلاقة بين المجال والسكان حيث أن الاندماج مرهون بظروف وأن هذه العملية تختلف باختلاف المجتمعات، كما طرحت له فكرة العمران الديمقراطي التي تتطلب مشاركة المستهلكين في تصميم المجال، لتصبح عملية امتلاك المجال بالوسط الحضري تماشي مع طموحاتهم، ونفس النظرية استعان بها الباحث اقرار كريم في دراسته حول آثار عمليات الترحيل على الإندماج الاجتماعي.

واستعان الباحث 'فاروق يعلى في دراسته حول التحضر والعلاقات القرابية للأسرة النازحة على المقاربة النظرية لروسو والتي تقوم على تقديم الإندماج في علاقته بالنظام الاجتماعي الكلي والتي تشير إلى الترابط بين مختلف بنيات المجتمع والمقاربة الثانية على الصبغة الفردية للإندماج الاجتماعي وهي تشير إلى الطريقة التي تربط الفرد في نسيج المعتقدات والعادات والممارسات الاجتماعية.

ج-المدرسة الألمانية:

في دراستها حول دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية ...، استعانت الباحثة بايود صبرينة على النموذج المثالي الذي اختص به فيبر، ويقصد بذلك حالة الحياة الحضرية التي تستطيع تشبع أو تقابل كل القدرات الاجتماعية المتأصلة في هذا التنظيم الخاص للإقامة البشرية .

ويفترض هذا النموذج المثالي إمكان تقديم وصف عقلاني رشيد لظاهرة اجتماعية، وهذا ما حاولت الباحثة ربطه بدراستها من خلال دور المؤسسات في إيجاد حلول موجهة للحفاظ على نظافة البيئة من خلال ترسيخ ثقافة بيئية لدى السكان بضرورة الحفاظ عليها.

واستعانت بنفس النموذج الباحثة اتشوافت كريمة في دراستها حول العمل غير الرسمي الحضري وتصورات واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين، وأشارت إلى نظريات سوسيولوجية

الفهم الذي يسعى حسب فيبر إلى إعادة تحديد المعنى الذي يمنحه الفاعلون الاجتماعيون لنشاطاتهم الاجتماعية وبالتالي فهم الفعل الاجتماعي من الداخل، فقامت الباحثة بالكشف عن مختلف الاستراتيجيات التي يتبناها العاملين غير الرسميين في إطار الجماعات الاجتماعية والعلاقات المنظمة التي تربطهم بعدة شبكات قائمة على المهنة، الحرفة، العائلة والجيرة.

وضف الباحث ياسف عبد الكريم نظريات كل من فيردنالد تونير حول أنماط العلاقات الاجتماعية التي صنفها إلى علاقات اجتماعية عاطفية بين أعضاء الجماعة (الأسرة، العائلة، القبيلة) التي تستند إلى الإرادة الطبيعية وعلاقات اجتماعية عمدية أو قصدية أو رشيدة والتي تسود في المجتمعات الحضرية، وهذا وفق التقسيم الذي قام به الباحث 'ياسف عبد الكريم حول الشبكات الاجتماعية الموجودة في المدينة الجزائرية، فهذا التقسيم حسبه نابع من جزء كبير من أنماط العلاقات الاجتماعية المميزة للمجتمعات والمتعارف عليها في علم الإجتماع.

ومنه فالهدف من توظيف هذا التقسيم الذي وضعه تونيز هو إبراز الباحث لأهم الشبكات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري الجزائري والتي من شأنها حسب الباحث أن تصلح كنماذج للبحوث الحضرية مستقبلا.

كما نوه إلى أعمال 'جورج زيمل حول العلاقات الاجتماعية حيث يقول في ذلك "إن محتوى العلاقات الاجتماعية يؤثر على الوجود لكن لا يكون الفرد، بينما نمط العلاقات الاجتماعية والأفعال المتبادلة تكون الفرد الاجتماعي، إذن لا يوجد مجتمع إلا حيث يوجد فعل متبادل.... وعلم الاجتماع هو علم البني والعلاقات الاجتماعية"، فاهتمام الباحث بشبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري استلزم الرجوع إلى الأصول النظرية لتحليلها.

وفي دراسته حول الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر. استعان

الباحث ارشيد زوزو" في دراسته لمجتمع بحثه حول التمييز بين نموذجين مختلفين من المجتمعات البشرية، يقوم أحدهما على الحياة في شكلها البسيط وهو "المجتمع الريفي" أما الثاني فيتميز بالتعقيد أطلق عليه "مجتمع المدينة" من خلال مدخل الثنائية الريفية الحضرية. فأشار الباحث إلى الأفكار التي طورها تونيز tennisحول هذه الفكرة سنة 1955 حيث أطلق على مجتمع الريف (المجتمع المحلي) وعلى مجتمع المدينة (المجتمع الحضري)، وحسب 'تونيز فإن العلاقات الاجتماعية تنبع من الإرادة الإنسانية.

وفي هذه الدراسة حول الهجرة الريفية كان من الضروري تبيين الخصائص النسقية بين الريف والمدينة التي جاء بها بعض المفكرين الإجتماعيين لوجود الكثير من الفوارق الجوهرية بينها في البناء والوظيفة، والتي من شأنها المساعدة في التحليلات النظرية في دراسة الباحث ارشيد زوزو" حول الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر.

د-التراث الكلاسيكي الأمريكي:

إن الملاحظ لجدول الدراسات الأكاديمية يجد أنه لم تخلو أي دراسة من وجود إسم من رواد المدرسة الأمريكية وانشغالاتهم النظرية التي استعان بها باحثونا في تفسير التحولات العميقة التي يمر بها مجتمعنا.

فلقد كان للتصنيع السريع لأمريكا في أواخر القرن التاسع عشر وللمشكلات التي ارتبطت بالتكنولوجيات الحديثة والهجرة إلى المدن وغيرها من المشكلات التي بدأت تظهر وتتفاقم حدتها في عدد من المدن الأمريكية أثره البالغ في تطوير هذا المجال من البحث، وغدت المدينة بالنسبة للعالم بمثابة "المعمل الاجتماعي" الذي يتيح امكانية دراسة كل مظاهر وموجهات السلوك الإنساني وبالتالي أصبح علم الاجتماع الحضري بهذا المعنى بمثابة القاعدة أو الأساس لعلم عام بوجه الدراسة المجتمع الإنساني برمته.

إن الدراسات الأكاديمية التي بين يدينا والتي عنيت بالتحضر والحياة الحضرية للنسيج الاجتماعي الثقافة الحضرية في المدينة قد استعانت كلها على نظريات المدرسة الأمريكية، بحكم أن الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالمدن وما يترتب عنها على مستوى البناءات المادية

والاجتماعية قد مست لمدينة الجزائرية كذلك بعد عمليات لتصنيع والتنمية، ما أثر على إيكولوجيتها وعلاقات أفرادها الاجتماعية وسلوكاتهم وقيمهم، ومن خلال الجدول أن المقاربات النظرية لأعمال الباحثين ارتبطت خاصة بنظريات الويس ويرث حول الحياة الحضرية أو الثقافة الحضرية.

حيث ظهرت أعمال "لويس ويرث في دراسة الباحثين الجزائريين للمدن الجديدة وعمليات الإسكان والعلاقات الاجتماعية التي تنتج عن هذه السياسات ودراسة ثقافة ساكني تلك المدن وقيمهم السائدة، خاصة لدى السكان النازحين من الأرياف، وفيما يلي الدراسات التي ارتكزت نظريا على أعمال "لويس ويرث':

1. المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري
2. دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة
3. مشكلات النمو الحضري بمدينة عين مليلة
4. آثار العلاقات القرابية على الإندماج الاجتماعي
5. أساليب تعبئة السكان المنكوبين جراء زلزال 21 ماي 2003
6. التحضر وأثره على الإندماج الاجتماعي بين القبائل
7. معوقات التنمية الحضرية في الجزائر
8. الخلفية التاريخية لظاهرة التحضر في المناطق السهبية
9. المدينة الصحراوية الجزائرية وتأثير التغيرات على الهوية والذاكرة الحضرية

لقد تبنت هذه الدراسات أسس التنظيم الاجتماعي التي حددها ويرث، بأن الحياة الحضرية كأسلوب تتميز بالعلمانية وظهور العلاقات الثانوية والميل إلى تفتت الأدوار وعدم وضوح المعايير، وتعتبر المدينة مركزا للعلاقات الاجتماعية لتي تتميز بالسيولة والدقة في وقت واحد.

كما قابل بين المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية والشعبية، واعتبر السمات التي تظهر أو تتطور في الوسط الحضري بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة، وخاصة سمتا الحجم والكثافة.

كما تتعلق هذه الدراسات بنظرية ويرث حول التضخم النسبي لحجم المدينة، وما يترتب عن ذلك تنوع ثقافة الأفراد وكما يزعم يضعف العلاقات والروابط بين السكان وهذا ما ظهر في دراسة 'جيماوي نتيجة حول واقع القرابة في الوسط الحضري، كما أسقطت الباحثة "حفيظي ليليا" نظرية لويس ويرث في بحثها حول المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري واعتمدتها كنظرية مفسرة للإسكان الحضري ونفس التوجه في دراسة المزواد صباح حول دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة.

في دراستها لأساليب تعبئة السكان المنكوبين...، استعانت الباحثة اعزوط غنية على موقف لويس ويرث التصوري في أن ما أصاب العلاقات الأولية والوثيقة أو غير الرسمية من ضعف في المجتمع يضطر الأفراد إلى الإعتماد بشكل واضح على الروابط والتنظيمات، منه إشارة من الباحثة على دور المؤسسات والجمعيات وأساليب تدخلهم في احتواء السكان جراء مثل هذه الكوارث.

كما اعتمدت نظرية الويس ويرث حول الإسكان الحضري من طرف الباحثة مليحي نحاة في دراستها حول مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة، وذلك عند ربطها عنصر التنمية بالثقافة الحضرية مؤكدة وجوب مراعاة المعايير الثقافية السائدة لدى المجتمعات في سياسات التنمية خاصة في مجال الإسكان.

إضافة إلى أعمال ويرث حول الحضرية، فقد ظهرت أعمال المدرسة الأمريكية في عديد الدراسات مثل دراسة "بوطيبة عبد الغني حول الخلفية التاريخية لظاهرة التحضر في المناطق السهبية، الذي استعان بمختلف النظريات منها الديمغرافية كينجزلي ديفز الذي يرى أن الحجم السكاني هو الذي يؤدي إلى عملية التحضر والنظرية الاقتصادية ' N.S.B grasالتي

أوضحت العلاقة بين التطور الاقتصادي بأنماط التوطين والاستقرار البشري على مر التاريخ.

و النظرية التاريخية في أعمال كل من أولمان وهاريس ولوتش وغراس عندما تناولوا الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وتتبع تطوراتها وطبيعتها وتنوعها وخصائصها. كما استعان بأعمال لويس ممفورد حول التطور التاريخي للحياة الحضرية والثقافة الحضرية.

كما تكلم وبإسهاب عن نظرية اريد فيلد' والمتصل ألفولك–حضري، وفحواها أن ثمة نوعا من المجتمعات وأن الفروق بينها يجب تحديدها على نحو ما، إذ نجده يطلق على المجتمع الأول الريفي والثاني بالحضري، والتغيير بينهما تغلب عليه صفة الفردية.

وضف الباحث 'ياصف عبد الكريم في دراسته حول الشبكات الاجتماعية من خلال التحليل البنيوي للشبكات الذي انتشر وتطور في أمريكا وأصبح له نظريات خاصة به، فموضوع الشبكات إلى مدرسة شيكاغو" التي اهتمت بالمبادلات بين الأفراد، بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية أو الجماعاتية المميزة للانتقال بين الريف والحضر.

منها نظرية العالم الأمريكي الصغير ستانلي ميلغرام ' stanly milgram، ونظرية الثقوب البنيوية التي وضعها 'روبرت بورت' ونظرية الروابط الضعيفة والروابط القوية للعالم مارك قرانوفيتر إضافة إلى أعمال' بارسوتز " الذي يعتبر من المساهمين في الإتجاه الوظيفي الذي تستعين به كبرى الدراسات الاجتماعية، ودراسة حول النسق الاجتماعي حيث يرى أن تدعيم النسق الاجتماعي لتكامله يجعل الأفراد متوافقين في ميكانيزماته ونظمه، ويمثل الفعل الاجتماعي لديه الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية ولأشكال التفاعل الاجتماعي بين الناس، فما من صلة تقوم بين الأفراد والجماعات إلا وهي مبنية على الفعل الاجتماعي وهذا ما أكدته الباحثة "إكرام هاروني في دراستها حول الاسرة النووية والبعد الاجتماعي لتواصلها القرابي في الوسط الحضري في اتجاهاتها وأنواعها ومساراتها، حيث أن الباحثة أشارت إلى نظرية بارسوتزحول التغير في أنه حالة حيث التوازن السابق انقطع وحل محله توازن جديد دون أن يتغير النظام الشامل، لكنه يحدث تغير في أحد الأجزاء، ومنه أثبتت الباحثة من

خلال هذه النظرية أن نمط الأسرة تغير إلى النووي لكن دون حدوث تغير في روابط القرابة لديها.

كما أشارت الباحثة الجيماوي نتيجة عن نظرية مدرسة شيكاغو حول امتلاك المجال من طرف العائلات ذوات القرابة وكيف يؤثر ذلك على اندماجهم في الوسط الحضري.

كما كان لنظريات 'مانويل كاستلز' الحظ في هذه الدراسات، حيث وضفها الباحث "ياسف عبد الكريم في دراسته للشبكات الاجتماعية حول تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة في المنطق الشبكي لأي نظام أو مجموعة من العلاقات.

واستعان بنظرية "كاستلزا حول النسق الاجتماعي الباحث اقرار كريم في دراسته حول آثار عمليات الترحيل على الاندماج الاجتماعي، ونظرية كاستلز حول تشكيل البنية التي استعانت بها الباحثة "دليلة زرقة في دراستها حول سياسة السكن والإسكان بين الخطاب والواق، والذي يبين فيه كاستلزا أن المسكن هو مركب مهم يضم مجموعة من المركبات الجزئية تشكل الفضاءات الداخلية أو المجالات أو الفراغات خصصت لأداء وظائف محددة على بعضها البعض اعتمادا متبادلاً وتشكلت تبعا لخصائص مستخدميها وتلبية لحاجاتهم.

2-الاتجاهات والمداخل النظرية المعتمدة في البحوث الحضرية محل الدراسة:

لقد ربطت النظريات الإجتماعية بروادها الأوائل ربطا واضحا ومباشرا، إلا أن هناك بعض المداخل والمدارس النظرية حول علم الاجتماع المعاصر والتي جاءت نتاجا لعدة محاولات من مختلف المدارس الاجتماعية، فتاريخ العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع بنظرياته المختلفة بداية من مرحلة النشأة إلى مرحلة التحديث قد شهد تعديلات كثيرة وصياغات مختلفة للعديد من النظريات الاجتماعية وفق عمليات تأثير وتأثر بين مختلف علماء وباحثي علم الاجتماع بحكم تغير الأزمنة والاختلافات المجالية والتمايزات الاجتماعية، واعتمدت الأعمال الكلاسيكية من طرف مجموعة من العلماء الذين أثروا في النشاط العلمي وتوجهاته الحديثة.

النظريات الاجتماعية التي استعان بها باحثون في الجزائر، ركزوا فيها على الاتجاهات والنماذج التي كانت وراء أعمال معظم رواد علم الاجتماع ووراء معظم مدارسه أيضا، ومن بين هذه النماذج والمداخل والاتجاهات حسب جدول دراسات الطلبة والباحثين في الحقل الأكاديمي في الجامعة الجزائرية،النموذج المثالي، نموذج الصراع الاجتماعي، الوظيفية، البنائية أو البنيوية، ثم ربط بعض علماء الاجتماع بين الوظيفة والبناء، فأصبحت البنائية الوظيفية، الماركسية ثم الماركسية المحدثة، النظرية النفسية الاجتماعية، النظرية التطورية، التفاعلية الرمزية والكثير من المداخل منها السياسي والاقتصادي والثقافي وما جاءت به الدراسات التي منها الأنتروبولوجي والتاريخي والتكنولولجي والجغرافي، ومدخل متعدد السمات...

وكمثال كما ذكرناه آنفا حول تحديث النظريات ما جاء به في دراسة شوقي قاسمي حول معوقات المشاركة الشعبية... ونظرية كارل ماركس (فرنسا) التي صاغ من خلالها فريدريك إنجلز (انجلترا) موقفه تجاه الرأسمالية وطرح نظريته حول السكن والعشوائيات من منظور ماركسي، وهذا الطرح الماركسي بدوره جاء كنقد لنظرية جاك تورنار الوظيفية... وهكذا الكثير من النظريات التي بنيت على نقد الفكر الماركسي خاصة من مؤيدي الإشتراكية.

ومنه فإن الكثير من الإتجاهات تولدت يتفاعل عدة نظريات من مختلف المدارس وفق علاقة تأثير وتأثر، فالبعض منهم تأثر بالثورة الصناعية في انجلترا ومنظريها والبعض تأثر بالثورة السياسية في فرنسا وثوارها، والبعض الآخر بالثورة الثقافية ومفكريها.

3- الدراسات السابقة:

اعتمد الباحثان أكريم قرار وجيماوي نتيجة في موضوع بحثهما على دراسة "القيتو the ghetto'، وهي من أهم الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بموضوع الاندماج الاجتماعي من خلال الإنتقال من المجتمع الريفي الذي يسيطر عليه الطابع الحضري.

-اعتمدت الباحثة بايود صبرينة حول دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية... على دراسة كيرتس curtis' حول عملية مسح المعلومات البيئية لدى التلاميذ في المدارس الثانوية Versel حول دراسة التربية لصيانة البيئة في المناطق الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية ودراسة "تشرمان sherman' حول التعرف على الاتجاهات والمعلومات التي لدى معلمي المدرسة الابتدائية في مجال صيانة البيئة، إضافة إلى دراسات أخرى لـ هارت ميلتون Milton hart وويليام ستايب william stapp...

-استعانت الباحثة جيماوي نتيجة على دراسة الفلاح البولندي والتي تعد أولى الدراسات السوسيولوجية ذات التوجه الأمبريقي للفيلسوف البولندي زينانكي حول موضوع المزارعين البولنديين داخل المدن في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (شيكاغو)، كما اعتمدت الدراسات الفرنسية بول كتريلو paul cutyrello ودراسات كوليت باتوني عن حياة سكان مركز عبور بضواحي باريس والتي ترى أن علاقات الجوار نادرا ما تكون دائمة، وهذا في دراسة عزوط غنية' حول أساليب تعبئة السكان المنكوبين... للتأكيد على أهمية علاقات الجوار في ظل الأزمات الاجتماعية.

كما استعانت الباحثة على دراسة 'دبزي L.debzi' و'ديكلواتر descloitre' حول نسق القرابة والبني العائلية.

وفي بحثه حول العائلة والمسكن...، وصف درويش شريف دراسات كل من 'راونتري وسبوركين في دراستهما حول مراحل دورة الأسرة محاولاً تبيين أثر مسار السكن للعائلة الجزائرية أو مراحل دورة حياتها على اختيار البناء الذاتي.

في دراسته للخلفية التاريخية لظاهرة التحضر في المناطق السهبية، وضف الباحث "بوطيبة عبد الغني دراسات اغراس ولامباردو لويس ممفورد" حول التطور التاريخي للمناطق الحضرية وتتبع تطوراتها وطبيعتها وتنوعها وخصائصها، وكذا دراسات أولمان olman وماريس marris ولوتش louche'.

واستند الباحث "ياسف عبد الكريم في دراسته حول الشبكات الاجتماعية على مدرسة مانشستير البريطانية وأعمال 'بارنار وبوت الأنتروبولوجية التي اهتمت بدراسة العلاقات الاجتماعية المتشابكة والمعقدة في الوسط الحضري.

استند الباحث 'رابع مختار في بحثه حول المدينة الصحراوية الجزائرية على الدراسة الأنتروبولوجية حول مسألة الجيرة السكنية من خلال دراسة اغاني 'gany للطبقة الإيطالية العاملة في إحدى المحاورات السكنية في مدينة بوستن.

إن أغلبية الدراسات الحضرية التي اعتمدها الباحثون كدراسات سابقة لبحوثهم الأكاديمية كانت جزائرية محضة، مع بعض الدراسات العربية والمصرية خاصة (دراسات مشرقية) وكان ذلك كالتلي :

-الباحث "كريم قرار' استعان بدراسة "فاروق بن عطية -الجزائر ركام أم مدينة؟- والتي نشرت سنة 1980، وهي دراسة اجتماعية وديمغرافية لمدينة الجزائر وعالج فيها أهم المشاكل التي أفرزها النمو السكاني المتزايد، منها مسألة الإندماج موضوع دراسة الباحث كريم قرار .

كما اعتمد الباحث 'فاروق يعلى على نفس الدراسة وركز على مسألة الاندماج في موضوع بحثه حول التحضر والعلاقات القرابية وأضاف عليها دراسة "حميد الهاشمي حول الجاليات العربية وإشكالية الإندماج الاجتماعي في البلدان الغربية سنة 2006.

- دراسة " العربي إشبودان

Alger, système urbain, histoire, changement Social et développement

التي استعانت بها الباحثة "عزوط غنية "أساليب تعبئة السكان..." والتي يعتبر فيها إشبودان الحوار في المجتمعات الإسلامية مسألة أساسية.

-دراسة عبد القادر لقجع في موضوع الباحث ابوزيدي سليمان حول معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، ومفهوم عبد القادر لقجع حول الحضرية على أنها مجموعة العلاقات التي ينسجها المدنيون مع بعضهم البعض من خلال المدينة، كما أشار الباحث بوزيدي سليمان إلى عدة مفاهيم لعلماء إجتماع أغلبهم مصريين من أمثال الدكتور الجوهري وسميرة

كامل محمد في تعريفهم للتنمية وتعريف طلعت محمود وحسين عبد الحميد للتنمية الحضرية.

و في أطروحته حول "الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة" استعان الباحث رشيد زوزو" بدراسة اكمال بونوح وهي أطروحة دكتوراه بعنوان "السياسات الزراعية في الجزائر وعلاقتها بهجرة اليد العاملة الفلاحية" ودراسة عبد اللطيف بن أشنهوا حول "الهجرة الريفية في الجزائر" ودراسة "محمد بومخلوف" حول "اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية".

وبالنسبة للدراسات العربية فقد استعان ذات الباحث بدراسة ازكي حنوش "أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر في الوطن العربي"، "المشكلة والحل مثال سوري".

ودراسة "حليل الصقور " "الهجرة الداخلية أشكالها ودوافعها" –الأردن – .

ودراسة اجمال حمود حامد" "الهجرة القسرية وأزمة المستوطنات البشرية" حالة مدينة الخرطوم.

4- المراجع المعتمدة:

نرى من خلال بعض الأعمال التي في الجدول أنها اعتمدت أغلبها على مؤلفات مصرية والسبب أن علماء الاجتماع في مصر تبنوا بدورهم اتجاهات غريبة في دراساتهم بحكم احتكاك الباحثين المصريين في علم الاجتماع بالغرب، فالكثير منهم تتلمذوا على يد علماء غربيين، ويدرسون حاليا في أكبر الجامعات الأمريكية .

ومع تأسيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة في منتصف العشرينيات شهدت مصر أول برنامج منظم في علم الاجتماع، أما أول كراسي الأستاذية في علم الاجتماع في مصر فقد شغلها أساتذة غربيون على رأسهم "إيفانز ريتشارد، آرثر مويس هو كارت " وفي جامعة الاسكندرية ظهر اراد كليف براون وردنك أورلخ، وشهدت هذه الفترة انتشار الأفكار الفلسفية الوضعية لأوغست كونت والمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع والمدرسة الأنتروبولوجية البريطانية والأفكار التحررية السائدة في الغرب، وهذا هو سر العدد الهائل من المؤلفات المصرية في

علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع الحضري بصفة خاصة، والتي وجد فيها الباحثون الجزائريون أهم النظريات الاجتماعية التي ساعدتهم في صياغة موضوعات بحوثهم، ومن هذه المؤلفات : محمد ياسر الخواجة (علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي)، السيد عبد العالي السيد (دراسات في علم الاجتماع الحضري)، غريب محمد سيد أحمد (علم الاجتماع الحضري)، محمد الجوهري (علم الاجتماع الريفي والحضري)، وغيرها من المؤلفات.

II – استنتاج الفرضية الأولى:

من خلال مجمل أعمال الباحثين الجزائريين وما اعتمدوه في دراساتهم السوسيولوجية الحضرية من مقاربات نظرية ودراسات سابقة ومراجع فإن الملاحظ ما يلي :

1-على مستوى الاقتراب النظري

تعامل الدراسات الحضرية الجزائرية مع النظريات العربية بشكل قوي حيث كانت هذه النظريات الركيزة الأساسية في تفسير وتحليل الباحثين الجزائريين لقضايا بحوثهم حول مختلف المواضيع الكثيرة من الظواهر الاجتماعية.

لقد برزت عدة اتجاهات ومداخل نظرية كان لها الأثر البالغ على تشكيلة منطلقات الممارسة السوسيولوجية للبحوث الأكاديمية الحضرية في الجامعة الجزائرية، من دراسة للمدن والمراكز الحضرية والمناطق المتاخمة لها، وحول دراسة البناء الاجتماعي للحياة الحضرية والنظم الاجتماعية والدور التاريخي للمدن وتطورها، دراسة العلاقة بين السكان وبيئتهم الطبيعية، ودراسات حول المحاور الكبرى للتحضر والتصنيع والتنمية...

هذه الاتجاهات والمداخل تمثلت خاصة في المدارس الثلاث: الفرنسية والألمانية والأمريكية مع أهم روادها، فظهرت النظرية الفرنسية من خلال هذه البحوث الأكاديمية في أعمال جون جاك روسو ودوركايم وأعمال شومبار دولوا وفي المدرسة الأمريكية الويس ويرث، لويس

ممفورد، ريد فيلد، بارسوتر... ' والمدرسة الألمانية في أعمال ماكس فيبر، فيرديناالد تونيز وجورج زيمل...'

فالملاحظ أن الدراسات الجزائرية لا تكاد تخلو من أي إسم من رواد وزعماء هذه المدارس.

وجدت بعض الدراسات الأكاديمية ضرورة الإعتماد على نظريات ابن خلدون لتحليل الوقائع والظاهرات الأكثر تواترا واطرادا في المجتمع الحضري، وكذا توضيح الإرتباطات والعلاقات بين معطيات قضايا بحوثهم الاجتماعية في الحقل الحضري، فالتركيز على إسهامات ابن خلدون يعني إبراز الدور العربي الإنساني في بناء العلم.

فأكثر ما اعتمده الباحثون الجزائريون في أعمالهم ما جاء عنه حول "علم العمران البشري"، ويعني لديه الإجتماع الإنساني والظواهر المرتبطة به، فركز الباحثون على مفهوم العصبية في دراسة النظام الأسري والعلاقات القرابية في الوسط الحضري، والعلاقة الطردية التي تربط بين هذه العصبية ومجموع العلاقات الاجتماعية في بناء العمران واستمراره، وظهر هذا في بعض البحوث التي سبق وأشرنا إليها، فالمفاهيم والرؤى السوسيولوجية الخلدونية انطلق منها غالبية الباحثين في دراساتهم، لأن المصطلحات والصفات والعلاقات المذكورة في كتاباته لا زالت راسخة بعمق في المجتمع الجزائري الحديث.

-ارتكزت أعمال الباحثين على النظريات أو الاتجاهات المحافظة كالوظيفة البنائية والاتجاهات النقدية كالماركسية المحدثة، واعتمد على النظريات التي صاحبت عملية التغيير كالبنائية الوظيفية والنظرية الثقافية.

2-الدراسات السابقة:

لقد ظهر اهتمام واضح في البحوث الأكاديمية بالدراسات الجزائرية التي عنيت بموضوعات انشغل بها الطلبة في رسائلهم وأطروحاتهم وحتى مقالاتهم المنشورة، فوظفوا دراسات فاروق بن عطية وعبد القادر لقجع والعربي إشبودان... وذلك لأهمية دراساتهم في توضيح وإبراز

الجوانب الخفية التي تعاني منها المدينة الجزائرية، بدقة وتحليل عميق، إضافة إلى أطروحات ورسائل سبقت لنفس الموضوع.

اعتمد الباحثون على دراسات عربية –مشرقية خاصة– ودارستين غربيتين فقط، الأولى وظفها ياسف عبد الكريم وتمثلت في دراسات 'بارنار وبوت من المدرسة البريطانية، والثانية للباحث رحاب مختار على دراسة الأنتروبولجي اغاني 'gany على الطبقة الإيطالية العاملة.

الواضح من خلال جدول البحوث تنوع وكثرة الدراسات الجزائرية التي اعتمد عليها الطلبة في أعمالهم كدراسات سابقة، هذه الكثرة كانت لتكون المرجع لو تميزت أيضا في نظريات اجتماعية خاصة بمجتمعنا تهدف إلى الحد أو التقليل من استيراد العلوم الغربية.

الفصل السابع

بوادر ظهور فكر سوسيولوجي حضري متميز في الجزائر يسمح بالاستغناء عن النظريات الغربية ويعبر عن واقع المدينة الجزائرية ووجودها المادي والاجتماعي

مدخل:

لإثبات أو نفي صحة هذه الفرضية وجب البحث فيما تميزت به الدراسات السوسيولوجية الحضرية في الجزائر من خلال عينة البحوث والأعمال التي بين أيدينا سواءا كانت رسائل أو أطروحات أكاديمية أو أعمال أخرى جاءت على شكل مقالات منشورة أو أبحاث فردية أو جماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى البحث في أداء النشاط العلمي في جامعاتنا الجزائرية خاصة الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بقضية إنتاج المعرفة العلمية، والمستوى الذي وصلت إليه من خلال أعمال بعض الباحثين حول واقع السوسيولوجيا في الجزائر بصفة علمة ومن خلال ما جاء في بعض الملتقيات الوطنية حول وضعية الأعمال والبحوث التي تقدم في علم الاجتماع.

1) الدراسات السوسيولوجية الحضرية من حيث الموضوع :

–لقد ارتأينا فيما سبق أن الدراسات الحضرية جاءت متأثرة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المدينة الجزائرية.

فمنذ تخصص علم الاجتماع الحضري في جامعة الجزائر كعلم قائم بذاته وهو يبحث في واقع المدينة والمجتمع الجزائري، لكن ما تميز البحوث في السنوات الأخيرة اهتمام الدراسات بالمسائلة الابستمولوجية والبحث عن معوقات تقم المعرفة السوسيولوجية في بلادنا، ورفض الكثير من باحثينا التبعية المفرطة للنظريات الغربية في تفسير وتحليل ومعالجة قضايا مدننا ومجتمعاتنا المحلية خاصة وأن ما مرت به أجزاء من الجزائر لم تعرفه الكثير من المدن والمجتمعات بداية من فترة الاحتلال التي دامت قرابة قرن ونصف، وهذه الفترة كانت كافية لإزاحة المجتمع الجزائري من الحضارة وما لحق من دمار للنفوس والمقدسات والعروبة والقيم، ثم فترة الاستقلال وتتابع الهجرات الريفية نحو المدن بحثا عن سبل عيش كريمة، خاصة مع سياسة التصنيع والتنمية التي تبنتها الجزائر تحت نظام اشتراكي قصد القضاء على مخلفات الاستعمار السياسية والاقتصادية في التسيير، هذا النزوح من جهة والنمو

الديمغرافي من جهة أخرى جراء تحسن الصحة والخدمات الاجتماعية جعل البلد يغرق في المشاكل والأزمات الاجتماعية جراء هذه الزيادة غير المخطط لها، خاصة في مجال السكن والعمران، ومع بداية التسعينيات دخلت الجزائر في مرحلة أخرى من الخراب والدمار فيما عرف بالعشرية السوداء، وهي سلسلة أخرى من الرعب والخوف والأزمات الاجتماعية والنفسية والتي مازالت آثارها عالقة في ذاكرة الشعب الجزائري.

ومع بداية التخطيط لاعمار البلد من جديد بعد هذه المرحلة وتطوير الاقتصاد والنهوض بالمنشآت الوطنية، عرفت الجزائر ما اصطلح عليه بالظواهر المفاجئة متمثلة في فيضانات باب الواد بالعاصمة سنة 2001و زلزال بومرداس سنة 2003، والتي خلفت خسائر كبيرة في الأنفس والموارد حيث تحطمت المباني بالمنشآت العمرانية بشكل كلي وتأثرت البنى الاجتماعية بتفكيك الكثير من الأسر، وأفرزت هذه الكوارث الكثير من العقد النفسية التي ظهرت وما زالت تظهر في سلوكيات الأفراد حول محالهم وحول علاقاتهم ببعض، وخلقت تغيرات اجتماعية عميقة، فتأثر سلم القيم وزادت حدة العنف والجريمة والانحرافات الأخلاقية داخل المجتمع الجزائري،خاصة فئة الشباب والمراهقين الذين انعدم لديهم عنصر الثقة في الدولة والمجتمع والمؤسسات.

كل هذه الظروف الخاصة التي مر بها المجتمع الجزائري قد خلقت خصوصية في البحوث والدراسات التي اهتمت بكل هذه الظواهر والقضايا المشكلات الاجتماعية ومعالجتها سوسيولوجيا وعلميا.

2) البحوث السوسيولوجية الحضرية في الجزائر من حيث نوعية الدراسة:

إن محمل الدراسات الأكاديمية (رسائل وأطروحات) التي بين أيدينا كانت في الغالب دراسات ميدانية (أمبريقية) اعتمدت على المشاهدة الملاحظة المباشرة للظاهرة محل الدراسة، واعتمد غالبية الباحثين على الواقع المحسوس، سواءا في اختيار المشكلة وجمع الحقائق أو تصنيف البيانات وتحليلها.

إن الفرضيات التي صاغها الباحثون هي نقطة الانطلاق نحو الوقائع الحسية لإمكان اختبارها عن طريق المعطيات التي يجمعها الباحث، وهذه الطريقة جاءت في معظم الدراسات الأكاديمية ما عدا بعض الاستثناءات التي سنتكم عنها لاحقا.

جدول رقم 03: تكرار البحوث الأكاديمية من حيث نوعية الدراسة

نوعية الدراسة	التكرار (ك)
دراسات امبريقية	42
دراسات مونوغرافية	1
دراسات أنثروبولوجية	1
أخرى	–

إن 42 دراسة أكاديمية (أطروحات–رسائل) من أصل 43 دراسة المأخوذة من عينة البحث قد اعتمدت كلها على الميدان، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عنصر آخر من عناصر تميز الدراسات الحضرية في الجزائر، وهي أنها امبريقية بالدرجة الأولى، والاعتماد على هذا النوع من الدراسة مرده إلى عوامل كثيرة أهمها التطور السريع الذي شهدته المجتمعات الحديثة والذي أعقبه التطور في مجالات الإعلام الآلي والتكنولوجيات والبرامج العلمية الحديثة التي سهلت على الطلبة اعتماد هذا النوع من الدراسة لارتباطها بمعطيات إحصائية استعمل فيها الباحثون الطلبة تقنيات ساعدتهم على التمحيص الدقيق والتحليل السليم في معالجة بياناتهم للحصول على نتائج أكثر دقة كالتعامل مع الحزم البرامجية المتخصصة 'SPSS'.

إن جل البحوث التي بين أيدينا اعتمدت على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بحجم المجتمع المدروس وبنيته الديمغرافية والمهنية والسوسيوثقافية (كحجم الأسرة، نمطها، مستواها المعيشي...).

و من الدراسات الميدانية التي اعتمدها الباحثون أسلوب دراسة حالة 'case study والتي يركز من خلالها على الملاحظة ومتابعة الحالة المدروسة لفترة زمنية معينة، وا المقابلة الجماعية والفردية والوثائق...،

ونجد هذا في دراسة الباحثة "عزوط غنية" حول أساليب تعبئة السكان المنكوبين...، حيث استعانت الباحثة بتقنية الملاحظة والمتابعة لكل الأساليب والأشكال التي نشأت في المرحلة الأولى من الزلزال حتى بعد إقامتهم في الشاليهات، واعتمدها الباحث 'دحماني علي في دراسته لعوامل التغير الاجتماعي وهي دراسة حالة "بورة الأحداب" بمدينة الجلفة

و الباحث "بوطيبة عبد الغني في دراسته للخلفية التاريخية لظاهرة التحضر في المناطق السهبية دراسة حالة مدينة البيض وتهدف إلى الكشف عن الخصوصية الحضرية لهذه المدينة من خلال قراءة سليمة لتاريخ تحضرها وكيفية نموها والعوامل التي ساهمت في ذلك، واستعانت بذات الأسلوب الباحثة "واضح صليحة في دراستها للحراك المحالي في العاصمة دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى وكذا دراسة "بومعالي رشيد" حول بحرة الجماعات والتغير الاجتماعي من فترة 1982 إلى 2006، وتهتم الدراسة بالبحث عن الأسباب والميكانيزمات التي تتدخل وتكون الانتقال المجالي للأشخاص من المناطق الريفية المعزولة إلى المراكز الحضرية الكبرى، وتشجيع التغيير الاجتماعي الحاصل للجماعات المهاجرة وذلك على مستوى الممارسات والأفعال والطقوس وابراز مظاهر الثبات والتغير للأسرة الريفية المهاجرة.

نجد هذا الأسلوب أيضا في دراسة "عايدة جغار' حول الحراك السكني بأحياء السكن الجماعي **دراسة حالة حي الدقسي بمدينة قسنطينة**

كما تخللت هذه الدراسات الميدانية دراسة مونوغرافية واحدة، تمثلت في دراسة "زهرة شريف حول التغيرات الاجتماعية وآثارها في الشخصية القروية "بلدية بوينان"

و المعروف أن الدراسة المونوغرافية هي دراسة وصفية لظاهرة ما محددة بالزمان والمكان، تتناول تركيبة المجتمع، تاريخ الإنسان العادي داخل إطار ومساحة جغرافية مرسومة الحدود وذلك لأهمية الدور التوثيقي في الحفاظ على تاريخ وحضارة المجتمع.

و وجدنا أيضا دراسة أنتروبولوجية واحدة تمثلت في دراسة رابح مختار حول المدينة الصحراوية الجزائرية وتأثير التغيرات على الهوية والذاكرة الحضرية، وذلك بدراسة المجتمع الصحراوي ومكوناته الثقافية.

3) واقع السوسيولوجيا في الجزائر من وجهة نظر بعض الباحثين –الممارسة السوسيولوجية والمسائلة الابستمولوجية–

أ–علم الاجتماع في الجزائربين الإشكالية النظرية والتطبيقية:

طرحت الباحثتان 'زاف جميلة –جامعة قاصدي مرباح ورقلة– والباحثة "بن تركي أسماء – جامعة محمد خيضر بسكرة – إشكالية النظرية والتطبيق التي يعاني منها علم الاجتماع بأنها نتيجة الظروف الاجتماعية المحيطة بالبيئة التعليمية لهذا العلم، أي هو نتيجة للتغيرات التي عرفتها وتعرفها الجزائر إلى يومنا هذا، وهل هذا العلم يحتاج إلى ظروف خاصة ليتطور عندنا كما تطور في المجتمعات الأوروبية؟

–لقد حاولت الباحثتان من خلال المداخلة البحث في الأصول الأولى لعلم الاجتماع والأسباب الحقيقية لظهوره، ومن ثم إسقاطه بطريقة سوسيولوجية على واقع علم الاجتماع في الجزائر من خلال طرح سؤالين أساسيين :

–هل طبيعة الظروف الاجتماعية هي فقط من تصنع علم الاجتماع؟ وما هو موقع علم الاجتماع في الجزائر من ذلك؟

كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يحقق الوظائف التي أنشأ من أجلها؟ حيث كان من إهتمامات

المداخلة أيضا الإجابة عن التساؤل، فيما نجح علم الاجتماع في أداء بعض الوظائف مثل تقويم النشاط الإنساني والسلوك الاجتماعي وتبيان الظواهر السليمة والمريضة في المجتمع دون الاكتفاء بالوصف والقياس لما هو كائن، وتم الأخذ برأي كثير من الباحثين في علم الاجتماع الذين يجدون أن هوة عميقة بين المشتغلين بهذا العلم، أي ما يقومون به من دراسات أمبريقية وواقع هذه المجتمعات، بمعنى أن كل تلك المجهودات تبدو في كثير من الأحيان أنها هامشية لأنها لم ترق إلى ذلك المستوى من التنظير الذي بإمكانه تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية مثل الأمية، البطالة الفقر، الجريمة، الإنحرافات...

هذا الواقع أصبح يعبر عليه بأزمة علم الاجتماع في الجزائر حيث أن الأزمة تكمن في الاجتماع في العلوم التي لا تحظى بمكانة عالية بين العلوم الأخرى بل وحتى من بعض الأساتذة داخل الاختصاص، فإذا كان الغرب يعتمدون على نتائج البحوث الاجتماعية ويثقون بها ولو جزئيا، فإن عندنا من لا يسمع بعلم الاجتماع، فمشكلتنا حسب الباحثتين تكمن في جهل وعدم معرفتنا بهذا العلم والقناعة بأهميتة، فالمجتمع لا يقتنع بالأقوال وإنما يؤمن بالأفعال، ولأن علم الاجتماع عندنا يبقى حبيس الجامعة فمن الصعب جدا إقناع الآخرين به، ووجب حسب الباحثين كخطوة أولية على الأساتذة الجامعيين أن يخرجوا علم الاجتماع من الجامعة إلى المجتمع ليعرفوا به وبدوره، لكن بصورة تطبيقية لا نظرية وإلا فلا داعي لإنشاء أقسام خاصة بعلم الاجتماع إذا لم تساهم في حل المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع.

ومنه فإنه وجب أن نبادر بعرض نتائج بحوثنا ونسهر على تطبيقها بأنفسنا والبحث على أشخاص يدركون أهميتها ومتحمسون لتطبيقها.

ب–مدى تجاوب البحوث السوسيولوجية مع المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري:

وهي دراسة ميدانية بثلاث جامعات جزائرية، قدمها الباحثان "أحمد دناقه وجمال بلبكاي، حيث سلط الباحثان الضوء على واقع البحوث السوسيولوجية بالجامعة الجزائرية داخل الحقل السوسيولوجي، وما يتوفر للأساتذة الباحثين من وسائل من أجل ممارسة سوسيولوجية قادرة على فهم وتشخيص المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، ويحاول الباحثين الوقوف على المعيقات التي تحول دون تجاوب البحوث السوسيولوجية المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري ومنه تطرح الإشكالية : ماذا تقدم البحوث السوسيولوجية من أجل حل المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري؟

وقد حاولت هذه الدراسة الميدانية الوصول إلى الأهداف الالية :

1–محاولة الوقوف على واقع الممارسة السوسيولوجية من قبل الأساتذة الباحثين في الحقل السوسيولوجي داخل الجامعة الجزائرية.

2–محاولة معرفة واقع إنتاج المعرفة السوسيولوجية داخل النسق الجامعي الجزائري من خلال البحوث السوسيولوجية المنجزة في التخصص.

3–محاولة الوقوف على مدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية بالمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري. وقد شملت هذه الدراسة على عينة 72 أستاذ من ثلاث جامعات جزائرية هي جامعة الأغواط وجامعة غرداية وجامعة ورقلة.

حيث خلصت الدراسة أن مردود الممارسة السوسيولوجية في الغالب هو كمي فقط ويظهر ذلك جليا خلال البحوث والمذكرات والرسائل المنجزة التي لا تدخل ضمن الإنتاج العلمي الأصيل بقدر ما تدخل ضمن متطلبات نيل درجة علمية معينة، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تقع في فخ ما يسميه بورديوب' – حالة التوافق التام التي تؤدي إلى الممارسة الآلية تخنق الإنتاج العلمي الأصيل.

والبحوث السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية داخل الحقل السوسيولوجي هي في الغالب بعيدة المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري ولا تستجيب لحاجات المجتمع المحلي، وهذا يؤشر إلى أن هذه الممارسة لم تتوفر على بعض الشروط الابستمولوجية والاجتماعية التي تجعلها تأخذ على عاتقها مشكلات وانشغالات وحاجات ومفرزات الواقع الاجتماعي الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه وتسعى لتأويله وتفسيره وفهمه.

ج-الممارسات السوسيولوجية في الجزائر -مقاربة ابستمولوجية-:

لقد أكد الباحث اخواني" أحمد عماد الدين أن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر قد عرفت مرحلة تعبئة للبحث العلمي في إطار خطاب سياسي ايدولوجي قائم على تكفل الدولة بإنجاز مشروع بناء وطني، ثم انتقل البحث السوسيولوجي إلى مرحلة الممارسة القائمة على التفكير حول الشروط الابستمولوجية لوضع أسس تقاليد سوسيولوجية في بلادنا، ويظهر ذلك جليا اهتمامات الممارسين السوسيولوجيين.

فخلال الملتقى الأول سنة 1986 الذي عقدته كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر لمناقشة التغيرات الاجتماعية للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال حتى منتصف الثمانينات، كانت محاور النقاش تدور حول العمران، الصناعة، الثقافة، التقاليد، التعليم، المناهج والمفاهيم وأخيرا المظاهر الشاملة تبين أن انشغال علماء الاجتماع الجزائريين خلال هذه الفترة قد اندرج ضمن التكفل بآثار تطبيق مشروع البناء الاجتماعي، مما يدفع إلى افتراض أن البحث السوسيولوجي خلال هذه الفترة كان أقرب إلى البحث في إطار فلسفة اجتماعية منه إلى مرحلة حاسمة لتشكل سوسيولوجيا واضحة المعالم و1997 تغير الاهتمام السوسيولوجي الذي اتجه نحو مساءلة ذاتية ومراجعة نقدية ابستمولوجية حول واقع وآفاق السوسيولوجيا الجزائرية من أجل بناء سوسيولوجيا خصوصية ذات ممارسات نظرية وعلمية واعية وهادفة من خلال تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي إعداد محصلة لمجموعة من الأعمال التي أنجها علماء الاجتماع الجزائريين حول مجتمعهم .

–القيام بتحليل نقدي للخطاب السوسيولوجي حول المجتمع الجزائري وخاصة ذلك المنتج لأسباب تاريخية من طرف علماء اجتماع أجانب .

_ إبراز الاتجاهات الحالية والمستقبلية للأبحاث السوسيولوجية في المجتمع الجزائري.[1]

د–النظرية الاجتماعية كإحدى معرقلات تقدم مسار علم الاجتماع في الجزائر :

لقد أولى الكثير من الباحثين اهتماماتهم بمسألة صياغة النظرية الاجتماعية في البحوث والدراسات الأكاديمية في الجزائر، من بينهم "علي الكتر" الذي تكلم عن تبعية علم الاجتماع في بلادنا لعلم الاجتماع الغربي والماركسي وعن ترديد النظريات الصادرة من الخارج في جامعاتنا بشكل آلي، يقول الكتر: "**إذا أردنا تقويم الممارسات السوسيولوجية الحالية في بلادنا، أمكننا وصفها بتبعيتها الأساسية للسوسيولوجيا الغربية، يمكن أن نؤكد هذه الحقيقة دون خوف، وقد انسحب هذا الحكم علينا سابقا، تأخذ هذه التبعية أشكال التكرار والتقليد، سواءا أكان هذا التقليد واعيا أم غير واع لما يؤدي إلى انعكاس أو بالأحرى انحراف قضايا وإشكالات العالم الغربي داخل البني الثقافية والاجتماعية لعالمنا ...**

ويعترف الكتر بأن النظريات الغربية لم تعطنا الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا وبأن البحوث الاجتماعية في بلادنا عميقة يعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تلائم الواقع ويضيف أن التجربة برهنت أنه الصعب استعمال أدوات تحليل مستوردة من حضارة أخرى في بحوث محلية.

ويقول الكتر "بالفعل بأن علاقتنا بالنظريات الغربية كأية علاقة وضعية براجماتية (ذرائعية) لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج التي توصلت إليها النظريات الغربية وهي نتائج غير ملائمة لبيئتنا، كونها جردت من إطارها الاجتماعي والتاريخي عن مسار تكوينها المعرفي..

فكل النظريات الغربية قد نتجت علاقتها بالعاملين التاليين:

[1] WWW.ASJP.CERIST.DZ

خصوصية مجتمعاتها وقضاياها الاجتماعية والتاريخية من ناحية، والحقل المعرفي الذي نمت بداخله وطورت قضاياها النظرية المحددة.

-دراسة "فضيل دليو حول سوسيولوجية المعرفة العلمية والتي خصصت لعرض أهمية الدراسات الاجتماعية للمعرفة العلمية (بمفهومها الغربي المهيمن)، حيث يرى الباحث أن الهيمنة الغربية في المجال المنهجي لا يمكن فصلها عن الهيمنة في المحال النظري مع بعض الاعتبارات النقدية لنمط التفكير الغربي وتطلعاته الفكرية المتحيزة.

-دراسة "كريمة فلاحي حول المعوقات الوظيفية لدور علم الاجتماع في الجزائر، حيث ترى أن هناك عدة معوقات تحول دون تطور علم الاجتماع في الجزائر المتمثلة في المعوقات النظرية المتبعة من طرف بعض الباحثين وهي النظرية الغربية التي لا تمت بصلة إلى مجتمعنا، أضف إلى ذلك قصور في المناهج المستخدمة وعدم العمل على تطويرها لتصبح ملائمة لمختلف الدراسات...

-دراسة "معتوق فتحية حول علم الاجتماع في الجزائر "الهوية والسؤال، علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر" والتي رأت أن الذات الباحثة الجزائرية تعيش اضطرابات عند ممارستها للفعل السوسيولوجي، فهي لا تنطلق باسم النظرية حتى ولو كانت متضمنة فيها إما عن طريق الحوار غير المباشر معها أو من خلال مفاهيمها المستخدمة، بأن الباحث الجزائري لا يعبر كتابيا عن إرادته في اتباع أو تدعيم اتجاه أو حتى عن رغبته في وضع اتجاه معين موضع مناقشة.

4) واقع وآفاق الممارسة السوسيولوجية من خلال بعض ما جاء في الملتقيات الوطنية والدولية:

4-1-مساهمة البحث العلمي في حل مشاكل المجتمع:

وهو عنوان الملتقى الدولي في طبعته الأولى والذي نظمته المدرسة العليا للأساتذة حيث وفي مداخلة لها أكدت الباحثة "**فتيحة كركوش**' حول لبحث العلمي في الجزائر وامكانيات التنمية" أن أهم ما يجذب الطلاب العرب ويوجههم نحو الغرب هو المناخ العلمي الذي يتيح فرص العمل الخلاق، وفيما يتعلق بموضوع الميزانية المالية للبحث العلمي فقد ذكرت الباحثة بأن الدول العربية مجتمعة تنفق ما قيمته 1.6 بليون دولار سنويا، بينما الكيان الصهيوني وحده ينفق ما قيمته 6.1 بليون دولار، داعية بالمناسبة إلى اشراك القطاع الخاص في الجزائر لتمويل البحوث الأكاديمية.

و أضاف الدكتور "يعقوبي، أستاذ قسم الفلسفة في المدرسة العليا للأساتذة على أهمية توجيه البحث الأكاديمي نحو اهتمامات المجتمع لحل مشاكلهم وعدم الاكتفاء بالمقاربات النظرية والعمل تكريس التنمية المستدامة. وأضاف أنه إذا أردنا أن تتبؤ جامعتنا مكانة لائقة لها فيجب التفاف السلطة والمجتمع في آن واحد حولها واستيعاب أفكارها واكتشفاتها واختراعاتها التي لا معنى لها لو بقيت على المستوى النظري.

أما مداخلة الدكتورة "**سناء الباروني** من تونس حول موضوع "**الجدل الذاتي والموضوعي في الخطاب العلمي وأثره في منظومة الواقع المعرفي**"، ركزت على أهمية تطويع المنهج العلمي لمعالجة مشاكل المجتمع وتوثيقه وفق التركيبة الاجتماعية داعية الباحثين اختيار مواضيع لبحوثهم تخدم مصالح المجتمع.

و قال الأساتذة الباحثون أنه في أمريكا لا يجري بحث علمي إلا بطلب من مؤسسة معينة في أي المجالات، فالبحث العلمي يبقى رهن إشارة مؤسسات الدولة، على عكس ما يجري في البلدان العربية.[1]

[1] WWW.DZAIRESSE.COM

4-2-مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي:

و هو الملتقى الدولي الذي احتضنته وهران والذي شارك فيه خبراء وأكاديميون من 13 بلد عربي، وأتاح هذا اللقاء والذي نظم كذلك مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية بيروت (لبنان) فرصة لتقييم مكانة العلوم الاجتماعية بالوطن العربي لا سيما دورها واسهاماتها في التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتطرق المشاركون إلى نوعية التكوين والإشكالات المطروحة في مجال العلوم الاجتماعية بالوطن العربي على غرار "السؤال الديني" و"المحتوى العلمي" وتناول الملتقى محور سوسيولوجيا الثورة العربية والأسئلة الجديدة من خلال قراءة علمية تحليلية بحتة للراهن الاجتماعي العربي إلى جانب الحركات الاجتماعية وخطاب العلوم الاجتماعية. وشارك في هذا الملتقى هيئات أكاديمية مثل المديرية العامة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر، ومجلس تنمية العلوم الاجتماعية في إفريقيا (كوداسريا) الكائن مقره بداكار (السنغال) والمنظمات الأممية والعربية والإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) و(الأسيسكو) و(أليسكو).[1]

4-3-إسهامات العلوم الاجتماعية والإنسانية في التفكير حول التغيير:

أجمع الباحثون المشاركون في اليوم الثاني من أشغال الندوة العلمية التي ينظمها مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران، أن السوسيولوجيون أثبتوا فشلهم في معاينة نوعية التغيير بمجتمعنا وفي الإنتاج المعرفي وعدم اكتراثهم بقضايا المجتمع.

وكانت الإجابة على هذا الإشكال هو أنه ليس في عجز السوسيولوجيين عن الإنتاج المعرفي لكنه يكمن في غياب طلب السوسيولوجية في المجتمع، رغم أن هذا العلم يمكنه المساهمة في تقديم الحلول وفهم الظواهر وإعطاء وجهة نظر إستشرافية، صحيح أننا مسؤولون عن هذا العجز، والقضية تتعلق بتحويل تنظير السوسيولوجيين إلى واقع، وفي هذا الصدد لدينا العشرات من الرسائل الجامعية والدراسات الصادرة عن مركز البحث في علم الاجتماع، لكن

[1] WWW.DJAZAIRESS.COM

لا يتم توظيفها، وهذا والأمر لا يخص الجزائر دون بقية الدول، وإنما هو مطروح بشكل عام على مستوى كل دول العالم الثالث، ويؤكد الأستاذ "أحمد رميته أن طرح مسألة عجز السوسيولوجيين التعمق في قضايا المجتمع وفقا لما يتماشى مع التغييرات الحاصلة ليست جديدة وأرجعها إلى غياب طلب المجتمع لهذا العلم مما يقلص مساهمته في تقديم حلول وإعطاء وجهات نظر إستشراقية، ويضيف الأستاذ، أن علم الاجتماع لديه اتجاهين الأول يتمثل في أنه علم نقدي للسلطة بمختلف أشكالها سواءا الدينية أو السياسية...، ما يعني أن السوسيولوجية نفسها يطلب منها أن تكون أداة تكنولوجية وليست علما قائما بحد ذاته، وإذا اعتمدنا على هذا الاتجاه يظهر عجز هذا العلم إذ لا يمكن أن نشبهه ببقية العلوم على غرار الفيزياء مثلاً، فكثير من الباحثين في علم الاجتماع تحدثوا عن انتشار العنف وهو ما يعد استشراقا، تأكد فيما بعد إلى جانب قضية الظاهرة الحضارية وتطبيق ذلك ليس من مهام السوسيولوجي، ضف إلى ذلك أن ما جاءت به الندوة العلمية ليس أمرا جديدا إلا أنهم كانوا دائما يتحدثون عن أزمة السوسيولوجيا والقول بأن عجز علم الاجتماع أو الخطاب السوسيولوجي عن مواكبة التغيير وإعادة إنتاج لخطاب سابق، ومن المفروض أن ننتقل إلى مستوى أعلى ذلك، كان على القائمين على الندوة معالجة هذا والإشكال من منظور آخر عن طريق تقديم أبحاث ميدانية جديدة.[1]

4-4-مجتمع المعرفة، بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل:

و هو الموضوع الذي جاء به الملتقى الدولي الرابع حول مجتمع المعرفة بجامعة جيجل المنظم من طرف قسم علم الاجتماع، حيث تطرق الأساتذة الباحثون المشاركون إلى جملة من المشاكل التي تحول دون قدرة الباحث على القيام بالدراسات اللازمة في الوطن العربي، منها عدم الأخذ بخصوصية المجتمعات العربية مما صعب من همة الباحث العربي في فهم واقعه.

[1] WWW.DJAZAIRESS.COM

و أشار هؤلاء الذين كان أزيد من 60 أستاذا من جامعات الوطن، أستاذين من مصر أن المجتمع العربي مجتمع ذو تشكيلة اجتماعية مميزة تختلف عن غيرها من المجتمعات، غير أن الدراسات والأبحاث العربية لا تولي أهمية لهذه الخاصية في تحليل القضايا السوسيولوجية، إضافة إلى افتقار الحقل السوسيولوجي بالوطن العربي إلى نظريات ومفاهيم عربية، مبينين أن تكييف النظريات الغربية لدراسة الظواهر السوسيولوجية يتم بمنأى عن خصوصية مجتمع المعرفة بالوطن العربي، إضافة إلى مشكل نقص الإمكانيات المعرفية والمادية لدى الباحث السوسيولوجي العربي، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة مساره المعرفي وعدم الاهتمام بالدراسات والأبحاث السوسيولوجية العربية من قبل الهيئات الحكومية، وتم التوضيح خلال هذا الملتقى أن العمل الفردي وغياب فرق البحث لدى الباحثين السوسيولوجيين بالوطن العربي يعرقل مسارهم المعرفي، والإحصائيات المتوفرة عند الباحثين السوسيولوجيين بالوطن العربي غير كافية وغير دقيقة.

و شدد الباحثون على ضرورة إجراء دراسات تولي أهمية لخصوصية مجتمع المعرفة ومتطلباته معطياته والتخلص من تبعات الدراسات الغربية وضرورة طرح دراسات عربية من مناهج ونظرات خاصة، وأن مجتمع المعرفة يتميز بالاتجانس والاختلاف في تشكيلاته الاجتماعية .

وأشار المشتغلون أنه في حال تكييف النظريات الغربية على مجتمع عربي لا بد أن يكون ذلك وفق أسس منهجية سليمة تعنى بمتطلبات مجتمع المعرفة بالوطن العربي ومعطياته داعين المسؤولين بالدول العربية إلى إعطاء أهمية للدراسات والأبحاث العلمية وتطبيقها لى أرض الواقع، وتوفير مخابر بحث تمكن الباحثين من إجراء دراسات مشتركة (في شكل فرق) ودراسات تجريبية تختبر مدى صدق البحوث النظرية.[1]

[1] WWW.AL.FADIR.COM

5) استنتاج الفرضية الثالثة :

خلال كل ما سبق، يتبين لنا أن كل الدراسات والأبحاث ومجمل المطالب التي تشغل بال الباحثين في الحقل السوسيولوجي هو إنتاج معرفة علمية من خلال واقع محسد، ويرى أغلب المشتغلين بعلم الاجتماع أنه لا يتم ذلك إلا من خلال أبحاث ميدانية دقيقة تحمل على عاتقها تشخيصات عميقة وفعالة للمشكلات التي يعيشها المجتمع الجزائري، وهذا ما لاحظناه على محمل البحوث والدراسات الحضرية في الجامعة الجزائرية، أنها اعتمدت في المقام الأول على الدراسات الميدانية، وهي النقطة التي أشرت إليها آنفا، وهذا النوع من الدراسات هو بحد ذاته تميز في اتجاه البحوث السوسيولوجية الأكاديمية في الجزائر، إلا أن العائق في هذه البحوث حسب العديد من المختصين أنها تفتقر إلى الدقة بسبب (الجهل بطابع العمران) أي بعد العالم الاجتماعي الواقع المعاش، لكن ومن جهة أخرى فإن الكثير من البحوث تغيرت من حيث اتجاه مواضيعها على حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي تتواجد فيه وأصبح الاهتمام بهذا المجتمع يقضي طرح مقاربات مغايرة لما كانت تهتم به البحوث في سنوات ما قبل التسعين، أي من الدراسات ذات المحاور أو المواضيع الكبرى (التنمية، العمران، النمو الديمغرافي...)، إلى قضايا أو مواضيع أكثر دقة وأكثر خصوصية تعبر بحق عن ماهية المجتمع الجزائري، كالقضايا الخاصة بالهوية، اللغة، الثقافة المحلية، الدين... وبعض الدراسات التي اهتمت بعلاقة الجزائري مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة، كالتي طرحت مسألة الاقتراب الشبكي، أو تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية في الجزائر وغيرها.

إن هذا التحول في طرح القضايا حول السوسيولوجية الممارسة في الجامعة الجزائرية دليل على بداية تأسيس سوسيولوجية متميزة بتميز المجتمع الجزائري وفق تاريخه ودينه وعاداته وتقاليده ووفق ما شهد هذا المجتمع من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية على مر سنوات عديدة.

هذه التغيرات قد ظهرت في مواضيع الدراسات الأكاديمية، فمن خلال عينة الدراسة نلاحظ

استثمار الباحثين في مختلف الظروف التي تمر بها المدينة الجزائرية من حيث العمران، الإسكان، تشكل الهويات، العلاقات الاجتماعية في المراكز الحضرية الجديدة،... فمثل هذه الأحداث قد تفرز ظواهر اجتماعية جديدة يرى فيها الباحث ضرورة لدراستها وتحليلها، من هذه المواضيع ما كانت متشابهة من حيث الموضوع، لكن المحتوى قد يختلف في التناول والطرح وفق أمكنة وأزمنة مختلفة، وكل هذا لا يخرج عن تأثير الظروف التي تمر بها المدينة الجزائرية على اتجاه هذه البحوث الأكاديمية.

إن تعقد الواقع الاجتماعي الجزائري في السنوات الأخيرة، وإدراك المشتغلين في الحقلالسوسيولوجي أن المقاربات السوسيولوجية الكلاسيكية لم تعد تعبر بحق عن الواقع الجزائري، جعل الكثير من الباحثين يسلطون الضوء على وضعية السوسيولوجيا في الجزائر وواقع البحوث الأكاديمية المقدمة في مجال علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية، من خلال واقع الممارسات السوسيولوجية في بلادنا والبحث عن المعيقات التي تحول دون تجاوب هذه البحوث والدراسات مع مفرزات الواقع الاجتماعي الجزائري، وهذا الاهتمام ظهر في بعض المواضيع التي أشرنا إليها فيما سبق، والتي تعني بضرورة الإنتقال من الأسلوب النمطي والمؤسساتي المنغلق، إلى مرحلة أكثر تعمقا وتشخيصا للواقع الاجتماعي المعاش، أي الانتقال إلى المسائلة الابستمولوجية، وهذا ما طبع أعمال الكثير من الباحثين السوسيولوجيين في السنوات الأخيرة، كما أن الاهتمام بتطوير المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي دفع إلى عقد الكثير من الندوات والملتقيات الوطنية والدولية للبحث في أساليب تطوير المناهج والبرامج في المجال العلمي، وضرورة النهوض بعلم اجتماع متميز بخصوصية مجتمعنا، وهذا يجعلنا نقر أن علم الاجتماع أو الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تبحث من خلال هذه الأبحاث واللقاءات والندوات عن مقاربات سوسيولوجية نقدية حديثة تؤهلها لأن تنتج معرفة فعالة وتشخيص دقيق للواقع المحلي المعاش، وهذه بادرة من بوادر تميز الدراسات الجزائرية التي قد تحدث في المستقبل القريب وثبة علمية، تعيد إنتاج الخطاب السوسيولوجي، ومؤشر لميلاد علم اجتماع جزائري خاص ومتميز في تناول مقاربة الظاهرة الاجتماعية وطرحها.

الاستنتاج الجزئي:

إن اعتماد الدراسات الجامعية عامة والحضرية بصفة خاصة على المفاهيم والنظرايات الغربية لضرورة حتمية وجدها باحثونا كقوالب جاهزة يعتمد عليها في دراسة وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعي الجزائري، وتسارع وتعاقب الأحداث الاجتماعية دفعت بباحثينا إلى طرح المشكلات والقضايا التي يمر بها مجتمعنا وفق خطاب علمي هيمن عليه تأثر كبير بالنظرية الغربية، وعدم الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية المجتمع الجزائري بتاريخه ودينه وعاداته وتقاليده، وتوظيف هذه النظريات بصفة آلية لتدعيم البحوث الأكاديمية.

رغم أهمية هذه النظريات إلا أن الإستعانة بها دون نقدها لما تحتويه من نقائص وتناقضات في بعض الأحيان قد يجعل تحليل وتشخيص الباحث الجزائري للظاهرة محل دراسته غير مكتمل وغير دقيق وبعيد كل البعد عن واقع المجتمع المدروس، فبالنسبة لـ بورديو فإن "النظريات السوسيولوجية المؤسسة على التمركز الغربي في حاجة ماسة إلى التفكيك النقدي"ن وقد ظهر موقفه إتجاه الجهاز النظري للبنيوية الذي طبقه علماء الأثنوغرافيا وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الفرنسيين على مجتمعات العالم الثالث المختلفة من حيث التاريخ والثقافة والمعتقدات فقال: "إن خطأ البنيوية هو أنها كانت تنظر إلى الحوادث من خلال الملاحظين بدلاً من النظر إليها من خلال عيون السكان الأهالي "، كما يرى بورديو ويحاجج في هذا السياق "أنه لا ينبغي فرض النظرية التي انبثقت من بيئة ثقافية معينة ومغايرة على بيئة أخرى لها وضعها وشروطها المختلفة على واقع متميز ومختلف".

لكن عكس ذلك، فإنه لم يخلو أي بحث أو دراسة لمدينة الجزائرية أو المجتمع الجزائري من توظيف النظريات الغربية في تحليل تفسير ما تمر مجتمعاتنا المحلية من تغيرات في البني المادية والاجتماعية، ولم تخلو أي دراسة من وجود إسم من رواد هذه المدارس (الفرنسية، الألمانية، الأمريكية) خاصة، فعدم وجود نظريات عربية خاصة بمجتمعاتنا، ومتميزة بتميز حضارتنا وتاريخنا وقيمنا، كانت الضرورة ملحة للبحث عن البديل لإكمال مشروع أي بحث في الحقل السوسيولوجي، وفي هذا الصدد يقول أكرم حجازي "ليست النظرية من كماليات

البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي، لذا فالدعوة إلى التخلي عنها أو التقليل من أهميتها يجب مواجهتها بالرفض التام حتى لا يحرم الباحث من الأرضية الرئيسية لتأسيس بحثه"، فالنظرية حسبه تمثل نمطاً لبناء المعرفة العلمية وضرورة لكل ملاحظاتنا وأنها الشرط الضروري لانطلاق التفسير والتحليل حتى وإن كانت غير كافية.

إن تعاقب الأحداث بشكل متسارع وتغير خصائص وبنية المجتمع الجزائري جراء عمليات التنمية وتغير اتجاه العلاقات الاجتماعية، وما مرت به البلاد من كوارث طبيعية وصدمات اجتماعية قد أثرت على مورفولوجية المدينة الجزائرية وعلاقات أفرادها الاجتماعية، ومفرزات هذا التغير في البنى قد لمسناه في مواضيع عينة البحوث الأكاديمية التي كانت محل دراستنا، فمن جهة لاحظنا زيادة اعتماد جل البحوث على النظريات الغربية في تفسير واقعنا ومعالجة قضايا مجتمعنا أنها اعتمدت على نفس المناهج والتقنيات، متمثلة خاصة في المنهج الكمي الذي ميز معظم الدراسات الأكاديمية، غير أن توظيف هذه المقاربات النظرية والمناهج كان وفق ما تطلبته دراسة كل باحث على حسب موضوعه، فرغم تشابه الكثير من المواضيع إلا أنه ظهرت الكثير من الاستثناءات في بحوث السنوات الأخيرة من حيث طريقة تقديم المواضيع، وأصبحت أكثر خصوصية وأكثر دقة في طرح قضايا المجتمع المحلي والبحث أكثر في هويته وقيمته عاداته سلوكات أفراده والبحث في اللغة واللهجات حتى ذهب بعض الباحثين في الحقل السوسيولوجي إلى تحليل الفعل الاجتماعي من خلال بعض الممارسات، كالكتابة على الجدران ومعاني بعض المصطلحات العامية وحتى الأكلات الشعبية التي تندرج ضمن مميزات وحضارة المجتمع الجزائري بشكل خاص.

وما يجب أن ننوه له هو الفرق بين البحوث الأكاديمية التي يقدمها الطلبة، والتي لا تتعدى النسق الجامعي وبين الأبحاث التي يقدمها المشتغلون في الحقل السوسيولوجي من أساتذة وباحثين، حيث نجد أن المذكرات والرسائل تتشابه إلى حد كبير من حيث الشكل والمضمون، حتى أن بعض البحوث تكاد تعيد نفسها مع وجود تغييرات طفيفة.

لكن ما نصبوا إليه، هو تلك الأبحاث الاجتماعية التي لا تناقش في المنتديات والملتقيات العلمية من قبل أساتذة ودكاترة وباحثين في علم الاجتماع، والتي نجد أنها أقرب إلى تشخيص الواقع الاجتماعي العربي والجزائري بصفة خاصة، وهذا ما لاحظته خلال تفحصي لمحمل الدراسات (رسائل، أطروحات، منشورات)، والكثير ما جاء في المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية في مجال علم الاجتماع بصفة عامة.

ومن خلال عرض أهم الدراسات التي اهتمت بالمساءلة الابستمولوجية في حقل علم الاجتماع، وجدنا أن بعض الأبحاث في السنوات الأخيرة قد بدأت تسلط الضوء على مكامن الخلل في السياسات التنموية المتبعة والتي تؤثر بشكل واضح على البني المادية والاجتماعية للمدينة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة النهوض بأداء النشاط العلمي في حقل علم الاجتماع سواءا على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الأبحاث التي تقدم من طرف المختصين في الحقل السوسيولوجي . ورغم صعوبة الخروج من سيطرة المفاهيم والنظريات الغربية التي طبعت جل البحوث الأكاديمية، إلا أنه وبفضل الكثير من الأساتذة والباحثين الأكفاء قد بدأت تظهر بوادر قيام علم اجتماع متميز بتميز مجتمعنا الجزائري من خلال الدخول إلى مرحلة المساءلة الابستمولوجية والبحث عن معيقات تقدم علم الاجتماع في بلادنا، والبحث عن حلول تساهم في ربط ما تقدمه هذه الأبحاث، وبين الشكلات الاجتماعية التي يفرزها واقعنا الاجتماعي، وتعتبر هذه الأبحاث واللقاءات والندوات مؤشر لبداية ممارسة سوسيولوجية يمكن أن تغنينا ولو لحد بسيط عن الاعتماد المفرط للنظريات الغربية أو ما يسميه بورديو "حالة التوافق التام" التي تؤدي إلى الممارسة الآلية وتخنق الإنتاج العلمي الأصيل.

الفصل الثامن

يتغير اتجاه الدراسات الحضرية الأكاديمية وفق تغير البنى المادية والاجتماعية للمدينة بعيدا عن التبعية والنمطية في تقديم بحوثها من ناحية الموضوع والمنهج.

لاستنتاج هذه الفرضية وجب تصنيف البحوث من حيث الموضوع لنرى مدى تأثرها بالتوجهات الأخيرة للنمو الحضري والتغيرات المحلية والاجتماعية المرافقة له.

1-الدراسات التي اهتمت بالسكن والإسكان والآثار المصاحبة لهذه العملية:

يتضح من خلال الجدول كثرة الدراسات التي اهتمت بقضايا السكن والإسكان أو إعادة الإسكان وما يترتب عنها من تغيرات سيكولوجية واجتماعية، وحالة السكن التي هي نتاج تفاعل وتقاطع عدد من خصائصها كعمره وطرازه ومكانه في المدينة، وسعته خصائص المقيمين به كحجم الأسرة والمستوى المعيشي والثقافي ومدة الإقامة به، والحالة القانونية بحيازة مسكنها...

إن فترة تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ترك آثاره من الناحية العمرانية، حيث شهدت أكبر المدن أنماط معمارية متنوعة والتي ترمز إلى مدى العمق الذي بنيت على أساسه هذه النماذج.

طرحت الباحثة راضية بوزيان في دراستها حول واقع السكن في الجزائر، السكن الكولونيالي الفردي نموذجاً، إشكالية هذا البناء ما إذا شكل سكنا مريئا لقاطنيه، ودرجة اندماجهم مع هذا النوع من السكن في مدينة "الطارف'، والتي سجلت الباحثة فيه قبولا كبيرا ورضاً من طرف ساكنيه وأنه أثر بشكل إيجابي على العلاقات القرابية والجوارية لسعة بناءه وتنظيمه.

بعد خروج المستعمر، تركت المدن لتتوسع بشكل فوضوي دون أي تنظيم، وشيئا فشيئا بدأت العشوائيات في الظهور، وبدأت المعضلة المعمارية خاصة بعد النمو الديمغرافي الكبير الذي عرفته الجزائر غداة الاستقلال، ما دفع بالدولة إلى انتهاج عدة سياسات منها بناء المدن الجديدة لامتصاص الكم الهائل من السكان.

في دراستها حول المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري طرحت الباحثة "حفيظي ليليا إشكالية المدينة الجديدة -علي منجلي – ما إذا استطاعت هذه السياسات الحد من مشكلة الإسكان، كما اهتمت بنفس الموضوع ونفس المدينة الباحثة المزواد صباح' في دراستها حول القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، وهي دراسة ميدانية للمدينة الجديدة -علي منجلي

– فبعد قانون تنازل الدولة أملاكها للخواص، لم تعد المسؤولة الوحيدة في إنتاج السكن، بل أصبحت هناك مشاركة من طرف المؤسسات والتعاونيات في إنجاز المشاريع السكنية في إطار سياسة الدولة نحو تحسين وتطوير السكن، ووجدت الدراسة وجود قبول لدى السكان في إشراك القطاع الخاص لاختيار كل فرد ما يناسبه وفق رغباته وإمكاناته المادية.

قد أشار الباحث شوقي قاسمي حول دراسته لبرامج امتصاص السكن الهش إلى بعض استراتيجيات الدولة للتقليص من حدة هذه الأزمة بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير BM/RHPبهدف توفيرها ما يقارب 15000 سكن تطوري بخدمات هيكلية مناسبة، تساهم الدولة بـ 70% والباقي على عاتق المستفيدين مما يسمح بإدماج كلي للسكان. لكن مثل هذه البرامج اقترن بالعجز في إقناع السكان على تحمل جانب من التبعات المالية المنصوص عليها في دفتر الشروط.

كما كان للسكان استراتيجيات أخرى للحصول على المسكن منها الإقامة بالأحياء المؤقتة، وهذا ما جاء في دراسة الموهوبي صليحة –استراتيجية السكان في الإقامة بالأحياء المؤقتة– وهي دراسة ميدانية للحي المؤقت بالدار البيضاء، حيث وجدت الدراسة أن 87,33% من السكان ترى امكانية حصولها على السكن جراء الإقامة بهذه الأحياء.

كما اهتمت بعض البحوث بالعلاقة بين العائلة والمسكن مثل دراسة درويش شريف' حول علاقة النمط العائلي المرغوب بالنموذج السكني المطلوب، حيث يربط بين واقع العائلة المتغيرة وواقع السكن المبني ذاتيا، وهل استطاع البناء الذاتي حل أزمة السكن، حيث توصل الباحث أن الأسرة النووية هي التي تسعى في الغالب إلى البناء الذاتي.

طرحت اسهام بن عاشور إشكاليتها حول البناء الاجتماعي للأسرة والبناء للسكن، وهي دراسة ميدانية حول البناءات الذاتية الفردية، الاقتصادية، السياسية والسوسيوثقافية التي يمر بها المجتمع الجزائري، كما درست الاستراتيجيات السكانية وامتلاك المسكن الفردي الباحثة "مسيلية ليلى" في دراسة ميدانية بإحدى بلديات المحيط العاصمي.

وفي دراسة عايدة جغار' حول الحراك السكاني بأحياء السكن الجماعي في مدينة قسنطينة،

أشارت الباحثة إلى المشاريع السكنية التي تبنتها الدولة في إطار المجموعات السكنية الكبرى والمناطق السكنية الجديدة والتي كانت الأحياء الجماعية مثالا لها، والتي عملت على جذب وتوجيههم حسب رغباتهم وامكاناتهم، فظهرت صور ممارسة الأفراد لحقوقهم على ملكيتهم من خلال تغيير نمط المسكن.

وقد تطرق الباحث زكري بن بايوب قشار إلى موضوع محاولة السكان إنتاج النمط العمراني القديم المتمثل في القصور القديمة –لواد ميزاب غرداية– وهل الهدف كان نمط السكن أم إنتاج علاقات اجتماعية تقليدية.

حاولت الباحثة "دليلة زرقة في دراستها حول –سياسات السكن بين الخطاب والواقع– وهي دراسة بمدينة وهران البحث للإجابة عن تساؤلها حول ما إذا كانت الجزائر تعاني أزمة السكن أم إسكان؟ وأشارت إلى نقطة تجاوز الإنسان لفكرة أن المسكن مجرد مأوى، بل أن التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي صنف المساكن حسب درجة تناسبها مع متطلبات الإنسان الحديث.

إن عمليات الترحيل التي باشرت بها الدولة لعدد من المدن وعلى مستوى كثير من البلديات كان لها أثر سلبي على العلاقات الاجتماعية وعلى العلاقة بين السكان المرحلين ومحيطهم الحضري وهذا ما أشار اليه الباحث اقرار كريم حول آثار عمليات الترحيل على الاندماج الاجتماعي ,ومشاكل المرحلين الجدد في استعمال المجال دون مراعاة من الدولة ماسيترتب عن عدم تلائم القاطنين مع الاحياء الجديدة.

ومن بين التطورات التي حصلت في السنوات الاخيرة خاصة منها برامج امتصاص السكن الهش ما اشار اليه الباحث "شوقي قاسمي في اعتماد الدراسات السوسيولوجية في المشاريع العمرانية من خلال دراسة حول واقع الدراسات السوسيولوجية في المشاريع العمرانية.

2- المواضيع الخاصة بالمحاور الكبرى كالتحضر والتنمية والتروح الريفي وماصاحب دلك من متغيرات اجتماعية.

كان لعملية التحضر السريع والتنمية الوطنية والتصنيع آثاره البالغة على المستوى الاجتماعي فاهتمت بعض الدراسات بالمشكلات التي انجزت عن الزيادة السكانية او النمو الحضري . ظهر هذا في دراسة المليحي نجاة' حول مشكلات النمو الحضري لمدينة عين ميلة ودراسة "محمد ذرذاري حول التحضر وآثاره على الاندماج بين القبائل ودراسة يعلى فاروق حول التحضر التحضر والعلاقات القرابية للاسرة النازحة وإضافة الى الدراسات التي اهتمت بالأسرة داخل الوسط الحضري مثل دراسة "عيساني نور الدين حول التحضر الديموغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغيرات الاجتماعية . دراسة دحماني علي حول عوامل التغير الاجتماعي بولاية الجلفة ,جزاري حفصة" حول الزواج والتغير الاجتماعي في منطقة الاغواط ودراسات اهتمت بتغير القيم وانحلال المجتمعات التقليدية مثل دراسة رابح مختار للمدينة الصحراوية وتأثير التغيرات على هويتها وذاكرتها الحضرية, ودراسة "زهرة شريف حول التغيرات الاجتماعية وآثارها في الشخصية القروية ,كما كان هناك الكثير من الدراسات التي عينت بالتروح الريفي وعمليات اندماج المهاجرين في الأوساط الحضرية ,وتجلي ذلك في دراسة دحماني محمد بومدين حول اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري بمدينة الجلفة . ودراسة 'بومعالي رشيد" حول هجرة الجماعات والتغير الاجتماعي ,دراسة ارشيد زوروا حول الهجرة الريفية في ظل التحولات الجديدة ,والتي رأى فيها الباحث ان الهجرات الاخيرة تختلف في حجمها وانماطها ودوافعها وآثارها وذلك في الفترة (1992الى غاية 2006).

ومن سياسات الدولة للحد . ظاهرة النزوح نحو المدن اقترحت سياسة السكن الريفي وتطويره ,وأشار الى ذلك الباحث افكار عثمان في دراسته حول تطور السكن في الوسط الريفي في مدينة سطيف والتي استنتج الباحث من خلاله التملك السكني في تعديله المجاني والوظيفي

من طرف السكان ,والذي جمع بين التهيئة المجالية الحديثة واستمرار الممارسات المجالية التقليدية.

كما اهتمت واضح صليحة في دراستها –الحراك المحالي في العاصمة من خلال تتبع شريحة اجتماعية والمتمثلة في المالكين للنشاطات الاقتصادية وتستقر في قلب العاصمة مكان السكان، بحيث عرفت هذه الشريحة حراك اجتماعي ومهني من خلال استقرارها في هذا المجال الحضري.

وظهر اهتمام الدراسات السوسيولوجية الحضرية بمجال التسيير والتهيئة العمرانية في الجزائر، ظهر هذا في دراسة 'بوزيدي سليمان حول معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، حيث رأى الباحث أن النزوح الريفي أدى إلى كثرة الطلب على مستلزمات الحياة الحضرية وإلى النمو المتسارع للمدينة الذي زاد من اتساع رقعة التنمية الحضرية فيها، حيث أصبحت محاولة تجسيدها واقعيا أمرا صعبا بالنظر إلى أبعاد التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

كما اهتم بموضوع التنمية اسعاد عباس' و'صبرينة معاوية من خلال بحثها المنشور حول التطوير الحضري والتنمية المستدامة في تلبية احتياجات الحاضر دون تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

كما أشارت الباحثة 'بوسعيد خديجة في دراستها حول التكلف بالبعد الاجتماعي في برامج التنمية الحضرية والتنمية المستدامة إلى ضرورة مساهمة السكان في مشاريع إعادة تأهيل محيطهم من خلال أولى البرامج التي سطرتها الدولة، وتمكنت الباحثة التأكيد على أن هناك استطاعت أن برامج تطبق على أرض الواقع (إعادة تأهيل سكان ديار الكاف بالعاصمة)، إضافة إلى الدراسات التي جاءت متأثرة بالأوضاع أو الظواهر المفاجئة التي تحدث الأخرى تغييرات مجالية واجتماعية ونفسية كبيرة مثل دراسة "عزوط غنية' حول أساليب تعبئة السكان المنكوبين جراء زلزال 21 ماي 2003، وهي أولى الدراسات التي اهتمت بمتابعة كل ما عايشه منكوبوا هذا الزلزال.

كما أن نتائج النمو الحضري المتزايد والمتسارع ظهور ما يسمى بمجتمع الميتروبول جراء توسع الفضاء المدني نحو التخوم والضواحي المجاورة في دراسة الباحثة "خديجة بوشعالة.:

كما ظهر من خلال البحوث الاهتمام بمواضيع العنف والجريمة والانحلال الأخلاقي التي صاحبت عمليات التحضر الاجتماعي في الجزائر، وظهر هذا في دراسة الباحثة حومر سمية حول أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث في الجزائر، وهي دراسة ميدانية أجريت بمركزي الأحداث قسنطينة وعين مليلة، ومثلها الباحث 'بن الشين أحمد في دراسته لنفس الموضوع – –التغيير الاجتماعي وتأثيره على جنوح الأحداث– وهذه المواضيع جاءت لتبرز أهمية التنشئة الأسرية في ظل الظروف والأزمات التي تعرفها البلاد من فقر وبطالة وأزمة سكن وتفكك أسري.

و من بين الدراسات الحديثة ما جاء بها ياسف عبد الكريم حول –الاقتراب الشبكي للظواهر الاجتماعية كاتجاه نظري جديد في علم الاجتماع الحضري– حيث يرى الباحث أن الشبكات الاجتماعية الموجودة في المدينة الجزائرية تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي شبكة العلاقات العائلية وشبكة العلاقات الشخصية والشبكات الاجتماعية على الأنترنت .

استنتاج الفرضية الثانية :

لقد اهتمت أغلب الدراسات بما أفرزته عمليات النمو السكاني المتزايد خاصة أزمة السكن التي بدأت معالمها تظهر بعد الإستقلال واشتدت حدتها في السنوات الأخيرة، فتشابهت البحوث التي اهتمت بموضوع السكن والإسكان وما ينجر عن العجز في توفير مطالب السكان من ظهور العشوائيات الحضرية، كالبناء على أطراف المدن، التلوث البيئي،...

اهتمت الكثير من الدراسات بالمواضيع ذات المحاور الكبرى كالتحضر، التنمية، التروح الريفي ومواضيع اهتمت بما ينتج عنها من تغيرات اجتماعية وأزمات حضرية والبعض درس أثر هذه التغيرات على الشخصية والعادات والسلوكات التي تظهر آثارها على المجال الحضري، فقد درس محمد ذرذاري' أثر التحضر على الاندماج الاجتماعي، ودرس 'بوزيد سليمان معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، واهتم 'رشيد بومعالي بهجرة الجماعات...، هذه كلها مواضيع ذات محاور كبرى، لكن ما اختلفوا فيه هو تراجع هذه الظواهر من مشاكل في الإندماج، تأثر العلاقات القرابية، تغير نمط الأسرة،...

كذلك بالنسبة لموضوع السكن، فمنهم من اهتم بالبناء الإيديولوجي (نمط السكن) ومنهم من اهتم بتأثيره على عادات وسلوكات قاطنيه.

لقد تشابهت بعض البحوث تشابها واضحا في عنوانها كدراسة ابن الشين أحمد" حول التغير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر، ودراسة حومر سمية حول أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث، إلا أنها اختلفت في الزمان والمكان، فقد ركز ابن الشين أحمد في دراسته على مرحلة بداية التسعينات تعدت فيها السلوكات الطائشة أفعال الجانحين لتتحول إلى جرائم خطيرة، وهي دراسة ميدانية لعينة من الجانحين، بينما اهتمت الباحثة "حومر سمية على عينة الجانحين من خلال دراسة ميدانية لمركزي أحداث قسنطينة وعين مليلة وبحثت حول علاقة الجنوح بالمحيط الاجتماعي والمستوى المعيشي وغيرها من المتغيرات المسببة للجنوح.

كما تجدر الإشارة أن كثرة بعض المواضيع المتشابهة لا يعني بالضرورة أن الهدف منها كان التكرار أو التبعية، فالكثير منها اختلفت في الهدف من دراستها للظاهرة، كما أن استمرار طرح بعض المواضيع متعلق باستمرار استفحال الظواهر الاجتماعية، كموضوع السكن الذي رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة والخواص للحد من الحاجة إليه، ما زال هناك الكثير من الأسر تعيش في الأكواخ والبيوت القصديرية.

ورغم كل المساعي والسياسات والبرامج التنموية ما زالت الأحياء الفوضوية تمتد على طول المدن.

رغم عدم اختلاف البحوث كثيرا في السنوات الأخيرة عن سابقاتها إلا أننا وجدنا بعض الإستثناءات التي ظهرت في أهمية بعض الدراسات والتي يمكن أن تؤثر مستقبلا في توجه الدراسات الحضرية في الجزائر.

إن دراسة شوقي قاسمي حول الدراسات السوسيولوجية في المشاريع العمرانية تعد من أهم الدراسات، والتي تربط المهندس بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وتهدف هذه الفكرة إلى التخطيط لوضع برامج امتصاص السكن الهش، وهذا النوع من الدراسات يبين مدى التطور الحاصل في الدراسات السوسيولوجية في الجزائر وهو الوصول إلى المساءلة الابستمولوجية والابتعاد عن الإكتفاء بوصف الظاهرة وعرض نتائج الأبحاث التي ميزت غالبية الدراسات.

كما نجد من الدراسات الحديثة، دراسة 'ياسف عبد الكريم حول الشبكات الاجتماعية والتي تعد موضوع جديد في علم الاجتماع الحضري في الجزائر، حيث حاول الباحث إسقاط نظرية الشبكات على علاقات المجتمع الجزائري خاصة في ظل التطور التكنولوجي بما فيه الأنترنت بكل ما توفره من شبكات التواصل الاجتماعي.

كما ظهرت أهمية بعض المواضيع في خصوصيتها مثل دراسة مختار رابح للمدينة الصحراوية وإبراز أهمية الذاكرة الاجتماعية والهوية في ظل التغيرات الحديثة للمنطقة.

الخاتمة

رغم الكم الهائل للدراسات السوسيولوجية الحضرية من مذكرات ورسائل وأطروحات أكاديمية ورغم اهتمام الطلبة بالكثير من القضايا المجتمعية وطرحها كمواضيع معالجة لبحوثهم، إلا أن هناك إجماع على أن نقص الوسائل والإمكانات تحول دون ممارسة سوسيولوجية قادرة على تشخيص المشكلات الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري.

ورغم أن الكثير من البحوث الأكاديمية فيما مضى قد تشابهت من حيث الشكل والمضمون، حيث كانت أغلبها دراسات وصفية لم ترق إلى مستوى التحليل والتفسير الدقيق للمشكلات الاجتماعية، فإنها في السنوات الأخيرة بدأ الخطاب السوسيولوجي يتغير بعد إدراك تام السوسيولجية في بلادنا لم تستطع التماشي مع القضايا المستجدة للمجتمع، وهذا لعدة أسباب، التي من أهمها التأثر الكبير بالنظريات والمفاهيم الغربية التي تطبع البحوث الأكاديمية في علم الاجتماع بصفة عامة.

رغم خصوصية المجتمع الجزائري واختلاف تشكيلاته الاجتماعية البعيدة كل البعد عن المجتمعات الغربية، فما شهدته الجزائر من تحولات عميقة وسريعة خاصة بعد استقلالها لم تشهده بلدان أخرى، فقد عرفت الجزائر استعمارا خلف بعد بنيات اقتصادية واجتماعية مدمرة، ثم سياسات تنموية وما انجر عنها من نمو ديمغرافي ونزوح وترييف للمدن وتغيرات في مرفولوجية المدن الجزائرية وتأثير في العلاقات الاجتماعية، وما خلفته العشرية السوداء والكوارث الطبيعية من فياضانات وزلازل، كل هذه الظروف لم تكن الدراسات السوسيولوجية الحضرية بمنأى عنها، فدرست إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية وانتقال التمركز الديمغرافي، وإعادة تشكيل الهويات وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية في مجالات أو المراكز الحضرية الجديدة...، وغيرها من الدراسات التي تميزت بها البحوث الأكاديمية في الجزائر، مع انعدام وجود النظرية التي تختص بمدينتنا ومجتمعنا الجزائري، خاصة وأن من شروطها (النظرية) أن تكون متفردة، غير مكررة، وهذا ربما ما لم يساعد علماء الاجتماع في الجزائر.

إن تعقد الأوضاع الاجتماعية في بلادنا من شأنها إنعاش وإثراء البحوث السوسيولوجية عامة والحضرية بصفة خاصة، كما يساهم في احتمال ظهور نخبة من الكفاءات تعبر عن هذه

الأوضاع وتدفع إلى الممارسة الحقيقية التي تتمتع بشروط حل المشكلات والانشغالات ومفرزات الواقع الاجتماعي، يقول الكاتب اخواني أحمد عماد الدين أن تحول اهتمام السوسيولوجيين في نهاية التسعينيات من خلال طرح قضايا ابستمولوجية حول السوسيولوجيا التي يمارسونها ومحاولة مقاربة المجتمع الجزائري، من خلال مداخل مغايرة للمرحلة السابقة (كالمسألة الثقافية واللغوية، عالم الشغل المسألة الديمغرافية، مسألة إعادة تشكيل الهويات...)، إن هذا التحول مؤشر جيد على ميلاد سوسيولجيا جزائرية متميزة في طرحها ومقاربتها للظاهرة المجتمعية الجزائرية، والتي تحاول أن لتقاليد بنائية لممارسة مستقبلية مبدعة، وقد أجمع الباحثون والمشتغلون في الحقل تؤسس السوسيولوجي على وجوب وجود فهم نقدي لأنظمة إنتاج المعرفة وفق المقاربات السوسيولوجية النقدية الحديثة حتى تحقق الجامعة الجزائرية أهدافها المنشودة، كما يقول "أحمد دناقة" ويؤكد أيضا على ضرورة اهتمام جدي من قبل السياسي، بإقامة مراكز أبحاث تدعمها وترعاها الدولة باعتبارها تسلط الضوء على الجوانب الاجتماعية والإقتصادية تكشف طبيعة البني والتشكيلات القائمة، وتطرح مباشرة وسائل الإصلاح والتطوير للخروج من الأزمة، وليس بالمستحيل على النخبة في بلادنا خاصة في مجال علم الاجتماع صياغة نظريات تعبر عن خصوصية وتميز مجتمعنا الجزائري إذا توافرت كل الشروط التي تستلزم للباحث الجزائري في المجال العلمي امكانات معرفية ومادية، وهذا ليس ببعيد فالجزائر كما يقول عنها "بيير بورديو"**مهد للنظريات الاجتماعية**".

المصادر والمراجع

1-المصادر باللغة العربية

1) إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات، المستقبل العربي، العدد 90، بيروت. 1986،

2) أحمد إسماعيل على، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، القاهرة.1990.

3) أحمد زايد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة. 1992

4) أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث، تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة، المستقبل العربي، العدد 133.بيروت.1990

5) أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي، دراسة فيأزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد 81، بيروت، 1985.

6) ألبير نصري نادر، من مقدمة ابن خلدون، دار المشرق بيروت سنة 1967.

7) برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصرالتشريد الروحي، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي – أبو ظبي – إبريل1997

8) بشير طلحة، البني التقليدية وعلاقتها بالتقسيم الاجتماعي للمجال الحضري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 2005 -

9) بيت هس، اليزابيث ماركسون، بيتر ستين، علم الاجتماع، تعريب محمدمصطفى الشعبيني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.1989

10) تخريست سامية، المدينة الجزائرية في الدراسات السوسيولوجية الحضرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2012.

11) تركي الحمد، العولمة : في البحث عن تعريف، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الواحد والعشرون، 3 – 4 فبراير، 2000، الإمارات العربي. ص 14 . المتحدة، دبي،

12) ثروت اسحق، أبعاد الهامشية، حالة مصر، في: هامشيون في المدنالعربية، مجلة جدل، العدد4، 1993.

13) جانيت أبو لغد، التحضر والتغير الاجتماعي في العالم العربي، الفكر العربي، العدد 43، معهد الإنماء العربي، بيروت.1986

14) جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديثالمستقبل العربي، المجلد 804، العدد 230

15) جلال أمين، ندوة نمط الإنتاج الأسيوي وواقع المجتمعات العربية، الفكرالعربي، معهد الإنماء العربي، العددان 35،36، بيروت. 1983

16) جون فريدمان وولف، التحول الحضري، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع، ترجمة إدريس العزام، أحمد الرابعية، الجامعة الأردنية، كليةالآداب، قسم الاجتماع.1989.

17) جيرالد بريز، مجتمع المدينة في السبلاد النامية، ترجمة محمدالجوهري، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة. 1972.

18) حسن حامد، الاختراق في مجال الأخبار والمعلومات، ورقة عمل قدمتإلى أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، القاهرة 23-24، نوفمبر 1996 . (تحرير سعد لبيب) معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة . 1996

19) حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيارالعرب الإستراتيجي، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية (تحرير عبد الباسط عبد المعطى)، مكتبة مدبولي،1999.

20) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في : الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.2000.

21) دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1986.

22) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهر.

23) سعد الدين إبراهيم، الهجرة الداخلية في مصر، دراسة نقدية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مكتب البحوث، القاهرة.1982.

24) سمير أمين، التطور اللامتكافيء، دراسة في التشكيلات الاجتماعيةللرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، الطبعة الرابعة، دار الطليعةللطباعة والنشر، بيروت.1985.

25) السيد الحسيني، أحياء السكن الفقير في القاهرة، تحليل بنائي، دراسة حالةمصر العربية، الندوة الإقليمية للإسكان العشوائي وأحياء الصفيح في البلدانالعربية، مراكش 17-13يونيو1988.

26) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف،القاهرة.1982.

27) السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دارالمعارف، القاهرة.1985

28) السيد الحسيني، ملاحظات أولية حول دراسة القطاع غير الرسمي فيحضر مصر، ورقة عمل غير منشورة مقدمة تقسم البحوث الحضريةبالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.1991

29) السيد الحسيني، نظرية التبعية، حوار وجدل، الكتاب السنوي لعلمالاجتماع، العدد الثاني، دار المعارف، القاهرة. 1988.

30) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، سنة 2006،.

31) عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية الثقافية: مناقشةالعربي، العدد 83، يناير 1986.

32) عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، س. غ. م.

33) عبد الله عبد الدايم، في سبيل ثقافة عربية مستقبلية، العالم ومستقبل الثقافة العربية، ورقة عمل، المؤتمر الثقافي العربي الثالث الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من 1 – 4 ديسمبر 1996، بالتعاون بين وزارة الثقافة المصرية والمجتمع الثقافي العربي بيروت، 1996

34) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع، النشأة والتطور، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية2002

35) عبد الهادي الجوهري، حسين رشوان، علم الاجتماع الحضري، مفاهيم وقضايا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.1996.

36) عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد الثاني،الكويت.1989.

37) العربي إشبودان، "الجزائر المدينة الغابرة وخطاب الأسطورة"، مجلة الدفاتر الجزائرية، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد الأول سنة 2000.

38) على الجرباوى، نقد المفهوم الغربي للتحديث، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 14، العدد، 4، الكويت.1986.

39) العولمة وآثارها الاجتماعية، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ،مجلة الرائد العربي، العدد 61، 1998

40) العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، س. غ.م.

41) غريب محمد سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

42) غريب محمد سيد احمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: سنة 2006.

43) فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1997.

44) فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية. 1993

45) فتيحة تمرسيت، واقع الأسرة الممتدة في المدينة، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2005.

46) فضيل دليو، سوسيولوجية المعرفة العلمية، بعض الأفكار النقدية، مجلة أفكار وأفاق، جامعة الجزائر، العدد 04، سنة 2013.

47) فوزي عبد الخالق، علي إحسان شوكت، طرق البحث العلمي المفاهيم والمنهجيات، مؤسسة الثقافة الجامعية، طرابلس، س. غ. م.

48) فيليب هاوزر، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، في:محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثالثة، القاهرة. 1979.

49) قباري محمد إسماعيل، مناهج البحث في علم الاجتماع، منشأة المعارف، الاسكندرية، السنة غ مذكورة.

50) الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 1990–1952 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة. يونيو 1991.

51) كريمة فلاحي، المعوقات الوظيفية لدور علم الاجتماع في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20، الجزائر سنة 2015

52) لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، سنة 2002.

53) ماجد عبد الله المنيف، النفط والعولمة، منتدى التنمية، اللقاءالسنوي الواحد والعشرين، 3 –4 فبراير 2000، الإمارات العربية المتحدة ،دبى 2000

54) محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري،الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 1983.

55) محمد الجوهري، سعاد عثمان، دراسات في الأنثربولوجيا الحضرية،الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.

56) محمد بو مخلوف، "الشباب بين صراع القيم وأزمة الثقة" مجلة أفكار، ملتقى دولي، المجلد 2، 2002، الجزائر

57) محمد دويدار، المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر، قضايا فكرية، الكتابان الثالث والرابع. 1986

58) محمد عابد الجابري، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث المعاصر، المستقبل العربي، العدد69، 1984

59) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات ،المستقبل العربي، العدد 228، فبراير 1998

60) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 1995.

61) محمد عاطف غيث، غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.1992

62) محمود جاد، التضخم الحضري في البلاد النامية، الطبعة الأولى، دارالعالم الثالث، القاهرة. 1993

63) محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.1987

64) مسعود ضاهر، صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمةالأمريكية، جريدة الاتحاد، 1997/04/21

65) مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة. 1976.

66) مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع الحضري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.1967

67) معتوق فتيحة، علاقة البحث بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11، جامعة سطيف، سنة 2015.

68) معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعربالمتخصصين، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، الشعبة القومية للتربيةوالعلوم والثقافة (اليونسكو)، الهيئة المصرية العامة للكتساب، القاهرة 1975.

69) المعهد العربي لإنماء المدن، ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، أسبابها، وآثارها السلبية، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن، عمان،الأردن1990.

70) نادية رمسيس فرح، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظمالاجتماعية العربية، المستقبل العربي، العدد 61، بيروت.1986.

71) نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، الطبعة الأولى، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت.1989

72) نيكولاس بولانتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادلغنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.1989

73) هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001.

74) الواثق محمد كمير، زينب بشير البكري، الدعوة إلى علم اجتماع عربي،بين الأيديولوجية والعلمية، محاولة لاستكشاف العلاقة الجدلية بين الفكروالبنية الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، المجلد السابععشر، الكويت، 1989.

75) والتررودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير،مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة، العدد 132، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ديسمبر1988.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

76) A.G.Frank, » The Development of underdevelopment », InC.K.Wilber (ed), » The political economy of Development And underdevelopment », New York. Random House, 1979.

77) Akira Goto& Brendan B, Small open economies in an Increasinglyconnected world », Unesco, 1999.

78) Alan Gilbert, » The Mega-city in Latin American.ISBN. United Nation University Press. 1996.

79) Alan Gilbert, » Third World Cities », The ChangingNational Settlement System, Urban Studies, Vol,30, N.4/5,1993.

80) Anthony D. King, » Colonialism, Urbanism and The Capitalist World Economy », International Journal of Urban And RegionalResearch Vol,13, N.1,(march 1989).

81) Armer,J.Michael&Katsillis,J. » Modernization Theory », In Encyclopedia of Sociology.Borgotta,Edgar F and Borgotta, Marie 1.(eds) New York.MacmillanPubl Co.1992.

82) Armold Green, » Sociology », New York, 1960

83) Arriage, E. A, » Anew Approach to the measurement of Urbanization », Economic Development and Cultural Change, 1970.18.(2)..

84) Charles,Loomis,P.Beegle Alla, » Rural Sociology »,U.S.A, Englewood, Cliffs. New Jersey. 1965

85) Chilcote, R, » Theories of Development and Underdevelopment », Boulder, Co : Westview Press.1984

86) David Drakakis-Smith, » Third World Cities », Sustainable Urban development 11-Population, Labor and Poverty, Urban Studies, Vol,33. N,4/5.1996.

87) Deanne Julius, Globalization and stakeholderconflict : a Corporate perspective », International Affairs, vol, 73, No, 3 , July 1997.

88) Development and Modernization Theory http://www.unc.edu/course/ints077/outlines/outline001002 Html.2000..

89) Education and society : Contemporary and Global Issues, The University of ew England, School of Education Studies.http://fehps.une.edu.au/f/s/edu/pninnes/edst448-548/mod1.html..

90) Farouk Benatia, Alger agrégat ou cité, l'intégration citadine à alger, SNED, Alger, 1980.

91) Furtado, C, » Economic Development of Latin America », Cambridge, Cambridge University.Press. 1976..

92) Gamer,R, The Developing Nations : A comparative Perspective.Boston :Allyn& Bacon.1982. .

93) Gedric Pugh, » Urban Bias », The political economic of Development and urban policies for developing countries : Urban Studies, Vol,33.N.7.1996.

94) George Chu-Shenglin, » Changing Theoretical Perspectives On Urbanization in Asian Developing Countries », Third World Planning Review.Vol, 16.N, 1.1994.

95) Gilbert A. G, » Third World Cities : Housing, infrastructure And Servicing, Urban Studies, Vol,29.1992.

96) Global Urbanization : Toward a better understanding », http://www.acdi-cida.gc.ca/xpress/dex/dex9304. htm.1993.p.2

97) Globalization as theatre », International social science Journal, 160, Unesco, June, 1999.

98) GOG225 » World Cities : Definitions of Key Words and Concepts http://www.albany.edu/gp/faculty_staff/ cjsmith / gog225/ definition-total.htm.p.3.

99) Gould, J, Kolb, » A dictionary of Social Sciences »,Britain Tavistock, Pub. 1964

100) Gugler, Jose F, » Cities in the Developing World : Issues, Theory, and Policy », Oxford University Press, New York. 1997.

101) H. Browning, » Urbanization and Modernization in Latin America », The Demographic Perspective, In Beyer Glenn., »The urban Explosion in Latin America », A continent inProcess of modernization, Cornel University Press,Lthaea,New York, 2967

102) HALL, S., « The Local and the Global : Globalization and Ethnicity », *in* KING, A. D. (dir.), *Culture, Globalization and the World-System. Contemporary Conditions for the Representation of Identity,* Minneapolis, University of Minnesota Press, 1997 (1991).

103) Helen I. Safa, » Urbanization, The Informal Economy and State Policy in Latin America », In UrbanAnthropology and Studies of Cultural System and World Economic Development, Vol,15,N, 1-2,1986.

104) Henry T.Azzam, The Arab world and challenge of Globalization », the National commercial Bank, Vol.7, 1997.

105) International Labor Organization (Report), »Unemployment Threatens world cities : Jobs are needed to Check growth in urban poverty », Geneva (May 1996).

106) J. Bradford Delong, « Globalization » and « New Liberalism », http://www.J-bradford-delong.Net/Econ-1999.

107) J.R. short, Y. kimM. Kuus&H.wells,The dirty Little secret of world cities Research Data problems in Comparative analysis, International Journal of Urban and Regional Research, vol 20, No, 4 (December 1996).

108) Janet Abu-Lughod, » Shifting Frontiers of Knowledge andObject », International Journal of Urban Sciences, 1,(2).1997. http://www.uos.ac.kr/ijus/no2/abu.html.p9

109) John Rennie Short, » The Urban Order », An Introduction To cities, Culture, and Power, Blackwell, Cambridge,Massachusetts, USA. 1996. .

110) Johnk. Chance, » The Colonial Latin American City, Pre-Industrial or Capitalist ? », In Urban Anthropology, Vol,4, N.3,1975..

111) Karen Tran berg Hanse, » The urban informal sector as Development issue : poor women and work in Lusaka, In Urban Anthropology, Vol,9,N,2.

112) Larissa Iommitz, » Mechanism of Articulation Between Shanty Town Settlers and The Urban System », In Urban Anthropology, Vol,7, N,2,1978.

113) Leslie sklair, « Globalization, » In : sociology Issues and Debates (ed). Macmillan, press LTD. 1999.

114) Lester R.Brown, » The Future of Urbanization », Facing The Ecological and EconomicConstraints. 1987.

115) Linden Eugene, » The Exploding cities of the developing World », Foreign Affairs, Vol,75,N.1.1996.

116) Mabogune,A.L, » Urban Planning and the post-colonial State in Africa », A research overview, African Studies Review, 3.1990.

117) Manjur,K, "Modernization Theory", http://csf.colorado.edu/mail/psn/2000/ ms901185. html.2000

118) Max Weber, » The City, Translated and Edited by Don Martindale and Getrud Newirth, The free Press, Macmillan Publishing Co, New York. 1966.pp.80-81

119) Michael G. Schatzberg, » Island of privilege : small cities in Africa and the dynamics of class formation », In Urban Anthropology, Vol,8,N.2, 1979.

120) Michael P. Tadaro, » Economic Development in the third World », Fourth Edition, Long man, New York, London.1993..

121) Modernity/ Post- Modernity in the third world, Vol,42. No.2. 1994..

122) Modernization Theory », http://www.maxwell.syredu/maxpages/facul.rt/teaching/ modernization-dependency-html.

123) Morris, R.N, « Urban Sociology », Frederick A. Preager, New York. 1968

124) Myron J. Frankman, » Urbanization and Development in Latin America », http :vm1.mcgill.Ca/inmf/ http/mf/urban la.html.

125) Nathan Keyfitz, « Increasing Movement and Ever-Larger Cities », http://people.ne.mediaone.net/ keyfitz/ churchil. htm.1992.p.4.

126) Patricia Riley », Special Issue on communication in Global Community , Communication Research, vol 24, No, 4. 1997.

127) Paul Meadows, » Introduction, In Meadows, Paul and H. Mirzuchi Ephraim(eds) : Urbanism, Urbanization and change, Wisley,Addison Reding Perspective Comparative London.1969.p.2

128) Peter Stearns, » Modernization » http://soc.unm.edu/nvaldes/ soc221001/ modernization. htm.

129) Portes, Alejandro, » The Informal Sector : Definition, Controversy, and relation to national development, Review 7,1, 1983

130) Ports, A, » Latin American Urbanization during the years of The cities », Latin American Research Review.25.1990. .

131) R. Thomlinso, « Urban Structure », Random House, NewYork, 1969

132) Richard Nixon,Victory without war, New York :Simon and Schuster, EastWest Research, Inc. 1988Cha.10

133) Richardson H, « Regional Economic : Location Theory, Urban Structure and Regional Change », Weidenfeld and Nicolson, London, 1969

134) Robinso Rojas, » Modernization Theory and The Laws of Social change », http://www.rrojasdtabank.org/ copita 18.htm.

135) Russ long, » Urbanization Sociology », http://www.csb.utsa.edu/user/rlong/ intro/urb.htm. 1998.pp

136) Russ long, » Urbanization Sociology », http://www.csb.utsa.edu/user/rlong/intro/urb.htm. 1998

137) S. Kimberly,N. Kimura, M. Suzuki, H. Yasui, « Theories Of Urban Restructuring and Uneven Development », http://www.crp.cornell.edu/courses/ spring99/crp519/ mar 01.htm..

138) S. Triantafillou, » Third – World cities and the inevitability Of urban growth. In Economic- Theory », http://www.addgr.com/news/samizdat/eoikthe.htm.p.5.

139) Scott Campbell, The changing role and identity ofCapital cities in the global Era, « paper presented at theAssociation of American Geographers Annual Meeting,Pittsburgh, April 4-8, 2000

140) Scott, D, Foutz, » On possible Implication of global Model of development : Current Trends in sociological Development, Theories and Oswald spenglers world-History development Theory », http://www.qu0dlibtnet/spenglers.html.pp.1-2

141) See :-Louis Wirth, » Urbanism as a way of life », http://humanities.uwe.ac.uk/ corehistorians/urban / core1/text/wirth.htm.pp.6-9

142) Staszak J.-F., 1999, « Détruire Détroit. La crise humaine comme produit culturel », *Annales de géographie*, 607,

143) Steve Juanio, » Modernization/ Dependency Theories, « Wysiwyg:// http://www.geocities.com/ southbeach/ Tidpool/8194/Index14. html.1999.

144) Subramanian, M, "An operational measure of urban Concentration. Economic Development and Cultural Change" ,1971.20(1)

145) Susan Eckstein, »Urbanization Revisited : Inner-city slum of Hope and Squatter Settlement of Despair », In World Development, Vol, 18.N,2.1990.

146) Tahire Erman, » Becoming Urban Or Remaining Rural », The view of Turkish Rural-to Urban Migration « the » Integration » International Journal of Middle East Studies. Vol, 30.N.4 (Nov 1998),

147) The New Enesclopedia Britinniea, Maeropedia.Hele Hemingway Bention. London. Vol, 18.1976

148) Tomlinson J, « Cultural Imperialism, The John Hopkins UniversityPress. Baltimore, 1991

149) Trend Report on urban sociology », Current10- R. Glass, Sociology, Vol 4, N.4.Paris, Unesco, 1955.

150) United Nation, Development of International EconomicAnd Social Affairs, 1995.

151) V.Nath, » Urbanization and Urban Development in India : Some policy Issues », International Journal of Urban and Regional Research, Vol,13, N,2(June 1989).

152) Vincent Ferraro, » Dependency Theory : An Introduction », http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/ depend.htm..

153) William A. Schwab, The Sociology of cities », Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1991

154) World Resources, » A report by the world Resources Institute and the International Institute for Environment and Development, Basic Books,Inc, ,New York, 1986.

3- المواقع الإلكترونية:

http://www.sociologie.forumperso.com

http://www.m.alhewar.org

http://www.bcchj.com

http://www.m.facebook.com

http://www.m.alhewar.org

http://www.univ_chlef.dz

http://www.uobabylon.edu.iq

http://www.djazairess.com

http://www.digiurbs.blogspot.com

http://boussouira.ahlamontada.net

http://www.sites.google.com

http://www.swmsa.net

http://www.crasc.dz

http://www.elkhabar.com

http://www.asjp.cerist.dz

http://www.al.fadjr.com